دار المنظومة
DAR ALMANDUMAH
الرواد في قواعد المعلومات العربية

العنوان:	اراء سيبويه المرجوحة في نظر المرضى في شرحه للكافية
المصدر:	مجلة كلية اللغة العربية بأسيوط
الناشر:	جامعة الأزهر - كلية اللغة العربية بأسيوط
المؤلف الرئيسي:	أحمد، صابر السيد محمود
المجلد/العدد:	ع 30, ج 1
محكمة:	نعم
التاريخ الميلادي:	2011
الصفحات:	12 - 175
رقم MD:	336196
نوع المحتوى:	بحوث ومقالات
قواعد المعلومات:	AraBase
مواضيع:	النقد اللغوي، النحو، النحاة العرب، سيبويه ، عمرو بن عثمان، التراث العربي، قواعد اللغة العربية، ابي بكر ، جمال الدين ابوعمرو بن عثمان بنعمر ، الاستراباذي ، محمد بن الحسن
رابط:	http://search.mandumah.com/Record/336196

© 2019 دار المنظومة. جميع الحقوق محفوظة.
هذه المادة متاحة بناء على الإتفاق الموقع مع أصحاب حقوق النشر، علما أن جميع حقوق النشر محفوظة. يمكنك تحميل أو طباعة هذه المادة للاستخدام الشخصي فقط، ويمنع النسخ أو التحويل أو النشر عبر أي وسيلة (مثل مواقع الانترنت أو البريد الالكتروني) دون تصريح خطي من أصحاب حقوق النشر أو دار المنظومة.

كلية اللغة العربية بأسيوط

المجلة العلمية

آراء سيبويه المرجوحة في نظر الرضي في شرحه للكافية

إعداد

د/ صابر السيد محمود أحمد

مدرس اللغويات

في كلية اللغة العربية بأسيوط

(العدد الثلاثون – الجزء الأول – يوليو ٢٠١١م)

المقدمة

الحمد لله رب العالمين، والصلاة والسلام على أشرف الخلق أجمعين، سيدنا محمد وعلي آله وصحبه أجمعين. أما بعد،،،،،

فنحن في حاجة ماسة إلى قراءة صفحات كتبنا القديمة وتمحيصها، وأن نستوعب ما فيها من معارف شتى في فروع اللغة جميعها حتى تستقيم الأمور، وتسلم المعايير اللغوية؛ لذا كان من أولى الواجبات على طالب العلم أن يلتفت إلى تراثه، وما خلفه آباؤه وأجداده من علم، ويقوم بالاعتكاف على هذا التراث دراسة وتحقيقا، ويستخرج كنوزه، ويحيى مواته.

ولابن الحاجب وكافيته، والرضى وشرحه، وآراء سيبويه في هذا الشرح أهمية كبيرة لا تخفي على ذهن حصيف.

فابن الحاجب علم من أعلام النحو، ومن المبرزين في عصره، والرضى من أشهر شراح كافيته، وشرحه يفصح عن إحاطته بأسرار النحو، والكتاب ثري بالمناقشات، والحوارات النحوية، كما تتجلى فيه صلة الرضى الواضحة بسيبويه، ولا عجب فالرضى قد جعل كتاب سيبويه مصدره الرئيس، وقد شغلت آراء سيبويه مساحة كبيرة في هذا الشرح إذ بلغت آراء سيبويه فيه واحدا وثمانين وثلاثين رأيا تقريبا [1]، وفي هذا دلالة قاطعة على أن الرضي من أشد الناس تمكنا من كتاب سيبويه، ومعرفة للطائفة، وفهم غوامضه.

وفي دراستي لرسالة الماجستير توثقت الصلة بيني وبين شراح الكافية للرضي إذ كان موضوع رسالتي: دراسة المسائل النحوية والتصريفية المرتبطة بالشواهد الشعرية في شرح الكافية في ضوء كتاب "خزانة

[1] ينظر: الفهارس الفنية لشرح الكافية د/ يوسف حسن عمر، ص ١٠٢، ١٠٣.

الأدب" لعبد القادر البغدادي، وقد ألفيت بعض المواضع التي خالف فيها الرضى سيبويه، فحرصت على دراسة هذا المواضع، وقد زاد من حرصي هذا حث أحد أساتذتي لدراسة هذه الآراء التي خالف فيها الرضي سيبويه، فعقدت العزم على الكتابة في هذا الموضوع، وقد أسميته: "آراء سيبويه المرجوحة في نظر الرضي في شرحه للكافية" وكان الباعث على هذا عدة أمور:

الأمر الأول: أن دراسة آراء إمام النحاة سيبويه المرجوحة في شرح لعالم جليل مثل الرضى مما يثري المادة العلمية لدى الباحث، لاطلاعه على كثير من آراء النحاة ومذاهبهم المختلفة، ويربي فيه القدرة على إصدار الأحكام السديدة حين يرجح، أو يضعف، أو يختار، أو يرد.

الأمر الثاني: أن هذا العمل يجمع بين عالمين بارزين في مرحلتين زمنيتين مختلفتين هما سيبويه والرضى.

الأمر الثالث: أن دراسة التراث العربي من هذه الناحية توقفنا على طريق النحاة في التأليف والتفكير، وتناولهم للقضايا النحوية والصرفية.

الأمر الرابع: أن العلامة الرضي لم يكن محاطب ليل يجمع كل ما تقع عليه عيناه وحسب، ولكنه كان يفسر ويحلل، ولا يقبل من الأقوال إلا ما يراه راجحا في نظره.

وقد اقتضت طبيعة البحث أن يقوم على مقدمة، وتمهيد، وثلاثة فصول، وخاتمة.

أما المقدمة: فقد ذكرت فيها اسم البحث، وسبب اختياره، وخطته.

وأما التمهيد: فقدمت فيه تعريفا موجزا لسيبويه وصاحب الكافية وشارحها.

وأما الفصل الأول: فعنوانه: آراء سيبويه المرجوحة في الأسماء وما يتعلق بها وينتظم في ثمانية مباحث:

المبحث الأول: المعرف من الأسماء.

المبحث الثاني: المرفوعات

المبحث الثالث: المنصوبات.

المبحث الرابع: المجرورات.

المبحث الخامس: المبنيات.

المبحث السادس: أسماء الأفعال والأصوات.

المبحث السابع: الظروف.

المبحث الثامن: الأسماء العاملة عمل الفعل.

وأما الفصل الثاني: فعنوانه: آراء سيبويه المرجوحة في الأفعال وما يتعلق بها.

وأما الفصل الثالث: فعنوانه: آراء سيبويه المرجوحة في الحروف وما يتعلق بها.

وأما الخاتمة: فقد اشتملت على أهم النتائج التي توصلت إليها خلال الدراسة، وقد ذيل البحث بفهرس للمصادر والمراجع توخيا للأمانة العلمية، وفهرس للموضوعات التي يسهل على الطالب الرجوع إلى ما يريده من البحث.

تنبيهان:

التنبيه الأول: رتبت آراء سيبويه وفق منهج الرضى في شرحه للكافية.

التنبيه الثاني: اعتمدت في هذا البحث على كتاب: "شرح الكافية للرضى" بتعليق/ يوسف حسن عمر – طبعة جامعة قار يونس – ليبيا.

وختاما آمل أن أكون قد وفقت فيما عرضت له، والله أسأل أن ينفع بهذا العمل، وأن يجعله خالصا لوجهه الكريم، إنه ولي ذلك والقادر عليه، وصلى الله على سيدنا محمد، وعلى آله وصحبه في كل لمحة ونفس عدد ما وسعه علم الله.

الباحث.

التمهيد

التعريف بالأعلام الثلاثة

سيبويه – وابن الحاجب – والرضي

وفيه ثلاثة مطالب:

المطلب الأول: التعريف بسيبويه وكتابه.

المطلب الثاني: التعريف بصاحب الكافية (ابن الحاجب).

المطلب الثالث: التعريف بشارح الكافية (الرضي).

المطلب الأول

التعريف بسيبويه وكتابه [٢]

اسمه: عمرو بن عثمان بن قنبر – بضم القاف وفتح النون وسكون الباء– [٣].

كنيته: كنى سيبويه كنى وهي: أبو بشر، وأبو الحسين، وأبو عثمان، وأبو بشر من ألصق الكنى تعلقا بسيبويه [٤].

لقبه: اللقب الذي عرف به واشتهر به هو: سيبويه، وسيبويه بالفارسية رائحة التفاح، أو التفاحة الصغيرة [٥].

مولده: ولد بالبيضاء [٦] إحدى قرى شيراز من بلاد فارس [٧].

شيوخه: تتلمذ سيبويه لعلماء أجلاء عباقرة في علومهم، اتصفوا بالزهد، والورع، وكانوا ثقات فيما يرونه عن العرب، وأشهرهم:

١– عيسى بن عمر الثقفي [٨].

٢– أبو عمرو بن العلاء [٩]

---

[٢] سأكتفي هنا بترجمة موجزة، وذلك اكتفاء بالبحوث التي كتبت عنه، نذكر منها على سبيل المثال: كتاب سيبويه إمام النحاة لعلي النجدي ناصف، وسيبويه حياته وكتابه لأحمد بدوي.

[٣] ينظر: أخبار النحويين ص ٣٧، ونزهة الألباء ص ٦٨.

[٤] ينظر: الفهرست ص ٧٦، ونزهة الألباء ص ٦٨.

[٥] ينظر: أخبار البصريين ص ٣٧.

[٦] البيضاء: مدينة مشهورة بفارس، معجم البلدان ٧٩١/١.

[٧] ينظر: وفيات الأعيان ٣٦٨/١.

[٨] ينظر في ترجمته: نزهة الألباء ص ٣٠، والبغية ٢٣٧/٢.

٣- حماد بن سلمة بن دينار النحوي اللغوي البصري [١٠].

٤- هارون بن موسى النحوي [١١]

٥- الخليل بن أحمد الفراهيدي [١٢]

٦- الأخفش الأكبر [١٣]

٧- يونس بن حبيب [١٤]

٨- الرؤاسي[١٥]

٩- عبد الله بن أبي إسحاق الحضرمي البصري [١٦].

١٠- أبو زيد الأنصاري [١٧].

تلاميذه:

تتلمذ لسيبويه الكثير من أبرزهم:

١. الأخفش الأوسط [١٨]

٢. قطرب [١٩]

٣. الناشي[٢٠]

---

[٩]ينظر في ترجمته: البغية ٢/٢٣١.

[١٠]ينظر في ترجمته: إنباه الرواة ١/٣٦٤، ٣٦٥.

[١١]ينظر في ترجمته: أخبار النحويين البصريين ص ٥٤، ٥٦.

[١٢]ينظر: نزهة الألأباء ص ٤٥.

[١٣]ينظر: البلغة ص ١١٩، والبغية ٢/٢٣٧.

[١٤]ينظر: أخبار النحويين البصرين ص ٣٢، ٣٣.

[١٥]ينظر: الفهرست ص ٦٤، ونزهة الألباء ص ٦٠.

[١٦]ينظر: طبقات الزبيدي ص ٣٣، وإنباه الرواة ١/١٠٥.

[١٧]ينظر: البغية ١/٥٨٢.

[١٨]ينظر: البلغة ص ١٤٥، وطبقات النحويين ص ٧٢.

[١٩]ينظر: البغية ١/٢٤٢، ٢٤٣.

وفاته:

توفى – رحمه الله – في سنة ثمانين ومائة، وقبره بشيراز قصبة فارس [٢١].

وقد ذكر محقق كتاب سيبويه أن المؤرخين اختلفوا اختلافا شديدا في تاريخ وفاته، ورجح القول بأنه توفى في سنة ثمانين ومائة [٢٢]

كتاب سيبويه

حظي كتاب سيبويه بمكانة فريدة لم تسبق لغيره من الكتب حيث سمي بقرآن النحو.

وفي الواقع أن سيبويه لم يضع لكتابه اسما يعرف به أو مقدمة أو خاتمة ذلك أن المنية عاجلته فلم يبلغ بكتابه هذا ما يريد له، فصار الكتاب – حين يطلق – علما بالغلبة على كتاب سيبويه.

يقول السيرافي: "وكان كتاب سيبويه لشهرته وفضله علما عند النحويين فكان يقال بالبصرة: قرأ فلان الكتاب، فيعلم أنه كتاب سيبويه، وقرأ نصف الكتاب ولا يشك أنه كتاب سيبويه" [٢٣]

وقد عرف الناس قيمة الكتاب، وكان يحفظونه، ويفتخرون بقراءته لعظيم فائدته حتى كان المبرد يشبهه بالبحر، وكان يقول لمن أراد أن يقرأ عليه كتاب سيبويه: هل ركبت البحر! تعظيما له، واستعظاما لما فيه.

وكان المازني يقول عنه: من أراد أن يعمل كتابا كبيرا في النحوي بعد كتاب سيبويه فليستحي [٢٤].

---

[٢٠] ينظر: مراتب النحويين ص ٨٥، ومقدمة تحقيق كتاب سيبويه ص ١٦.

[٢١] ينظر: إنباة الرواة ٣٥٣/٢.

[٢٢] ينظر: مقدمة تحقيق كتاب سيبويه ص ١٩.

[٢٣] أخبار النحويين البصريين ص ٣٧.

[٢٤] ينظر: إنباة الرواة ٣٤٨/٢.

وقد أصبح كتاب سيبويه بعد ظهوره الشغل الشاغل للعلماء، يتخصصون في فهمه، وإقرائه للطلاب، وكانت قراءته على واحد من هؤلاء العلماء تعد شهادة بالمقدرة في النحو واللغة تمنح صاحبها الحق في تدريس النحو وإقرائه، وكانوا ينتقلون من بلد لآخر سعيا وراء الكتاب وقراءته على أحد العلماء المتخصصين حتى صار الكتاب أشبه بالنبع الغزير بسعة مادته وتراكيبه وشواهده وبحوثه اللغوية المتعددة؛ لذلك امتد تأثير الكتاب إلى جميع المدارس النحوية، فأثر في نحو الكوفيين، والأندلسيين، والمغاربة، وتعددت أوجه الاهتمام به، فألفوا له الشروح، ووضعوا له التعليقات، وكان هذا الكتاب ولا يزال هو المرجع الأول لكل مشتغل بالنحو، ولا يستطيع دارس أو متخصص في علم النحو أو الصرف الاستغناء عنه.

المطلب الثاني

التعريف بصاحب الكافية (ابن الحاجب) [٢٥]

ابن الحاجب هو [٢٦]: جمال الدين أبو عمرو، عثمان بن عمر بن أبي بكر بن يونس الكردي الدويني الأسناوي، الفقيه المالكي الصولي المقرئ النحوي.

ولد بأسنا بصعيد مصر، وتعلم بالقاهرة وأكب على العلوم حتى برع وفاق وكان من المبرزين" ومن أحسن خلق الله ذهنا –كما قيل – بل ومن أذكياء العالم".

اشتهر بالأصول والعربية، ورحل إلى دمشق ودرس بجامعها ثم رجع إلى القاهرة فتصدر بالمدرسة "الفاضلية"، ثم انتقل إلى الاسكندرية ليقيم بها، فلم يلبث أن مات بها.

عرف بالورع، والزهد، وحسن النية، والتواضع فكان ثقة أمينا فاضلا وعالما مهابا مقدما، وأكب عليه الفضلاء في عصره بدمشق، ومصر ينهلون من علمه، ويشتغلون بمصنفاته.

وأما عن مصنفاته فأشهرها: مقدمته في النحو المسماة بـ: "الكافية" ومختصره لكتاب "الأحكام" للآمدي ف أصول الفقه، وله مصنفات أخرى مثل "الشافية في التصريف" و "الإيضاح في شرح المفصل"، و "الأمالي" في النحو وغيرها كثير، ذكر تفصيلا في "هدية العارفين" للبغدادي عند ترجمته له.

---

[٢٥] ترجمت لابن الحاجب ترجمة موجزة؛ لأنه صاحب الكافية التي تناولها الرضي بالشرح والتحليل فكان حرى بي أن أقدم له بإيجاز.

[٢٦] ينظر في ترجمته: المختصر في أخبار البشر ١٧٨/٣، وسير أعلام النبلاء ٢٦٥/٢٣، ٢٦٦، والإعلام بوفيات الأعلام م٤٣٩/٢، ومرآة الجنان ١١٤/٤، ١١٥، والنجوم الزاهرة ٣٦٠/٦، والبغية ١٣٤/٢، ١٣٥، وهداية العارفيت ٦٥٤/١، ٦٥٥، ومعجم المؤلفين ٢٦٥/٦.

وكان مولده ابن الحاجب في أواخر سنة سبعين، أو أوائل إحدى وسبعين وخمسمائة من الهجرة بأسنا بصعيد مصر.

وكانت وفاته بشوال سنة ست وأربعين وستمائة من الهجرة.

المطلب الثالث

التعريف بالشارح "الرضي"

الرضى هو: محمد بن الحسن الاستراباذي رضي الدين السمناكي، أو السمنائي، نجم الأئمة الإمام المشهور [٢٧].

لم يذكر ممن ترجم للرضى شيئا عن مولده، ولا عن نشأته، ولا عن أطوار حياته.

يقول السيوطي: "ولم أقف على اسمه، ولا على شئ من ترجمته" [٢٨].

ولذلك لم ينص من ترجم له عمن أخذ عنه، ولا من قرأ عليه، وكذلك لم يذكر له تلاميذا، ولا من جلس إليه، وقرأ عليه.

ويقول صاحب نشأة النحو: "أعجب العجب أن الإمام العلامة يفوت على أصحاب المعجمات الإفاضة في ترجمته، فلم ندر متى ولد ونشأ؟ وأين كانت مراحل حياته.... ومن تلقى عنهم؟ ومن تخرج على يديه؟ ومما يزيد الأسف عدم معرفتهم اسمه، فإن السيوطي وهو من متأخري أصحاب المعجمات المعنيين بالتراجم اضطر إلى ذكره في بغية الوعاة "في" حرف الراء اكتفاء بشهرة لفظ الرضى، وقال في ترجمته: ولم أقف على اسمه، ولا على شئ من ترجمته" [٢٩]

---

[٢٧] ينظر: البغية ٥٦٧/١، وشذرات الذهب ٣٩٥/٥، وهديه العارفين ١٣٤/٦، والأعلام ٨٦/٦. ولعل لفظ السمنائي أو المسناكي في نسبة الرضي يرجع إلى بلدة بين الرى ودامغان، يقال لها: سمنان، ويتصل بعمارتها بليدة يقال لها: سمنك – معجم البلدان ٢٥١/٣، ٢٥٢.

[٢٨] البغية ٥٦٧/١.

[٢٩] ينظر: نشأة النحو ص ١٤٤، ١٤٥.

وأما عن مصنفاته فأشهرها: شرح الكافية، وشرح الشافية، وحاشية على شرح تجريد العقائد الجديد، والحاشية القديمة [٣٠]، وحاشية على شرح الجلال الدواني لتهذيب المنطق والكلام [٣١].

وكانت وفاته – رحمه الله – سنة أربع وثمانين وستمائة [٣٢]، وقيل: سنة ست وثمانين وستمائة [٣٣]، وقيل: سنة ثمان وثمانين وستمائة [٣٤].

ولعل الأصواب أنه توفى سنة ثمان وثمانين وستمائة؛ لأن الرضي قد نص في خاتمة كتاب أنه فرغ من هذا الشرح في شوال سنة ست وثمانين وستمائة [٣٥].

وشرحه للشافية متأخر عن شرحه للكافية كما ذكر البغدادي [٣٦]، فلا يصح القول بأنه توفى سنة أربع وثمانين وستمائة.

الكافية وشرحها

الكافية رسالة في النحو لابن الحاجب جمعت أبواب النحو، وقد تسابق العلماء إلى شرحها، وتوضيح مجملها، وقد شرحها ابن الحاجب نفسه، ويعد شرح الرضى من أهم الشروح التي تناولت الكافية بالشرح والتعليق، وقد جاء شرحه في مقدمة الشروح التي تناولتها بالشرح.

وقد نال شرح الرضي إعجاب وتقدير العلماء، وأفاد منه من جاء بعده، ونقل عنه، وقد عبر بعضهم عن هذا الإعجاب، ويتضح هذا من خلال تلك الإجازة التي منحها الشريف الجرجاني [٣٧] لمن قرأ عليه

[٣٠] لم أقف على هذه الحاشية مخطوطة ولا مطبوعة.
[٣١] لم أقف عليها، وينظر في مؤلفاته: معجم المؤلفين ١٨٣/٩، وهدية العارفين ١٣٤/٦، والأعلام ٨٦/٦.
[٣٢] ينظر: هدية العارفين ١٣٤/٦.
[٣٣] ينظر: معجم المؤلفين ١٨٣/٩.
[٣٤] ينظر: الخزانة ٢٨/١.
[٣٥] ينظر: شرح الكافية ٤٩٧/٤.
[٣٦] ينظر: الخزانة ٢٩/١.

هذا الشرح، وقد نقلها البغدادي في مقدمة الخزانة، قال: "..... وإن شرح الكافية للعالم الكامل نجم الأئمة، وفاضل الأمة محمد بن الحسن الرضي الاستراباذي – تغمده الله بغفرانه وأسكنه فسيح جناته – كتاب جليل الخطر، محمود الأثر، يحتوي من أصول هذا الفن على أمهاتها، ومن فروعه على نكاتها، وقد جمع بين الدلائل والمباني، وتقريرها، وبين تكثير المسائل والمعاني وتحريرها، وبالغ في توضيح المناسبات، وتوجيه المباحثات، حتى فاق ببيانه على أقرانه، وجاء كتابه هذا كعقد نظم فيه جواهر الحكم بزواهر الكلم" [٣٨].

وقال السيوطي: "الرضى الإمام المشهور، صاحب شرح الكافية لابن الحاجي الذي لم يؤلف عليها، بل ولا في غالب كتب النحو مثله جمعا وتحقيقا، وحسن تعليل، وقد أكب الناس عليه وتداولوه، واعتمده شيوخ هذا العصر في مصنفاتهم، ودروسهم، وله فيه أبحاث كثيرة، واختيارات جمة، ومذاهب ينفرد بها" [٣٩].

فكتاب شرح الكافية مرجع جليل القدر عظيم الفائدة، لا غنى عنه لدارسي النحو.

---

[٣٧] هو علي بن محمد الحسيني الجرجاني الحنفي، من أئمة علوم البلاغة، له مصنفات كثيرة منها شرح القسم الثالث من مفتاح العلوم وحاشية على كتاب المطول، وحاشية على الكشاف توفى سنة ٨١٦هـ. البغية ١٩٦/٢.

[٣٨] الخزانة ٢٨/١، ٢٩.

[٣٩] البغية ٦٧/١.

الفصل الأول

آراء سيبويه المرجوحة في الأسماء وما يتعلق بها

المبحث الأول

المعرب من الأسماء

إعراب الأسماء الستة

الأسماء الستة هي: أبوك، وأخوك، وحموك، وفوك، وهنوك، وذو بمعنى صاحب، وأنكر الفراء [٤٠]، والزجاجي [٤١]، وغيرهما [٤٢]، أن يكون (هن) من السماء الستة، وهم محججون بحكاية سيبويه [٤٣] والأخفش الإتمام عن العرب ومن حفظ حجة على من لم يحفظ [٤٤].

وقد اختلفت مذاهب النحويين في إعراب هذه الأسماء [٤٥]، وسأقتصر في حديثي على مذهب سيبويه، وموقف الرضى منه، وكذلك موقف العلماء.

مذهب سيبويه: نسب إلى سيبويه القول بأنها معربة بحركات مقدرة في الحروف [٤٦]، وفي الحقيقة لم يعرض سيبويه في كتاب لإعراب الأسماء الستة، ولم يعقد لها بابا منفصلا، وإنما جاء حديثه عنها مفرقا، ولكنه تحدث عن إعراب المثنى والجمع، وأن إعرابهما بحركات مقدرة، والأسماء الستة تجري مجراهما، وتفصيل ذلك:

---

[٤٠] ينظر: شرح ابن عقيل ٤٩/١، والهمع ١٣٥/١.

[٤١] ينظر: الجمل ص ٣، وشر قطر الندى ص ٤١.

[٤٢] ينظر: التخمير للخوارزمي ٢٠٦/١.

[٤٣] ينظر: الكتاب ٣٦٠/٣.

[٤٤] ينظر: شرح ابن عقيل ٤٩/١.

[٤٥] ذكر ابن مالك خمسة مذاهب للعلماء في إعرابها. شرح التسهيل ٤٣/١، وذكر ابن عصفور ستة مذاهب: شرح الجمل ١١٩/١، وذكر الأشموني عشرة مذاهب: شرح الأشموني ٥٤/١ وأوصلها السيوطي إلى اثنى عشر مذهبا، الهمع ١٣٦/١، ١٣٨.

[٤٦] ينظر: شرح عيون الإعراب للمجاشعي ص ٥٥، ٥٦، وشرح المفصل لابن يعيش م١/ ١٠٢.

١. أن سيبويه يرى أن حرف الإعراب هو الحرف الذي يتحمل حركة الإعراب، كالدال في (زيد) والحرف الذي يتحمل حركة الإعراب يكون طرفا، وقد سماها سيبويه حروف إعراب في التثنية والجمع [٤٧].

وكذلك ها هنا هي حرف إعراب؛ لأنها طرف الكلمة، فالدلالة على أنها حروف إعراب قائمة؛ لأنها نهاية الاسم ومقتضاه، فهي في ذلك كالتاء في (طلحة) والياء في (تميمي) فحرف الإعراب في هذين قبل لحاق التاء والياء كان لام الفعل، أو ما يقوم مقام لامه من جرى الإعراب عليه؛ فلما ألحق هذان الحرفان صارا حرفي الإعراب، فكما صارت هذه حروف الإعراب عند الجميع كذلك يجب أن تكون هذه الحروف اللينة حروف إعراب في التثنية والجمع والأسماء الستة، بدليل أنه لما لحق حرفا التثنية والجمع الأمثلة الخمسة، وكانت الأفعال لا تثني ولا تجمع، كان حرف التثنية والجمع في تلك الأمثلة علامة للفاعلين لا حرف إعراب [٤٨]

٢. قال سيبويه في إعراب جمع المؤنث السالم: "ومن ثم جعلوا تاء الجمع في الجر والنصب مكسورة؛ لأنهم جعلوا التاء هي حرف الإعراب كالواو والياء، والتنوين بمنزلة النون؛ لأنها في التأنيث نظيرة الواو والياء في التذكير فأجروها مجراها" [٤٩].

٣. وقد نسب إلى سيبويه – أيضا – أن للأسماء الستة إعرابين: تقديري بالحركات، ولفظي بالحروف. وهذا الرأي نسبة إليه ابن الحاجب [٥٠].

---

[٤٧] ينظر: الكتاب ١/١٧، ١٨.

[٤٨] ينظر: الكتاب ١/١٨، ١٩، والتعليقة للفارسي ١/٢٧.

[٤٩] الكتاب ١/١٨.

[٥٠] ينظر: الإيضاح في شرح المفصل ١/١٦٦.

مذهب سيبويه في نظر الرضي:

الرضي من العلماء الذين يرون أن هذه الأسماء معربة بالحروف نيابة عن الحركات، لذلك لم يقبل رأي سيبويه القائل بأنها معربة بحركات مقدرة، ولا ما نسبه إليه ابن الحاجب من أن لها إعرابين: تقديري بالحركات، ولفظي بالحروف، فقال: "..... فعن سيبويه أن هذه الأسماء ليست معربة بالحروف، بل بحركات مقدرة على الحروف، فإعرابها كإعراب المقصور، لكن اتبعت في هذه الأسماء حركات ما قبل حروف إعرابها حركات إعرابها، كما في (امرئ) و (ابنم) ثم حذفت الضمة للاستثقال، فانقلبت الواو ياء لكسرة ما قبلها، وقلبت الواو ألفا؛ لتحركها وانفتاح ما قبلها.

والاعتراض عليه: أنه كيف خالفت الأربعة منها، أعني: المحذوفة اللام، أخواتها من (يد) و (دم) في رد اللام في الإضافة .... وأيضا إتباع حركة ما قبل الإعراب لحركات الإعراب أقل قليل، وأيضا – يستفاد من الحروف ما يستفاد من الحركات في الظاهر، فهلا تجعلها مثلها في كونها أعلاما على المعاني.

وقال المصنف: ظاهر مذهب سيبويه: أن لها إعرابين: تقديري بالحركات، ولفظي بالحروف، قال: لأنه قدر الحركة، ثم قال في الواو: هي علامة الرفع، وهو ضعيف لحصول الكفاية بأحد الإعرابين" [٥١].

موقف العلماء من مذهب سيبويه:

أيد كثير من العلماء مذهب سيبويه القائل بأن إعرابها بحركات مقدرة في الحروف، فقد أيده أبو علي الفارسي، واستدل على صحته بأدلة منها:

١. قاس أبو علي الأسماء الستة على قولهم: امرؤ وابنم في أن الحرف الأخير فيها حرف إعراب، وأن حركة ما قبله تابعة له، فقال: "الدليل على أن الواو في (أخيك) ونحوه حرف الإعراب الذي هو لام

[٥١] شرح الكافية ٧٧/١.

الفعل، وليس هو بعلامة الإعراب، ودلالته قولهم: امرؤ وابنم، فاتبعوا حركة ما قبل حرف الإعراب حرف الإعراب، فكما أن الهمزة في (امرء) والميم في (ابنم) حرف إعراب، وليس بدلالتي إعراب كذلك حرف اللين في (أخيك) ونحوه حرف إعراب" [٥٢].

٢. استدل بقولهم: فوك، وذو مال، بأنه لو جعلت هذه الحروف علامات إعراب لا حروف إعراب؛ لبقى الاسم على حرف واحد، وهذا لا نظير له، ولم يجئ في شئ من كلامهم [٥٣].

كذلك صححه كثير من العلماء منهم ابن الوراق، والمجاشعي، وابن مالك، وابنه، وابن عقيل [٥٤]، واحتجوا لصحته بما يلي:

أولا: أن هذه الحروف جزء من الكلمة، وجزء الكلمة لا يكون علامة إعراب، ودليل الإعراب لا يكون من نفس الكلمة [٥٥]

ثانيا: أن الأصل في الإعراب أن يكون بالحركات ظاهرة أو مقدرة، فإذا امكن التقدير على وجه يوجد معه النظير فلا عدول عنه، وقد أمكن هذا فوجب المصير إليه [٥٦].

ثالثا: أنها كانت معربة في الإفراد بالحركات، فكذا في الإضافة قياسا على الإفراد [٥٧].

وأما ما نسبه ابن الحاجب إلى سيبويه فمردود لأمرين

الأمر الأول: أن المقصود من الإعراب الفصل بين المعاني، وذلك يحصل بإعراب واحد.

---

[٥٢] التعليقة ٢٨/١.

[٥٣] ينظر: المسائل البصريات ٨٦٩/٢.

[٥٤] ينظر: علل النحو ص ١٥١، وشرح عيون الإعراب ص ٥٧، وشرح التسهيل ٤٩/١، وشرح الألفية ص ٣٦، ٣٧، وشرح الألفية ٤٤/١.

[٥٥] ينظر: علل النحو لابن الوراق ص ١٥١.

[٥٦] ينظر: شرح التسهيل لابن مالك ٤٨/١، ٤٩.

[٥٧] ينظر: المغني في النحو لابن فلاح ٣٠٣/١.

الأمر الثاني: أنه يؤدي إلى جعل حركة الفاء في (فيك) و (ذي مال) حركة إعراب وذلك باطل؛ لأن حركة الإعراب اختيارية يسوغ حذفها، وهذه ضرورية لا يسوغ حذفها [٥٨].

أما المذهب الذي اختاره الرضي وقال به وهو: أن إعرابها بالحروف نيابة عن الحركات، أي: ترفع بالواو ونيابة عن الضمة، وتنصب بالألف نيابة عن الفتحة، وتجر بالياء نيابة عن الكسرة، فقد نسب إلى قطرب [٥٩]، والزجاجي من البصريين، وهشام من الكوفيين [٦٠].

وقد رد هذا المذهب بما يلي:

١) أن الإعراب زائد على الكلمة، ومن جملة هذه الأسماء: فوك، وذو مال، فيؤدي إلى بقائهما على حرف واحد، واسم معرب على حرف واحد لا يوجد في كلام العرب.

٢) أن في ذلك خروجا عن النظائر؛ لأن نظائرها من الأسماء المفردة تعرب بالحركات [٦١].

٣) أن هذه الأسماء قبل الإضافة تعرب بالحركات، فكيف تعرب بالحروف بعد الإضافة، وذلك لا نظير له؛ لأننا لا نجد أسما يتغير إعرابه عند الإضافة عما كان يعرب به قبل الإضافة [٦٢].

وأقول:

إن مذهب سيبويه المنسوب إليه من أن الإعراب هذه الأسماء بالحركات المقدرة في الحروف، وأنها اتبع فيها ما قبل الآخر للآخر، هو المذهب الأقوى لخروجه على القياس، وموافقته للأصول، ولكن على الرغم من قوته وتصحيح العلماء إليه أجد في نفسي ميلا إلى القول بإعرابها بالحروف نيابة عن الحركات

---

[٥٨] ينظر: السابق ١/٣٠٣، ٣٠٤.

[٥٩] ينظر: شرح عيون الإعراب للمجاشعي ص ٥٦.

[٦٠] ينظر: شرح الأشموني ١/٥٤.

[٦١] ينظر: شرح الجمل لابن عصفور ١/١٢٠.

[٦٢] ينظر: البسيط في شرح الجمل لابن أبي الربيع ١/١٩٠.

كما اختار الرضى؛ لسهولته، ولكونه الأشهر في إعرابها، وحتى يكون إعرابها بالحروف توطئة لإعراب المثنى والمجموع على حده بها، وذلك أنهم أرادوا أن يعربوا المثنى والمجموع بالأحرف للفرق بينهما وبين المفرد، فأعربوا بعض المفردات بها ليأنس بها الطبع، فإذا انتقل الإعراب بها إلى المثنى والمجموع لم ينفر منه لسابق الألفة، وإنما اختيرت هذه الأسماء؛ لأنها تشبه المثنى لفظا ومعنى، أما لفظا فلأنها لا تستعمل كذلك إلا مضافة، والمضاف مع المضاف إليه اثنان، وأما معنى فلاستلزام كل واحد منها آخر، فالأب يستلزم ابنا، والأخ يستلزم أخا، وكذلك البواقي، وإنما اختيرت هذه الحروف لما بينها وبين الحركات الثلاث من المناسبة الظاهرة [٦٣].

إعراب المثنى وجمع المذكر السالم

المثنى هو ما دل على اثنين بزيادة ألف ونون في آخره، أو ياء مفتوح ما قبلها مكسور ما بعدها.

وأما جمع المذكر السالم فهو: ما دل على اكثر من اثنين بزيادة واو ونون في آخره، أو ياء مكسور ما قبلها مفتوح ما بعدها.

وللنحاة في إعراب المثنى وجمع المذكر السالم خلاف، وبيانه كالتالي:

أولا: مذهب سيبويه:

يذهب سيبويه إلى أن المثنى وجمع المذكر معربان بحركات مقدرة على الألف، والواو، والياء كالاسم المقصور، ومعنى هذا أن حروف المد واللين حروف إعراب، وفهم هذا من كلام سيبويه، ونصه: "واعلم أنك إذا ثنيت الواحد لحقته زيادتان: الأولى منهما حرف المد واللين وهو حرف الإعراب غير متحرك ولا منون، يكون في الرفع ألفا، ولم يكن واوا ليفصل بين التثنية والجمع الذي على حد التثنية، ويكون في الجر

[٦٣] ينظر: المرتجل لابن الخشاب ص ٥٥، وأسرار العربية ص ٥٩، والمغني في النحو لابن فلاح ٣٠٢/١.

ياء مفتوحا ما قبلها، ولم يكسر ليفصل بين التثنية والجمع الذي على حد التثنية، ويكون في النصب كذلك" [٦٤].

وقال – أيضا –: "وإذا جمعت على حد التثنية لحقتها زائدتان: الأولى منهما حرف المد واللين، والثانية نون، وحال الأولى في السكون وترك التنوين وأنها حرف الإعراب، حال الأولى فيا لتثنية، إلا أنها واو مضموم ما قبلها في الرفع، وفي الجر والنصب ياء مكسور ما قبلها ونونها مفتوحة" [٦٥].

وقد أوضح السيرافي كلام سيبويه، فقال معلقا: "واعلم أن الألف والياء في التثنية، والواو والياء في الجمع عند مفسري كتاب سيبويه هن حروف الإعراب بمنزلة الدال من (زيد) والراء من (جعفر) والألف من (قفا) و (عصا)" [٦٦]. وقال: "وذكر قوم مذهب سيبويه أن الألف والياء فيا لتثنية، والواو والياء في الجمع هن حروف بمنزلة الضمة، والكسرة، والفتحة من دال (زيد)...." [٦٧].

وهكذا نجد أن قول سيبويه: "وهو حرف الإعراب" يحتمل معنيين:

الأول: أن حروف المد علامات الإعراب، ويكون الإعراب ظاهرا بهذه الحروف.

الثاني: يكون الإعراب مقدرا على حروف المد المذكورة.

ثانيا: رأي سيبويه في نظر الرضي:

خالف الرضى سيبويه في إعراب المثنى والمجموع على حده بالحركات المقدرة، وأن حروف المد هي حروف الإعراب، واعتمد في ذلك على أن فهم الإعراب من هذه الحروف يضعف قول سيبويه، فقال:

---

[٦٤] الكتاب ١/١٧.

[٦٥] السابق ١/١٨.

[٦٦] شرح الكتاب ١/٢١٩.

[٦٧] السابق ١/٢٢٢.

"وقال سيبويه: حروف المد في المثنى والمجموع حروف إعراب، فقال بعض أصحابه: الحركات مقدرة عليها قياسا على مذهبه في الأسماء الستة، فالمثنى والمجموع إذن معربان بالحركات المقدرة كالمقصور، وفهم الإعراب من هذه الحروف يضعف هذا القول" [٦٨].

وقد اختار الرضى القول بإعرابهما بالحروف، فقال: ".... كما اخترنا أن يجعل ما هو علامة المثنى والمجموع قبل كونه حرف الإعراب علامة الإعراب أيضا، فيكون علامة المثنى والمجموع وعلامة الإعراب معا؛ إذ لا تنافي بينهما...." [٦٩]

ثالثا: موقف العلماء من مذهب سيبويه:

انقسم العلماء إزاء مذهب سيبويه إلى فريقين:

الفريق الأول: أيد مذهب سيبويه وانتصر له، ومنهم ابن جنى إذ يقول بعد أن ذكر أقوال العلماء في إعراب المثنى: "وأقوى هذا الأقوال قول سيبويه" [٧٠]

وأيده كذلك الأعلم، فقال: "....فإن قال قائل: إذا كانت هذه الحروف هي حروف الإعراب كالألف في (حبلى) والهاء في (قائمة) فينبغي أن لا يتغيرون في حال الرفع والجر؛ لأن حروف الإعراب لا تتغير ذواتها في هذه الأحوال.

فالجواب أن التثنية والجمع خاصة ينفردان بها فاستحقا من أجلهما التغيير، وكل اسم معتل لا تدخله الحركات فله نظير من الصحيح نحو: (قفا) و (حبلى)، فنظير (قفا): (جبل) ونظير الألف في (حبلى) الألف في (حمراء)؛ لأن هذه الهمزة هي ألف التأنيث، والتثنية وجمع السلامة لا نظير لواحد منهما إلا

---

[٦٨] شرح الكافية ٥٨/١

[٦٩] شرح الكافية ٨٦/١.

[٧٠] علل التثنية ص ٥١.

تثنية أو جمع، فامتنعت التثنية والجمع من نظير يدل إعرابه على إعرابهما كدلالة (جبل) و (حمراء) على إعراب مثلهما من المعتل، فعوض التثنية والجمع من فقد النظير الدال على مثل إعرابهما تغيير الحروف فيهما" [٧١]

وكذلك أيد مذهب سيبويه أبو البركات الأنباري [٧٢]، والعكبري [٧٣]، وابن يعيش [٧٤]، وأبو حيان [٧٥].

الفريق الثاني: خالف مذهب سيبويه، ومنهم المبرد الذي اعترض على سيبويه فقال: "فأما سيبويه فيزعم أن الألف حرف إعراب، وكذلك الياء في الخفض والنصب" [٧٦].

وقد اختار رأي الأخفش القائل بأن الألف، والواو، والياء في التثنية والجمع ليست بإعراب، ولا حروف إعراب، ولكنها تدل على الإعراب، فقال: "والقول الذي نختاره، ونزعم أنه لا يجوز غيره – قول أبي الحسن الأخفش، وذلك أنه يزعم أن الألف إن كانت حرف إعراب فينبغي أن يكون فيها إعراب هو غيرها، ولا إعراب فيه، ولا يكون إعراب إلا في حرف" [٧٧].

وكذلك اعترضه ابن عصفور، وأوضح فساده من وجهة نظره، فقال: "وأما من ذهب إلى أنهما معربان بالحركات المقدرة في الحروف فمذهبه فاسد؛ لأنه يجب أن يحرك الياء في منصوب جمع المذكر السالم بالفتحة لكونها لا تستثقل، فتقول: رأيت الزيدين، ويجب أن تكون تثنية المنصوب والمخفوض

[٧١] النكت ١/١٢٠، ١٢١.
[٧٢] ينظر: الإنصاف ١/٥١، ٥٢.
[٧٣] ينظر: التبيين ص ٢٠٤: ٢٠٦.
[٧٤] ينظر: شرح المفصل م ٢/٣٣٣.
[٧٥] ينظر: التذييل والتكميل ١/٢٩٢، ٢٩٣.
[٧٦] المقتضب ١/ ١٥١.
[٧٧] المقتضب ١/١٥٢.

بالألف لتحرك الياء منهما، وانفتاح ما قبلها، فتقول: رأيت الزيدان، ومررت بالزيدان، والصحيح أنهما معربان بالتغيير والانقلاب [٧٨]...." [٧٩]

وكذلك اعترضه ابن الحاجب [٨٠]، وابن مالك [٨١]، وابنه [٨٢]، والسلسيلي [٨٣]، واختاروا إعرابهما بالحروف نيابة عن الحركات.

وهناك رأي آخر للزجاج في إعراب المثنى وجمع المذكر السالم وهو أنهما مبنيان [٨٤]، وقد رده أبو البركات الأنباري [٨٥].

وأقول:

بناء على ما ذكرته عن السيرافي من أنه يمكن حمل مذهب سيبويه على أن إعراب المثنى والمجموع على حده بالحروف نيابة عن الحركات يكون سيبويه والرضى على مذهب واحد، ولا وجه لرد الرضى لرأي سيبويه، وأما إذا أخذنا بظاهر كلام سيبويه من أن حروف المد واللين فيهما حروف إعراب، وأنهما تقدر عليهما حركات الإعراب فرد الرضى على سيبويه متجه؛ لأن أرجح الآراء في إعرابهما هو إعرابهما بالحروف نيابة عن الحركات؛ لسلامته من التكلف، ولعدم مخالفته النظير، ولذا قال ابن الناظم: "أما إعراب المثنى بالحروف؛ فلأن التثنية لما كانت كثيرة الدوران في الكلام ناسب أن تستتبع أمرين: خفة العلامة الدالة عليها، وترك الإخلال بظهور الإعراب، احترازا عن تكثير اللبس، فجعلت علامة التثنية

[٧٨] هذا المذهب هو مذهب الجرمي والمازني. ينظر: الإنصاف ٣٣١، والهمع ١٧٨/١.

[٧٩] شرح الجمل ١٢٣/١، ١٢٤.

[٨٠] شرح الوافية نظم الكافية ص ١٣١.

[٨١] ينظر: تسهيل الفوائد ص ١٣.

[٨٢] ينظر: شرح اللأفية ص ٤١.

[٨٣] ينظر: شفاء العليل ١٤٤/١.

[٨٤] ينظر: التبيين ص ٢٠١.

[٨٥] ينظر: الإنصاف ٣٥/١، ٣٦.

ألفا، لأنها أخف الزوائد، ومدلول بها على التثنية مع الفعل: اسما في نحو: أفعلا، وحرفا في نحو: فعلا أخواك ...." [٨٦].

ويضاف إلى ترجيح هذا المذهب: أن المثنى والمجموع فرعان عن الآحاد، والإعراب بالحروف فرع عن الإعراب بالحركات، فجعل الفرع للفرع طلبا للمناسبة [٨٧].

أو: لأنه الإعراب المشهور، ويسير عليه المعربون؛ لسهولته ووضوحه، وعدم التكلف فيه.

علة زيادة النون في التثنية والجمع

يلحق آخر المثنى ألف ونون، أو ياء ونون، ويلحق بجمع المذكر واو ونون أو ياء ونون، واختلف العلماء في علة زيادة هذه النون، ولهم في ذلك ستة مذاهب:

أولا: ذهب الفراء إلى أن النون فرق بها بين ألف التثنية، وبين ألف النصب في الواحد [٨٨].

وقد رد مذهبه ابن عصفور، والرضى [٨٩].

ثانيا: ذهب أبو العباس ثعلب إلى أنها عوض من تنوينين في التثنية، ومن تنوينات في الجمع، فإذا قلت: زيدان: فالنون عوض من التنوين في: زيد وزيد، وإذا قلت: زيدون، فالنون عوض من التوينات في: زيود [٩٠].

وقد رد مذهبه ابن مالك، والرضى [٩١].

---

[٨٦] شرح اللأفية ص ٤١.

[٨٧] ينظر: شرح الأشموني ٦٦/١.

[٨٨] ينظر: التبيين للعكبري ص ٢١١.

[٨٩] ينظر: شرح الجمل ١٥٤/١، وشرح الكافية ٨٩/١.

[٩٠] ينظر: شرح الجمل لابن عصفور ١٥٣/١.

ثالثا: ذهب ابن كيسان إلى أنها عوض من تنوين المفرد [٩٢]

وقد رد مذهبه السيوطي [٩٣].

رابعا: ذهب أبو علي الفارسي، والجزولي إلى أنها عوض من الحركة والتنوين معا [٩٤]

خامسا: ذهب ابن مالك إلى أنها لرفع توهم الإضافة [٩٥].

مذهب سيبويه في علة زيادة النون:

يذهب سيبويه إلى أن النون في المثنى والمجموع على حده كالعوض من الحركة والتنوين معا، فقال: "وتكون الزيادة الثانية نونا، كأنها عوض لما منع من الحركة والتنوين...." [٩٦].

فسيبويه شبهها بالعوض في قوله: "كأنها عوض" ولم يجعلها عوضا.

مذهب سيبويه في نظر الرضي:

يرى الرضى أن قول سيبويه بعيد ، لأن حروف العلة تدل على ما تدل عليه الحركة، واختار القول بأنها تنوين كتنوين المفرد، فقال، "وفيما قال بعد لأن حروف العلة الدالة على ما دلت عليه الحركة، مغنية عن التعويض من الحركة.

وقال بعض الكوفيين: إنه تنوين، حركت للساكنين فقويت بالحركة، وهو ما اخترنا...." [٩٧].

---

[٩١] ينظر: ينظر: شرح التسهيل ٥٧/١، وشرح الكافية ١٩/١.

[٩٢] ينظر: شفاء العليل للسلسيلي ١٤٥/١.

[٩٣] ينظر: الهمع ١٧٩/١.

[٩٤] ينظر: الإيضاح العضدي ص ٧٧، والمقدمة الجزولية ص ٢٢.

[٩٥] ينظر: تسهيل الفوائد ص ١٣، وشرحه ٧٥/١.

[٩٦] الكتاب ١٧/١، ١٨.

موقف العلماء من مذهب سيبويه:

لقد وافق معظم العلماء مذهب سيبويه، وسأذكر هنا بعض أقوالهم: قال المبرد: "فإن جمعت الاسم على حد التثنية ألحقته في الرفع واوا، ونونا، اما الواو فعلامة الرفع، وأما النون فبدل من الحركة والتنوين اللذين كانا في الواحد....." [٩٨].

وقال – أيضا –: "والزائدة الثانية النون إنما هي بدل مما كان في الواحد من الحركة والتنوين..." [٩٩].

وقال السيرافي مؤيدا لسيبويه: "فإن سأل سائل فقال: "ما الدليل على أن النون عوض من الحركة والتنوين؟ قيل له: الدليل على ذلك أنا رأينا الاسم المنفرد فيه حركة وتنوين بحق التمكن والاسمية، ولما ضم إليه غيره وثنى معه زيد عليه حرف لمعنى التثنية فامتنع ما قبل حرف التثنية من الإعراب والتنوين، والتزم حركة واحدة ولم تزل التثنية عنه ما كان له من الأسمية والتمكن، فعوض النون من الحركة والتنوين..." [١٠٠]

وكذلك اتبعه ابن الخشاب، وأيده فقال: "والذي يدل على كونها عوضا من الحركة ثبوتها حيث تثبت الحركة، وذلك في قولك: الرجلان، والقائمون، وعلى كونها عوضا من التنوين حذفها حيث تحذف، كقولك: صاحبا أخيك، ومسلمو زيد..." [١٠١]

واتبعه كذلك العكبري، وابن يعيش، وابن عصفور، وابن الناظم، وأبو حيان [١٠٢].

---

[٩٧] شرح الكافية ٨٩/١.

[٩٨] المقتضب ١٤٣/١.

[٩٩] المقتضب ١٥٣/٢.

[١٠٠] شرح الكتاب ١/ ٢٢٦.

[١٠١] المرتجل ص ٦٥، ٦٦.

[١٠٢] ينظر: التبيين ص ٢١٢، ٢١٣، وشرح المفصل م ٣٣٥/٢، وشرح الجمل ١٥٤/١، وشرح اللفية ص ٤٢، والتذييل ٣٠١/١.

وبعد:

فالقول ما قاله سيبويه؛ لأن مذهبه اتبعه كثير من العلماء، وأيدوه بأدلة لم يرد عليها اعتراض كما ورد على غيرها.

يقول ابن عصفور: "فإذا بطلت هذا المذاهب لم يبق إلا أن تكون زيدت في الآخر ليظهر فيها حكم الحركة تارة، وحكم التنوين أخرى، فأثبتت مع الألف واللام كالحركة ولم تحذف؛ لبعدها من موجب الحذف وهو الألف واللام، وحذفت مع الإضافة؛ لمجاورتها لموجب الحذف وهو الاسم المضاف إليه، لحلوله محل التنوين" [١٠٣]

وأما ما اختاره الرضي وهو مذهب ابن كيسان، وقد نسبه لبعض الكوفيين فمردود بما رد به السيوطي مذهب ابن كيسان إذ يقول: "ورد بشبوتها مع الأف واللام، وفيما لا تنوين فيه، نحو: يا زيدان، ولا رجلين فيها، وغير المنصرف إذا ثني، وبأن التنوين إنما دخل ليفرق بين الاسم الباقي على أصالته وبين المشابه للفعل، ولا حاجة إليه هنا؛ لأن التثنية والجمع إبعاد عن الفعل، فلم يحتج إلى فارق، وإنما حذفت في الإضافة؛ لأنها زيادة والمضاف إليه زيادة في المضاف ذكروها زيادتين في آخر الاسم" [١٠٤]

التسمية بـ (أحمر)

كل ما منع صرفه موقوفا على التعريف إذا نكر انصرف؛ لذهاب جزء السبب، وذلك فيما المانع من صرفه التعريف مع التأنيث بالهاء لفظا وتقديرا، أو مع العجمة، أو العدل في (فعل) أو وزن الفعل في غير

[١٠٣] شرح الجمل ١/١٥٤.

[١٠٤] الهمع ١/١٧٩.

باب (أحمر)، أو مع التركيب، أو زيادة الألف والنون، أو ألف الإلحاق، تقول: رب طلحة، وسعاد، وإبراهيم، وعمر، ويزيد، وعمران، وأرطي لقيتهم، فتصرف لذهاب الموجب لمنع الصرف.

وما سوى ما ذكر مما لا ينصرف وهو معرفة، نحو: ما فيه العلمية مع وزن الفعل في باب (أحمر) أو مع صيغة منتهى الجموع، أو مع العدل في (آخر) وأسماء العدد، فإنه إذا نكر بقي على منع الصرف؛ لأنه كان قبل التعريف ممنوعا من الصرف، فإذا طرأ عليه التنكير أشبه الحال التي كان عليها قبل التعريف [١٠٥]. هذا، وقد اختلف النحاة في حكم صرف (أحمر) ومنع صرفه إذا سمى به، ثم نكر ولهم في ذلك ثلاثة أقوال:

القول الأول: قول الأخفش وهو: أن الصفة إذا سميت بها رجلا نحو: (أحمر) لم ينصرف في المعرفة، وانصرف في النكرة؛ لأنه بالتسمية قد فارق الصفة، وعرض فيه التعريف ووزن الفعل، فإذا نكر زال التعريف، وبقي فيه علة واحدة، وهي الوزن وحده فانصرف [١٠٦].

وذهب المبرد مذهب الأخفش، واحتج له من جهة انه امتنع من الصرف في النكرة، لأنه نعت، فإذا سمي به أزيل عنه باب النعت، فصار بمنزلة (أفعل) الذي لا يكون إلا نعتا، فقال: "... وهذا قول أبي الحسن الأخفش، ولا أراه يجوز في القياس غيره" [١٠٧].

واختاره ابن يعيش، فقال: "وأرى القياس ما قاله أبو الحسن" [١٠٨].

---

[١٠٥] ينظر: شرح الألفية لابن الناظم ص ٦٥٩.

[١٠٦] ينظر: المقتضب ٣١٢/٣، وما ينصرف وما لا ينصرف ص ١١.

[١٠٧] المقتضب ٣١٢/٣.

[١٠٨] شرح المفصل م ١٣٧/١.

واعترض على هذا المذهب بأن الوصفية وإن زالت بالتسمية لكنها باقية لأنها شبيهة بالوصف، وشبه العلة في هذا الباب علة [١٠٩].

القول الثاني: قول الفراء وهو: انه إذا سمي به رجل أحمر لم ينصرف بعد التنكير؛ لأنه سمي به بوصفه، فجرى الاسم مجراه في ذلك المعنى، وإن تسمى به أسود ونحوه صرف، لخلوص الاسمية، وذهاب معنى الوصفية [١١٠].

وقد اخذ الرضى بهذا المذهب من غير أن ينسبه إلى الفراء، فقال: "فالأولى أن يقال: إن اعتبر معنى الوصف الأصلي في حال التسمية، كما لو سمي مثلا بأحمر: من فيه حمرة، وقصد ذلك، ثم نكر، جاز اعتبار الوصف بعد التنكير؛ لبقائه في حال العلمية أيضا، لكنه لم يعتبر فيها، لأن المقصود الأهم في وضع الأعلام المنقولة: غير ما وضعت له لغة، ولذلك نراها في الأغلب مجردة عن المعنى الأصلي كزيد، وعمرو، وقليلا ما يلمح ذلك، وإن كان لم يعتبر في وضع العلم الوصف الأصلي بل قطع النظر عنه بالكلية، كما لو سمي بأحمر: أشقر أو أسود لم يعتبر بعد التنكير أيضا" [١١١].

القول الثالث: قول سيبويه وهو: أنه إذا سمي بـ (أحمر) ثم نكر منع من الصرف كما كان يمنع في حال تعريفه، إلا أن المانع من الصرف مختلف، ففي حال التعريف المانع من الصرف التعريف ووزن الفعل، وفي حال التنكير شبهه بحاله قبل التسمية، أي: الوصفية ووزن الفعل، وذلك لأن الوصفية الزائلة بالعلمية، قد تعود بزوالها.

---

[١٠٩] ينظر: شرح الجمل لابن عصفور ٢/٢١١، والهمع ١/١٢٩.

[١١٠] ينظر: المساعد ٣/٣٠، والهمع ١/١٢٩.

[١١١] شرح الكافية ١/١٧٦.

قال سيبويه: "اعلم أن أفعل إذا كان صفة لم ينصرف في معرفة ولا نكرة وذلك؛ لأنها أشبهت الأفعال نحو: أذهب، وأعلم...." [١١٢].

وقال: "فإن قلت: فما بالك تصرف (يزيد) في النكرة، وإنما منعك من صرف (أحمر) في النكرة وهو اسم أنه ضارع الفعل؟ فـ (أحمر) إذا كان صفة بمنزلة الفعل قبل أن يكون اسما فإذا كان اسما ثم جعلته نكرة صيرته إلى حاله إذ كان صفة، وأما (يزيد) فإنك لما جعلته اسما في حال يستثقل فيها التنوين استثقل فيه ما كان استثقل فيه قبل أن يكون اسما، فلما صيرته نكرة لم يرجع إلى حاله قبل أن يكون اسما، وأحمر لم يزل اسما" [١١٣].

مذهب سيبويه في نظر الرضي:

سبق أن أوضحت مذهب الرضي، وأنه قال بقول الفراء، وذهب إلى التفصيل فإن سمي بـ (أحمر) رجلا أحمر لم ينصرف بعد التنكير، لأنه سمي به بوصفه، فجري الاسم مجراه في ذلك المعنى، وإن تسمي به أسود ونحوه صرف لخلوص الاسمية، وذهاب معنى الوصفية، وعليه فلم يقبل مذهب سيبويه، ويرى أنه لا حجة لسيبويه في منع صرف (أحمر) بعد التنكير، فقال: "فلم يثبت بنحو أسود أن الوصفية الأصلية تعتبر بعد زوالها فلا حجة إذن لسيبويه في منع صرف أحمر المنكر بعد العلمية، كما أنه لم يثبت بأربع أن الوصفية العارضة لا تعتبر" [١١٤].

---

[١١٢] الكتاب ١٩٣/٣.

[١١٣] السابق ١٩٨/٣.

[١١٤] شرح الكافية ١٢٩/١.

موقف العلماء من مذهب سيبويه:

اختار كثير من النحاة مذهب سيبويه، فقد اختاره أبو علي الفارسي وقواه فقال: "فما يقوى قول سيبويه: أن (أربعا) قد وصفوا به وهو على زنة الفعل، ومع هذا لم يخرجوه عن الصفة؛ لأنهم قد اجمعوا على ترك صرف (أربع)، ويقوى ذلك ما ذكره أبو عمر في (أدهم) [١١٥]، و(أداهم)، أنهم لم يصرفوه، وإن كانوا قد كسروه تكسير الأسماء، وقد أولوه العوامل كما أولوها مع هذا، فلم يخرجوه من ترك الصرف؛ لأنه فيا لأصل صفة، فكذلك (أحمر)...." [١١٦].

وأيده أيضا – الأعلم – واحتج بأنه إذا نكر فإنه يرجع إلى تنكير كان له وهو اسم، وإن وصف به كأنه يرجع إلى الحال الأولى التي كان لا ينصرف فيها [١١٧]

وقد صححه أبو البركات الأنباري، فقال: "والصحيح أنه لا ينصرف؛ لأنه إذا نكر رجع إلى الأصل، وهو الوصف، فيجتمع فيه علتان، وهما: وزن الفعل والوصف" [١١٨].

وقال بمذهب سيبويه – أيضا – ابن عصفور، بل جعله صحيحا، واعتمد في تصحيحه على ما ورد مسموعا عن العرب، فقال: "والصحيح ما ذهب إليه سيبويه، وأيضا فإن أبا زيد حكي أن العرب تقول: عندي عشرون احمر، في رجال اسم كل واحد منهم أحمر...." [١١٩]

وكذلك قال بهذا المذهب ابن الناظم، فقال: "فلو نكرته لم تصرفه أيضا لأصالة الوصفية ووزن الفعل...." [١٢٠].

---

[١١٥] الأدهم: القيد. الصحاح (دهم) ١٩٢٤/٥.

[١١٦] المسائل المنثورة ص ٢١٨.

[١١٧] ينظر: النكت ٨١٤/٢، ٨١٥.

[١١٨] أسرار العربية ص ٣١١.

[١١٩] شرح الجمل ٢١١/٢.

وبعد:

فالقول في هذه المسألة هو قول سيبويه وهو الراجح، ولا وجه لاعتراض الرضى عليه؛ لأن مذهب سيبويه يؤيده السماع، ويقويه القياس، وهو مذهب أكثر النحاة، ولأنه لا يعتد بعروض الوصفية كما لا يعتد بعروض الاسمية، نحو: (أدهم)، فإنه صفة في الأصل ثم استعمل استعمال الأسماء، ولأن (أحمر) قبل أن يسمى به بمنزلة الفعل في عدم الصرف، فإذا صار اسما ثم نكر فإنما صار إلى حاله إن كان صفة أي – قبل أن يسمى به – فحكم الصفة باق فيه [١٢١].

[١٢٠] شرح الألفية ص ٦٦٠.

[١٢١] ينظر: التعليقة لأبي على الفارسي ١٦/٣.

المبحث الثاني

المرفوعات

ترجيح الرفع على النصب في قوله تعالى { الزَّانِيَةُ وَالزَّانِي فَاجْلِدُوا} [١٢٢]

الاشتغال هو: أن يتقدم اسم ويتأخر عنه فعل قد عمل في ضمير ذلك الاسم أو في سببته – وهو المضاف إلى ضمير الاسم السابق – فمثال المشتغل بالضمير – زيدا ضربته، وزيدا مررت به، ومثال المشتغل بالسببي: زيدا ضربت غلامه [١٢٣].

والاسم المشغول عنه على خمسة أقسام، أحدها: ما يجب فيه النصب، والثاني: ما يجب فيه الرفع، والثالث: ما يجوز فيه الأمران والنصب أرجح، والرابع: ما يجوز فيه الأمران والرفع أرجح، والخامس: ما يجوز فيه الأمران على السواء.

ومما يرجح فيه النصب على الرفع: كون الاسم المشغول عنه سابقا لفعل امر، نحو: زيدا اضربه، وزيدا ليضربه عمرو، وسواء أكان بصيغة الأمر، او بصيغة الخبر الآتي بمعنى الأمر، نحو قولك: الأولاد يرضعهن الوالدات [١٢٤].

وأما آية سورة النور فقد قرأها الجمهور برفع (الزانية) [١٢٥]، وقرأ عيسى بن عمر الثقفي بالنصب، على إضمار فعل، أي: اجلدوا الزانية والزاني، فلما أضمر الفعل الناصب فسره بقوله: "فاجلدوا كل واحد

---

[١٢٢] من الآية ٢ من سورة النور.

[١٢٣] ينظر: شرح ابن عقيل للألفية ١٢٩/٢.

[١٢٤] ينظر: التذييل والتكميل لأبي حيان ٣١٦/٦، ٣١٧.

[١٢٥] ينظر: المحرر الوجيز لابن عطية ١٦٠/٤، ١٦١.

منهما مائة جلدة، وجاز دخول الفاء في هذا الوجه لأنه موضع أمر، ولا يجوز زيدا فضربته؛ لأنه خبر، وساغت الفاء مع الأمر لمضارعته الشرط [١٢٦].

وأما على قراءة الجمهور وهي القراءة المشهور فقد التمس النحاة لها تخريجا، ولهم في تخريجها ثلاثة مذاهب:

المذهب الأول: ذهب الفراء [١٢٧]، والمبرد [١٢٨]، والزجاج [١٢٩] إلى ان (الزانية والزاني) مرفوعان بالابتداء، والخبر جملة: (فاجلدوهما) لأن المعنى: الزانية والزاني مجلودان بحكم الله [١٣٠].

قال الفراء: ".... رفعتهما بما عاد من ذكرهما (كل واحد منهما) ولا ينصب مثل هذا؛ لأن تأويله الجزاء، ومعناه – والله اعلم – من زني فافعلوا به ذلك، ومثله: { وَالشُّعَرَاءُ يَتَّبِعُهُمُ الْغَاوُونَ} [١٣١]، ومعناه – والله أعلم – من قال الشعر اتبعه الغواة ... ولو أضمرت قبل كل ما ذكر فعلا كالأمر جاز نصبه، فقلت: الزانية والزاني فاجلدوا...." [١٣٢].

واختاره الزمخشري، وابن عطية، والسمين الحلبي [١٣٣].

---

[١٢٦] ينظر: المحتسب لابن جني ١٠٠/٢.

[١٢٧] ينظر: معاني القرآن ٢٤٤/٢.

[١٢٨] ينظر: الكامل ٢٦٥/٢.

[١٢٩] ينظر: معانيا لقرآن وإعرابه ٢٧/٤، ٢٨.

[١٣٠] ينظر: المحرر الوجيز ١٦٠/٤، ١٦١.

[١٣١] الآية ٢٤٤ من سورة الشعراء.

[١٣٢] معاني القرآن ٢٤٤/٢.

[١٣٣] ينظر: الكشاف ١٦٤/٣، والمحرر الوجيز ١٦٠/٤، ١٦١، والدر المصون ٢٠٨/٥.

المذهب الثاني: ذهب أبو البركات الأنباري، وأبو البقاء العكبري إلى جواز أن يكون الخير محذوفا، ويكون التقدير: وفيما يتلى عليك الزانية والزاني، وجملة (فاجلدوا) مستأنفة، أو أن يكون الخبر جملة (فاجلدوا) [١٣٤].

وقد ذكر أبو البركات الأنباري السبب في صلاحية كون جملة (فاجلدوا) خبرا، فقال: "والثاني: أن يكون خبره (فاجلدوا) والفاء زائدة، كما يقال: زيد فاضربه، وصلح أن يكون خبرا للمبتدأ، وإن كان أمرا، والخبر ما احتمل الصدق والكذب لوجهين:

أحدهما: أن يكون التقدير: أقول فاجلدوا، وحذف القول كثير في كلامهم.

والثاني: أن يكون محمولا على المعنى كأنه يقول: الزانية والزاني كل واحد منهما مستحق للجلد، وكذلك قولك: زيد فاضربه، تقديره: أقول: اضربه، أو مستحق للضرب" [١٣٥].

المذهب الثالث: مذهب سيبويه: ذهب إلى أن الرفع في (الزانية) على الابتداء، والخبر محذوف، والتقدير: وفيما فرض عليكم حكم الزانية والزاني [١٣٦].

قال سيبويه: "وأما قوله عز وجل: { الزَّانِيَةُ وَالزَّانِي فَاجْلِدُوا كُلَّ وَاحِدٍ مِنْهُمَا مِئَةَ جَلْدَةٍ} [١٣٧] وقوله تعالى: { وَالسَّارِقُ وَالسَّارِقَةُ فَاقْطَعُوا أَيْدِيَهُمَا} [١٣٨] فإن هذا لم يبن على الفعل، ولكنه جاء على مثل قوله تعالى: { مَثَلُ الْجَنَّةِ الَّتِي وُعِدَ الْمُتَّقُونَ} [١٣٩] ثم قال { فِيهَا أَنْهَارٌ مِنْ مَاءٍ}، فيها

---

[١٣٤] ينظر: البيان في غريب إعراب القرآن ١٩١/٢، والإملاء ص ٤٤٩.

[١٣٥] ينظر: البيان ١٩١/٢.

[١٣٦] ينظر: التذييل والتكميل ٣١٧/٦، وأوضح المسالك ١٦٣/٢، وتعليق الفرائد ٢٧٦/٤.

[١٣٧] من الآية ٢ من سورة النور.

[١٣٨] من الآية ٣٨ من سورة المائدة.

[١٣٩] من الآية ١٥ من سورة محمد.

كذا وكذا، فإنما وضع المثل للحديث الذي بعده، فذكر اخبارا وأحاديث، فكأنه قال: ومن القصص مثل الجنة، أو مما يقص عليكم مثل الجنة، فهو محمول على هذا الإضمار ونحوه – والله أعلم – وكذلك: " الزَّانِيَةُ وَالزَّانِي" كأنه لما قال جل ثناؤه: { سُورَةٌ أَنْزَلْنَاهَا وَفَرَضْنَاهَا} قال: في الفرائض الزانية والزاني، أو الزانية والزاني في الفرائض ثم قال: فاجلدوا، فجاء بالفعل بعد أن مضى فيهما الرفع" [١٤٠].

مذهب سيبويه في نظر الرضي:

خالف الرضى سيبويه في توجيهه هذا، ووافق الفراء والمبرد في أن الخبر هو جملة (فاجلدوا)؛ لأن مذهبهما يخلو من التقدير، فقال: ".... وقال سيبويه: هما جملتان: أي الزانية والزاني مبتدأ محذوف المضاف، أي: حكم الزانية، والخبر محذوف، أي: فيما يتلى عليكم بعد، وقوله: "فاجلدوا" هو الذي وعد بأن حكم الزانية فيه، والفاء عنده أيضا للسببية، أي: إن ثبت زناها فاجلدوا ... وتقدير المبرد أقوى لعدم الإضمار فيه كما في تقدير سيبويه" [١٤١].

وأقول:

على الرغم من قوة مذهب الفراء والمبرد لأنه يخلو من التقدير الذي بني سيبويه عليه مذهبه؛ لأن عدم التقدير والإضمار أولي من التقدير والإضمار، وهذا ما اعتمد عليه الرضى في قوله "بأن قول المبرد أقوى" ولكني ارى أن مذهب سيبويه هو الراجح؛ لأنه راعى الجانب اللفظي والمعنوي، أما اللفظي فلأن الكلام أمر، وهو يخيل اختيار النصب، ومع ذلك قراءة العامة، فلو جعل فعل الأمر خبرا وبني المبتدأ

[١٤٠] الكتاب ١٤٢/١، ١٤٣.

[١٤١] شرح الكافية ٤٧٣/١.

عليه لكان خلاف المختار عند الفحصاء، فالتجأ إلى تقدير الخبر حتى لا يكون المبتدأ مبنيا على الأمر، فخلص من مخالفة الاختيار، وقد مثلهما سيبويه بقوله تعالى { مَثَلُ الْجَنَّةِ الَّتِي وُعِدَ الْمُتَّقُونَ فِيهَا أَنْهَارٌ} [١٤٢] ووجه التمثيل: أنه صدر الكلام بقوله: مثل الجنة، ولا يستقيم جزما أن يكون قوله: فيها أنهار، خبره فتعين تقدير خبره محذوفا، وأصله: فيما نقص عليكم مثل الجنة، ثم لما كان هذا إجمالا لذكر المثل فصل بقوله "فيها انهار" إلى آخرها، فكذلك ههنا كأنه قال: وفيما فرض عليكم شأن الزانية والزاني، ثم فصل هذا المجمل بما ذكر من أحكام الجلد، ويناسب هذا ترجمة الفقهاء في كتبهم حيث يقولون مثلا: الصلاة، الزكاة، السرقة، ثم يذكرون في كل باب أحكامه يريدون مما يصنف فيه ويبوب عليه: الصلاة وكذلك غيرها، فهذا بيان المقتضى عند سيبويه لاختيار حذف الخبر من حيث الصناعة اللفظية، وأما من حيث المعنى فهو أن المعنى أتم وأكمل على حذف الخبر، لأن يكون قد ذكر حكم الزانية والزاني مجملا حيث قال: الزانية والزاني، وأراد: وفيما فرض عليكم حكم الزانية والزاني، فلما تشوق السامع إلى تفصيل هذا المجمل ذكر حكمهما مفصلا فهو أوقع في النفس من ذكره أول وهلة [١٤٣].

ما الذي يقدر بعد فاء الشرط الداخلة على المضارع؟

أدوات الشرط تقتضي جملتين تسمى الأولى شرطا، والثانية جزاء وجوابا وقد تكونان فعليتين، ولذلك أربعة أوجه:

أجودها: أن يكونا مستقبلين مجزومين كقولك: إن تزرني أكرمك.

والثاني: أن يكونا ماضيين في موضع مستقبلين مجزومين، نحو: إن زارني زيد أكرمه عمرو، وتقديره: إن يزرني زيد يكرمه عمرو، وإنما جازوا بالمضي لخفته.

[١٤٢] الآية ١٥ من سورة محمد.

[١٤٣] ينظر: حواشي الكشاف ١٦٤/٣، ١٦٥.

والوجه الثالث: أن يكون الشرط ماضيا في اللفظ مستقبلا في المعنى، والجواب مستقبلا في اللفظ والمعنى، كقولك: إن زارني زيد أكرمه.

والوجه الرابع: أن يكون الشرط مستقبلا في اللفظ والمعنى، والجواب ماضيا في اللفظ ومستقبلا في المعنى، نحو: متى تزرني أكرمتك، وهذا أراد الأربعة، وإنما صار أردأها لأنه إذا ظهر الجزم في الشرط كان أشد مطالبة لجزم الجواب [١٤٤].

فالشرط والجزاء لا يصحان إلا بالأفعال، أما الشرط فلأنه علة وسبب لوجود الثاني، والأسباب لا تكون بالجوامد، إنما تكون بالأعراض والفعال، وأما الجزاء فأصله أن يكون بالفعل أيضا لأنه شئ موقوف دخوله في الوجود على دخول شرطه، والأفعال هي التي تحدث وتنقضي ويتوقف وجود بعضها على وجود بعض لاسيما والفعل مجزوم، لأن المجزوم لا يكون إلا مرتبطا بما قبله ولا يصح الاعتداء به من غير تقدم حرف الجزم عليه [١٤٥].

والجواب متى صلح أن يجعل شرطا وذلك إذا كان ماضيا متصرفا مجردا عن (قد)، وغيرها، أو مضارعا مجردا أو منفيا بـ (لا) أو (لم) فالأكثر خلوه من (الفاء) ويجوز اقترانه بها، فإن كان مضارعا رفع، وذلك كقوله تعالى: { إِنْ كَانَ قَمِيصُهُ قُدَّ مِنْ قُبُلٍ فَصَدَقَتْ} [١٤٦]، وقوله تعالى { فَمَنْ يُؤْمِنْ بِرَبِّهِ فَلَا يَخَافُ بَخْسًا وَلَا رَهَقًا} [١٤٧].

ومتى لم يصلح أن يكون الجواب شرطا، وذلك إذا كان جملة اسمية، أو فعلية طلبية، أو فعلا غير متصرف، أو مقرونا بالسين، او سوف، أو قد، أو منفيا بـ (ما) أو (لن) أو (إن) فإنه يجب اقترانه بالفاء،

---

[١٤٤] ينظر: الفوائد والقواعد للثمانيني ص ٥٤٢.

[١٤٥] ينظر: شرح المفصل لابن يعيش م ٨٩/٤.

[١٤٦] من الآية ٢٦ من سورة يوسف.

[١٤٧] من الآية ١٣ من سورة الجن.

نحو قوله تعالى: { إِنْ كُنْتُمْ فِي رَيْبٍ مِنَ الْبَعْثِ فَإِنَّا خَلَقْنَاكُمْ} [١٤٨]، وقوله تعالى: { إِنْ كُنْتُمْ تُحِبُّونَ اللَّهَ فَاتَّبِعُونِي} [١٤٩]، وقوله تعالى: { إِنْ تَرَنِ أَنَا أَقَلَّ مِنْكَ مَالًا وَوَلَدًا (٣٩) فَعَسَى رَبِّي أَنْ يُؤْتِيَنِ خَيْرًا مِنْ جَنَّتِكَ} [١٥٠]، وقوله تعالى: { إِنْ يَسْرِقْ فَقَدْ سَرَقَ أَخٌ لَهُ مِنْ قَبْلُ} [١٥١]، وقوله تعالى: { وَإِنْ تَعَاسَرْتُمْ فَسَتُرْضِعُ لَهُ أُخْرَى} [١٥٢]، وقوله تعالى: { مَنْ يَرْتَدَّ مِنْكُمْ عَنْ دِينِهِ فَسَوْفَ يَأْتِي اللَّهُ بِقَوْمٍ} [١٥٣]، فالفاء في هذه الأجوبة، ونحوها مما لا يصلح أن يجعل شرطا واجبة الذكر، ولا يجوز تركها إلا في ضرورة أو ندور كلام [١٥٤].

هذا وقد اختلف العلماء فيما يقدر بعد فاء الشرط الداخلة على الفعل المضارع والصالح لأن يكون جوابا، ولهم في هذا مذهبان:

المذهب الأول: ذهب سيبويه إلى تقدير مبتدأ بعد الفاء؛ لتكون جملة الجواب اسمية مركبة من مبتدأ وخبر، وإنما دخلت الفاء في جواب الشرط؛ لأنهم أرادوا أن يجازوا بالجملة من المبتدأ والخبر، ويوقعوها موقع الجملة من الفعل والفاعل فلما لم يقو الشرط على العمل في الجملة من المبتدأ والخبر قووه بالفاء، فصارت مقوية للشرط ومنفذه له إلى الجزم ما بعدها في الحكم والتقدير [١٥٥].

---

[١٤٨] من الآية ٥ من سورة الحج.

[١٤٩] من الآية ٣١ من سورة آل عمران.

[١٥٠] من الآيتين ٣٩، ٤٠ من سورة الكهف.

[١٥١] من الاية ٧٧ من سورة يوسف.

[١٥٢] من الاية ٦ من سورة الطلاق.

[١٥٣] من الاية ٥٤ من سورة المائدة.

[١٥٤] ينظر: شرح اللفية لابن الناظم ص ٧٠٠، ٧٠١.

[١٥٥] ينظر: الفوائد والقواعد للثمانيني ص ٥٤٢، ٥٤٣.

ومذهب سيبويه يتضح من كلامه حيث قال: ".... إن تأتني فأكرمك، أي: فانا أكرمك، فلا بد من رفع (فأكرمك) إذا سكت عليه؛ لأنه جواب، وإنما ارتفع لأنه مبني على مبتدأ، ومثل ذلك قوله عز وجل: { وَمَنْ عَادَ فَيَنْتَقِمُ اللَّهُ مِنْهُ} [١٥٦] ومثله: { وَمَنْ كَفَرَ فَأُمَتِّعُهُ قَلِيلًا} [١٥٧]، ومثله: { فَمَنْ يُؤْمِنْ بِرَبِّهِ فَلَا يَخَافُ بَخْسًا وَلَا رَهَقًا} [١٥٨]...." [١٥٩].

المذهب الثاني: ذهب الرضى إلى عدم تقدير مبتدأ؛ لأنه لا وجه لهذا التقدير، وانتقد مذهب سيبويه؛ لأنه لا يمكن تقدير مبتدأ في نحو: إن غبت فيموت زيد، ولا يقدر في نحو هذا إلا ضمير الشأن، وتقدير ضمير الشأن لا يجوز إلا بعد (أن) المخففة قياسا، وبعد (إن) وأخواتها للضرورة، فقال: ".... وقال { وَمَنْ عَادَ فَيَنْتَقِمُ اللَّهُ مِنْهُ} ومذهب سيبويه تقدير المبتدأ في الأخير [١٦٠]، وقال المبرد: لا حاجة إليه، قال ابن جعفر [١٦١]: مذهب سيبويه أقيس، إذ المضارع صالح للجزاء بنفسه، فلولا أنه خبر مبتدأ لم تدخل عليه الفاء.

وعلى ما ذكرنا من تعليل دخول الفاء في مثبت المضارع، يسقط هذا التوجيه للأقيسية، وإن ثبت نحو قولك: إن غبت فيموت زيد، لم يكن لمذهب سيبويه وجه، إذ لا يمكن في مثله تقدير مبتدأ إلا ضمير الشأن، ولا يجوز إلا بعد (أن) المخففة قياسا، وبعد (إن) وأخواتها للضرورة" [١٦٢].

---

[١٥٦] من الآية ٩٥ من سورة المائدة.

[١٥٧] من الاية ١٢٦ من سورة البقرة.

[١٥٨] من الاية ١٣ من سورة الجن.

[١٥٩] الكتاب ٦٩/٣.

[١٦٠] يعني المثال الأخير، لأنه يسبقه مثال آخر لم أذكره في النص الذي اثبته.

[١٦١] ابن جعفر: الأرجح ان المراد به: محمد بن جعفر بن أحمد الأنصاري المرسي البتس من علماء المغرب المتوفى سنة ٥٨٧هـ. ينظر: حواشي شرح الكافية ٤/ ١١٢.

[١٦٢] شرح الكافية ١١٢/٤، ١١٣.

موقف العلماء من التقدير وعدمه:

قال كثير من العلماء بتقدير مبتدأ بعد (الفاء) كما قال سيبويه، فقال الثمانيني: "ومتى وجدت (الفاء) في جواب الشرط فلا بد أن يكون بعدها مبتدأ وخبر، وربما ظهر المبتدأ، وربما حذف وهو مراد مقدر، قال تعالى: { وَإِنْ تُخْفُوهَا وَتُؤْتُوهَا الْفُقَرَاءَ فَهُوَ خَيْرٌ لَكُمْ} [١٦٣]، فأظهر المبتدأ، والخبر بعد الفاء، وقال تعالى: { وَمَنْ عَادَ فَيَنْتَقِمُ اللَّهُ مِنْهُ} وتقديره: "فهو ينتقم الله منه" قال تعالى { مَنْ يُضْلِلِ اللَّهُ فَلَا هَادِيَ لَهُ} [١٦٤] وتقديره: "فهو لا هادي له" فحذف المبتدأ بعد (الفاء) وهو مقدر معنوي" [١٦٥].

ووافق على تقدير مبتدأ – أيضا – الزمخشري، فقال: "... (ينتقم) خبر مبتدأ تقدير: فهو ينتقم الله منه، ولذلك دخلت الفاء" [١٦٦].

وممن وافق على هذا التقدير – أيضا – ابن مالك، فقال: "وإن قرن المضارع الصالح للشرطية بالفاء، وجب رفعه مطلقا، سواء كان الشرط ماضيا أو مضارعا، كقوله تعالى: { وَمَنْ عَادَ فَيَنْتَقِمُ اللَّهُ مِنْهُ}، وقوله تعالى: { فَمَنْ يُؤْمِنْ بِرَبِّهِ فَلَا يَخَافُ بَخْسًا وَلَا رَهَقًا}، وكقراءة حمزة [١٦٧]: { أَنْ تَضِلَّ إِحْدَاهُمَا فَتُذَكِّرَ إِحْدَاهُمَا الْأُخْرَى} [١٦٨].

---

[١٦٣] من الآية ٢٧١ من سورة البقرة.

[١٦٤] من الآية ١٨٦ من سورة الأعراف.

[١٦٥] الفوائد والقواعد ص ٥٤٣.

[١٦٦] الكشاف ٥٢٩/١.

[١٦٧] قرأ حمزة بكسر همزة (إن) ورفع (فتذكر). ينظر: الكشف عن وجوه القراءات السبع ٣٢٠/١، والإقناع في القراءات السبع ص ٣٨٥.

[١٦٨] من الآية ٢٨٢ من سورة البقرة.

وينبغي أن يكون الفعل بعد هذه الفاء خبر مبتدأ محذوف، ولولا ذلك لحكم بزيادة الفاء وجزم المضارع؛ لأنها حينئذ في تقدير السقوط، لكن العرب التزمت رفع المضارع بعدها، فعظم أنها غير زائدة، وأنها داخلة على مبتدأ مقدر، كما تدخل على مبتدأ مظهر" [١٦٩]

وكذلك وافق على تقدير مبتدأ بعد الفاء أبو حيان فقال: "والفاء في (ينتقم) جوابا لشرط، أو الداخلة على الموصول المضمن معنى الشرط، وهو على إضمار مبتدأ، أي: فهو ينتقم الله منه" [١٧٠].

وكذلك قال تلميذه السمين الحلبي [١٧١].

وأما العلماء الذين لم يقبلوا القول بتقدير مبتدأ فعلى رأسهم الرضي، وتبعه ابن جمعة الموصلي، فقال: "أما المضارع المثبت فلأنه يحتمل أن يجعل خبر مبتدأ محذوف، وحينئذ يجب دخول الفاء لعدم تأثير الجازم، وفي التنزيل: (وَمَنْ عَادَ فَيَنْتَقِمُ اللَّهُ مِنْهُ) وأن يجعل هو الجزاء، وحينئذ لا حاجة إلى الفاء؛ لارتباطه بالشرط لذاته، وهو أولى لعدم الحذف والإضمار" [١٧٢].

وكذلك قال ابن عقيل [١٧٣].

وبعد:

فالقول ما قاله سيبويه، وقد اختاره النحاة والمفسرون، والذي يدل على صحة قوله ومن وافقه مجئ المبتدأ ظاهرا مع خبره في التنزيل العزيز، نحو: (وَإِنْ تُخْفُوهَا وَتُؤْتُوهَا الْفُقَرَاءَ فَهُوَ خَيْرٌ لَكُمْ) [١٧٤]، ولو لم

---

[١٦٩] شرح التسهيل ٤/٧٩.

[١٧٠] البحر المحيط ٤/٢٥.

[١٧١] ينظر: الدر المصون ٤/٤٢٨.

[١٧٢] شرح الكافية ٢/٥٣٥، ٥٣٦.

[١٧٣] ينظر: المساعد ٣/١٥٢، ١٥٥.

[١٧٤] من الآية ٢٧١ من سورة البقرة.

يحكم بتقدير مبتدأ بعد الفاء للزم الحكم بزيادة الفاء وجزم المضارع، ولكن العرب التزمت رفع المضارع بعد الفاء، فعلم أنها غير زائدة، وأنها داخلة على مبتدأ مقدر كما تدخل على مبتدأ مظهر، وأنه لو كان المضارع جوابا ما احتيج إلى الفاء لربطه بالشرط، ولا وجه لما رد به الرضي مذهب سيبويه، ولأن هذا الإضمار يصرف الفعل عن الجزم، إذ لولا هذا التقدير لامتنع مجئ الفاء هنا [١٧٥].

[١٧٥] ينظر: الإقليد شرح المفصل ١٨٢٨/٤.

المبحث الثالث

المنصوبات

عامل النصب في المفعول المطلق إذا لم يكن بلفظ الفعل الذي قبله:

ينوب عن المصدر في الانتصاب على المفعول المطلق ما دل عليه، وذلك عشرة أشياء:

الأول: الآلة: نحو: ضربته سوطا، أي: ضربته ضربة بسوط.

الثاني: صفة المصدر، نحو: ضربت ضرب زيد، أي: ضربت ضربا مثل ضرب زيد.

الثالث: ضمير المصدر، نحو عبد الله – أظنه – جالس، أي: أظن ظني.

الرابع: الاسم المشار إليه، نحو: ضربته ذلك الضرب.

الخامس: العدد، نحو: ضربته عشر ضربات.

السادس: لفظ (كل) المضاف إليه المصدر، كقوله تعالى: (وَإِنْ تَعْدِلْ كُلَّ عَدْلٍ) [١٧٦]، وقوله تعالى: (فَلَا تَمِيلُوا كُلَّ الْمَيْلِ) [١٧٧]، والتقدير: إن تعدل العدل كله، ولا تميلوا الميل كله.

السابع: لفظ (بعض) المضاف إليه المصدر، نحو: ملت إليه بعض الميل، أي: ملت إليه ميلا بعض الميل.

الثامن: نوع المصدر، نحو: رجع القهقري، وقعد القرفصاء واشتمل الصماء، أي: رجع الرجوع القهقري، وقعد القعدة القرفصاء.

---

[١٧٦] من الآية ٧٠ من سورة الأنعام.

[١٧٧] من الآية ١٢٩ من سورة النساء.

التاسع: مرادف المصدر، نحو: جلس قعودا، وقعد جلوسا.

العاشر: ما لا يلاقي المصدر في الاشتقاق، كقوله تعالى: (وَاللَّهُ أَنْبَتَكُمْ مِنَ الْأَرْضِ نَبَاتًا) [١٧٨]، و (وَتَبَتَّلْ إِلَيْهِ تَبْتِيلًا) [١٧٩] والأصل: أنبتكم إنباتا، وتبتل إليه تبتلا فتاب عن المصدر غير فعله [١٨٠].

هذا وقد اختلف العلماء في عامل النصب في مرادف المصدر، أو ما يلاقيه في الاشتقاق، ولهم في ذلك ثلاثة أقوال:

القول الأول: قول المازني: إن عامل النصب فيهما هو الفعل الظاهر [١٨١].

ونسب ابن يعيش، وابن مالك هذا القول للمبرد والسيرافي [١٨٢].

وقد صحح ابن عصفور هذا القول، قال: "وهو الصحيح لأنه طالب له من جهة المعنى، فلا فائدة في تكلف الإضمار" [١٨٣].

واختار هذا القول الرضي ناسبا إياه للمبرد والسيرافي؛ لأن الأصل عدم التقدير [١٨٤].

القول الثاني: التفصيل: فإن كان معناه مغايرا لمعنى الفعل الظاهر كما في قوله تعالى: (أَنْبَتَكُمْ مِنَ الْأَرْضِ نَبَاتًا) فنصبه بفعل مضمر، والتقدير: فنبته نباتا؛ لأن النبات ليس بمعنى الإنبات، فلا يصح توكيده به، وإن كان غير مغاير فنصبه بالظاهر، كقوله [١٨٥]:

---

[١٧٨] من الآية ١٧ من سورة نوح.

[١٧٩] من الآية ٨ من سورة الزمل.

[١٨٠] ينظر: شرح اللفية لابن الناظم ص ٢٦٣: ٢٦٥، والفاخر في شرح جمل عبد القاهر للبعلي ١/٣٦١: ٣٦٣.

[١٨١] ينظر: شرح الكافية لابن جمعة الموصلي ١/١٨١، والهمع ٢/٩٩.

[١٨٢] ينظر: شرح المفصل لابن يعيش م ١/٢١٧، وشرح التسهيل ٢/١٨٣.

[١٨٣] شرح الجمل ٢/٤٢٤.

[١٨٤] ينظر: شرح الكافية ١/٣٠٣

وقد تطويت انطواء الحضب

لأن التطوي والانطواء بمعنى واحد [١٨٦]

هذا إن كان ملاقيا لفعله في الاشتقاق، فإن كان غير جاريا على لفظ فعله أي: كان مرادفا له، فإن أريد به التأكيد عمل فيه المضمر الذي من لفظه، كقعدت جلوسا، وقمت وقوفا بناء على أنه من قبيل التأكيد اللفظي فلا بد من اشتراكه مع عامله في اللفظ، وأما الذي لغير التأكيد فإن وضع له فعل من لفظه عمل فيه المضمر أيضا، كقوله [١٨٧]:

ويوما على ظهر الكثب تعذرت علـــى وآلـــت حلفـــة لم تحلـــل

فـ (حلفة) منصوبة بـ (حلفت) مضمرة، وإن لم يوضع له فعل انتصب بالظاهر، ولا يمكن أن يكون بفعل من لفظه، لأنه لم يوضع.

ذكر هذا القول السيوطي، ونسبه لابن جني [١٨٨].

القول الثالث: قول سيبويه: إن العامل فيهما فعل مقدر دل عليه المذكور، ففي نحو: جلس قعودا، يقدر فعل فيقال: اجلس فاقعد قعودا، وفي نحو قوله تعالى:﴿ **واللَّهُ أَنْبَتَكُم مِّنَ الأَرْضِ نَبَاتًا**﴾ و ﴿ **وتَبَتَّلْ إِلَيْهِ تَبْتِيلاً**﴾ فـ (نباتا) و (تبتيلا) منصوبان بفعل مقدر، تقديره في الآية الأولى – والله أعلم –

---

[١٨٥]من الرجز لرؤبة في ديوانه ص ١٦.

من مواضعه: الكتاب ٨٢/٤، وشرح المفصل م ٢١٧/١، ولسان العرب (ح. ض. ب).

اللغة: الخصب: الذكر الضخم من الحيات، أو حية دقيقة.

[١٨٦]ينظر: الهمع ٩٨/٢.

[١٨٧]من الطويل لامرئ القيس في ديوانه ص ١٢.

من مواضعه: شرح التسهيل لابن مالك ١٨١/٢، والهمع ١٠٠/٢، والدرر ٦١/٣.

الشاهد: قوله: حلفة: حيث نصب المصدر غير المؤكد لعامله بفعل محذوف من لفظه، والتقدير: حلفت حلفة.

[١٨٨]ينظر: الهمع ٩٩/٢.

أنبتكم فنبتم نباتا، وفي الآية الثانية: وتبتل إليه فبتل نفسك تبتيلا؛ لأن الأصل فيهما: أنبتكم إنباتا وتبتل إليه تبتيلا.

قال سيبويه: "وإن شئت نصبته على إضمار فعل آخر، ويكون بدلا من اللفظ بالفعل، فتقول: سير عليه سيرا، وضرب به ضربا..." [١٨٩].

وقد أوضح الأعلم لنا مذهب سيبويه، فقال: "ومذهب سيبويه أنه إذا جاء المصدر من فعل ليس من حروفه كان بإضمار فعل من لفظ ذلك المصدر..." [١٩٠].

مذهب سيبويه في نظر الرضي:

أوضحنا قبل قليل أن الرضي اختار القول المنسوب للمبرد والسيرافي من أن العامل في المفعول المطلق الذي ليس بلفظه فعله هو الفعل الظاهر سواء إن كان ملاقيا له في الاشتقاق، أو ليس ملاقيا له في الاشتقاق بل مرادفا له في المعنى، وجعل قولهما أولي من قول سيبويه؛ لأن قولهما لا تقدير فيه خلافا لسيبويه، فقال: "قد يكون المصدر بغير لفظ الفعل، وذلك إما مصدر أو غير مصدر، والمصدر على ضربين، إما أن يلاقي الفعل في الاشتقاق نحو قوله تعالى: ﴿ **وَتَبَتَّلْ إِلَيْهِ تَبْتِيلاً** ﴾ و ﴿ **واللَّهُ أَنْبَتَكُم مِّنَ الأَرْضِ نَبَاتًا** ﴾، وإما ألا يلاقيه فيه، نحو: قعدت جلوسا.

ومذهب سيبويه في كليهما أن المصدر منصوب بفعله المقدر، أي: تبتل إليه، وبتل تبتيلا، وأنبتكم من الأرض فنبتم نباتا، وقعدت وجلست جلوسا.

---

[١٨٩] الكتاب ١/٢٣١.

[١٩٠] النكت ١/٣٨٩.

ومذهب المازني والمبرد والسيرافي أنه منصوب بالفعل الظاهر، وهو أولي، لأن الأصل عدم التقدير بلا ضرورة ملجئة إليه" [١٩١].

وبعد:

فإن الرضي حالفه الصواب في هذا الرأي، لأن هناك مصادر لا يمكن أن يقدر لها عامل من لفظها نحو: ﴿ **فَلا تَمِيلُوا كُلَّ المَيْلِ** ﴾[١٩٢] و ﴿ **فَاجْلِدُوهُمْ ثَمَانِينَ جَلْدَةً** ﴾[١٩٣] و ﴿ **ولا تَضُرُّونَهُ شَيْئًا** ﴾[١٩٤] فمثل هذه لا يمكن أن يقدر لها عامل من لفظها بل لابد من كون العامل فيما وقع منها ما قبله مما هو موافق معنى لا لفظا، ووجب اطراد هذا الحكم فيما له فعل من لفظه؛ ليجري الباب على سنن واحد [١٩٥].

ولأن إعمال الظاهر لا يحوج إلى تقدير، وما لا يحتاج إلى تقدير أولي مما يحتاج إلى تقدير؛ لأن الأصل عدم التقدير.

لذلك قلت: إن الرضي حالفه الصواب، وأن القول الذي قال به واختاره هو الصحيح.

حكم النكرة الموصوفة المقصودة بالنداء

لا يخلو المنادي من أن يكون مفردا، أو مضافا، أو مشبها به، فإن كان مفرداً معرفة أو نكرة مقصودة بني على ما كان يرفع به، فإن كان يرفع بالضمة بني عليها، نحو: يا زيد، ويا رجل، وإن كان يرفع بالألف أو بالواو فكذلك، نحو: يا زيدان، ويا رجلان، ويا زيدون، ويارجيلون، وإن كان مفردا

[١٩١] شرح الكافية ٣٠٣/١.

[١٩٢] من الآية ١٢٩ من سورة النساء.

[١٩٣] من الآية ٤ من سورة النور.

[١٩٤] من الآية ٥٧ من سورة هود.

[١٩٥] ينظر: شرح التسهيل لابن مالك ١٨٣/٢.

نكرة، أي: غير مقصودة نصب مطلقا، كقول الواعظ: يا غافلا والموت يطلبه، وقول الأعمى: يا رجلا خذ بيدي، وكذا إن كان مضافا، سواء كانت الإضافة محضة: نحو: ربنا اغفر لنا، أو غير محضة، نحو: يا حسن الوجه، وكذلك إن كان شبيها بالمضاف وهو ما اتصل به شئ من تمام معناه نحو: يا حسنا وجهه، ويا طالعا جبلا [١٩٦].

فالنكرة في باب النداء لها حكمان، لأنها إما أن تكون مقصودة بالنداء، أو غير مقصودة، فإن كانت مقصود بنيت على ما ترفع به كالعلم، وإن كانت غير مقصودة نصبت مطلقا كالمضاف والمضارع له، وفي ذلك يقول ابن عصفور: "وإن كان نكرة فلا تخلو من أن تكون مقبلا عليها أو غير مقبل، فإن كنت مقبلا عليها فهي مبنية على الضم كالعلم، نحو: يا رجل ويا فرس، وإن كنت غير مقبل عليها فحكمها حكم المضاف" [١٩٧].

هذا وقد اختلف العلماء في حكم النكرة الموصوفة المقصودة بالنداء، ولهم في حكمها مذهبان:

المذهب الأول: ذهب الخليل إلى جواز نصب النكرة الموصوفة المقصودة بالنداء، وجعلها كالمضاف.

قال سيبويه: "اعلم أن النداء كل اسم مضاف فيه فهو نصب على إضمار الفعل المتروك إظهاره، والمفرد رفع، وهو في موضع اسم منصوب، وزعم الخليل – رحمه الله – أنهم نصبوا المضاف، نحو: يا عبد الله ويا أخانا، والنكرة حين قالوا: يا رجلا صالحا حين طال الكلام...." [١٩٨].

[١٩٦] ينظر: الفاخر في شرح جمل عبد القاهر للبعلي ٥١٦/٢، وأوضح المسالك ابن هشام ١٨/٤، ٢٣، وشرح عقيل ٢٥٨/٣.
[١٩٧] شرح الجمل لابن عصفور ٨٣/٢.
[١٩٨] الكتاب ١٨٢/٢، ١٨٣.

وقال – أيضا – نقلا عن الخليل: "وقال الخليل – رحمه الله – إذا أردت النكرة فوصفت أو لم تصف فهذه منصوبة؛ لأن التنوين لحقها فطالت، فجعلت بمنزلة المضاف لما طال نصب ورد إلى الأصل..." [١٩٩].

ففي النص الأول قسم سيبويه المنادي إلى قسمين الأول: مضاف وحكمه النصب، والثاني: المفرد وحكمه الرفع في موضع نصب، ثم حكى رأي الخليل في نصب المضاف، والنكرة الموصوفة.

وفي النص الثاني: نقل رأي الخليل في نصب النكرة سواء وصفت أم لا، فالنكرة بمنزلة المضاف؛ لأنها طالت بالتنوين.

وكلام سيبويه هذا مشعر بجواز نصب النكرة الموصوفة المقصودة بالنداء وقد استدل سيبويه على أن النكرة بمنزلة المضاف وأنها منصوبة كالمضاف بعدة شواهد، فقال: "وكذلك نداء النكرة لما حققها التنوين وطالت صارت بمنزلة المضاف، وقال ذو الرمة [٢٠٠]:

أدارا بحزوى هجت للعين عبرة فماء الهوى يرفض أو يترقرق

وقال الآخر، توبة بن الحمير [٢٠١]:

لعلك يا تيسا نزا في مريرة معذب ليلى أن تراني أزورها

---

[١٩٩] الكتاب ١٩٩/٢.

[٢٠٠] من الطويل في ديوانه ص ٤٧٧.

من مواضعه: شرح أبيات سيبويه للسيرافي ٤١٠/١، وشرح أبياته لأبي جعفر النحاس ص ١٣٢ والنكت ٥٥٠/١.

اللغة: حزوي: مكان بعينه، عبرة: دمعة، يرفض: يتفرق ويجئ شيئا بعد شئ، ويترقرق: يجري ويسيل.

الشاهد: قوله: أدارا بحزوى، حيث نصب دارا، وهي نكرة موصوفة، فعوملت معاملة المضاف؛ لأنها طالت بالصفة.

[٢٠١] من الطويل في ديوانه ص ٣٧.

من مواضعه: شرح أبيات سيبويه للسيرافي ١٦/٢، وشرح أبياته لأبي جعفر النحاس ص ١٣٢، والنكت للأعلم ٥٥٠/١.

اللغة: النزو للتيس: حركته عند السفاد، والمريرة: طاقة الحبل أو الحبل المحكم الفتل.

الشاهد: قوله: يا تيسا نزا: حيث نصب (تيسا) وهو منادى منكور؛ لأنه طال بما بعده من الصفة فهو بمنزلة المضاف.

....." [٢٠٢].

ففي البيت الأول نصب (دارا) لأنها نداء منكور، وقوله: (بحزوى) في موضع الوصف لها، وفي البيت الثاني نصب (تيسا) لأنه نداء منكور، وقوله (نزا) صفة له.

المذهب الثاني: ذهب أصحابه إلى منع نصب النكرة الموصوفة المقصودة بالنداء، وتألوا ما جاء من ذلك وحملوه على الضرورة [٢٠٣].

مذهب سيبويه في نظر الرضي:

ذكر الرضي أن الكسائي والفراء جوزا نصب النكرة الموصوفة المقصودة بالنداء، وأن في كلام سيبويه ما يشعر بجوازه، وأن في ذلك إشكالاً؛ لأنه يستلزم أن يقال: لا رجلا راكبا، ولا قائل به، فقال: "وصرح الكسائي والفراء بتجويز نحو: يا رجلا راكبا لمعين، لجعله من قبيل المضارع للمضاف، حتى إنهما أجزا: يا راكبا لمعين على حذف الموصوف.

وفي كلام سيبويه أيضا ما يشعر بجوازه، وفيه إشكال؛ لاستلزام: لا رجلا راكبا، ولا قائل به...." [٢٠٤].

رأي العلماء في نصب النكرة الموصوفة المقصودة بالنداء:

أجاء الفراء –كما ذكر الرضي – نصب النكرة الموصوفة المقصودة بالنداء فقال: "والعرب إذا دعت نكرة موصولة بشئ آثرت النصب، يقولون: يا رجلا كريما أقبل، ويا راكبا بعيرا أقبل، فإذا أفردوا رفعوا أكثر مما ينصبون...." [٢٠٥].

---

[٢٠٢] الكتاب ١٩٩/٢ – ٢٠٠.

[٢٠٣] ينظر: شرح الجمل لابن عصفور ٨٣/٢، ٨٥.

[٢٠٤] شرح الكافية ٣٥٧/١.

وأخذ بهذا المذهب الثمانيني، فقال: "إن النكرة لما لحقها التنوين طالت به فأشبهت المضاف، والاسم الطويل فوجب أن ينتصب" [٢٠٦].

وكذلك أخذ بقول سيبويه والفراء ابن مالك، فقال: "قال الفراء: النكرة المقصودة الموصوفة بالمناداة تؤثر العرب نصبها، يقولون: يا رجلا كريما أقبل، فإذا أفردوا رفعوا أكثر مما ينصبون، قلت: ويؤيد قول الفراء ما روي من قيل النبي – صلى الله عليه وسلم – في سجوده: يا عظيما يرجى لكل عظيم" [٢٠٧].

وهكذا قال السيوطي، وأيده بالسماع، فقال: "أما الموصوفة بمفرد أو جملة أو ظرف فيجوز نداؤها وفاقا وهي من نسبة المضاف فتنصب نحو: يا رجلا كريما، ويا عظيما يرجى لكل عظيم، وقوله [٢٠٨]:

ألا يا نخلة من ذات عرق...." [٢٠٩]

وأقول:

إن الرضي جانبه الصواب في هذا الأمر، فالقول ما قاله سيبويه، ورح به الكسائي والفراء؛ لورود ما يؤيده من السماع، ويعد هذا من قبيل المنادي الشبيه بالمضاف كما ذكر ذلك الثمانيني والسيوطي؛ لأنه لو كان نكرة مقصودة لبني على ما يرفع به، وهو ها هنا منصوب، ولا يكون نكرة غير مقصودة؛ لأنه

---

[٢٠٥] معاني القرآن ٢/٣٧٥.

[٢٠٦] الفوائد والقواعد ص ٤٣٨.

[٢٠٧] شرح التسهيل ٣/٣٩٣.

[٢٠٨] صدر بيت من الوافر للأحوص في ديوانه ص ١٩٠، وعجره: عليك ورحمة الله والسلام

من مواضعه: الخصائص لابن جني ٢/٣٨٦، والفوائد والقواعد للثمانيني ص ٣٧٧، والدرر ٦/٧٩، ١٥٦.

الشاهد: يا نخلة من ذات عرق: حيث نصب المنادى لأنه نكرة موصوفة بالجار والمجرور.

[٢٠٩] الهمع ٢/٣٧

نداء لمعين، لذلك أخذ حكم الشبيه بالمضاف، وكان سيبويه يسمى الشبيه المضاف بالمطول والممطول [٢١٠]، فقال: "هذا باب يكون الأسمان فيه بمنزلة اسم واحد ممطول...." [٢١١].

وأما اعتراض الرضي فمردود للسماع الذي يؤيد ذلك.

كيفية إعراب الثاني في نحو: يا زيد زيد

لتابع المنادي المبني أربعة أقسام:

أحدها: ما يجب نصبه مراعاة لمحل المنادي، وهو ما اجتمع فيه أمران: أحدهما: أن يكون نعتا، أو بيانا أو توكيدا، الثاني: أن يكون مضافا مجردا من أل، نحو: يا زيد صاحب عمرو، ويا زيد أبا عبد الله، ويا تميم كلهم، أو كلكم.

الثاني: ما يجب رفعه مراعاة للفظ المنادي، وهو نعت (أي) و (أية) ونعت اسم الإشارة إذا كان اسم الإشارة وصلة لندائه، نحو ﴿ **يَا أَيُّهَا النَّاسُ**﴾[٢١٢] و ﴿ **يَا أَيَّتُهَا النَّفْسُ** ﴾[٢١٣]، ونحو: يا هذا الرجل، ولا يوصف اسم الإشارة أبدا إلا بما فيه أل، ولا توصف أي وأية في هذا الباب إلا بما فيه أل، أو باسم الإشارة، نحو: يأي هذا الرجل.

والثالث: ما يجوز رفعه ونصبه، وهو نوعان:

أحدهما: النعت المضاف المقرون بـ (أل)، نحو: يا زيد الحسن الوجه.

---

[٢١٠] ينظر: المصطلح النحوي د/ عوض حمد القوزي ص ١٤٦.

[٢١١] الكتاب ٢/٢٢٨.

[٢١٢] من الآية ٢١ من سورة البقرة.

[٢١٣] من الآية ٢٧ من سورة الفجر.

والثاني: ما كان مفردا من نعت أو بيان أو توكيد أو كان معطوفا مقرونا بأل، نحو: يا زيد الحسن، يا غلام بشر، وبشرا، ويا تميم أجمعون، وأجمعين.

والرابع: ما يعطي تابعا ما يستحقه إذا كان منادي مستقلا، وهو البدل والمنسوق المجرد من أل، وذلك لأن البدل في نية تكرار العامل، والعاطف كالنائب عن العامل، تقول: يا زيد بشر – بالضم – وكذلك: يا زيد وبشر، وتقول: يا زيد أبا عبد الله، وكذلك: يا زيد وأبا عبد الله، وهكذا حكمها مع المنادي المنصوب [٢١٤].

وأما إذا كرر المنادي المفرد، نحو: يا زيد فيجوز ضم الثاني على أنه منادي، والتقدير: يا زيد يا زيد ثم حذف حرف النداء، وبقى المنادى على ما كان عليه، ويجوز فيه – أيضا – الرفع والنصب، والرفع على أنه عطف وبيان على اللفظ، والنصب على أنه عطف بيان على الموضع [٢١٥].

هذا وقد اختلف العلماء في إعراب المنادى المفرد المكرر، ولهم فيه ثلاثة مذاهب:

المذهب الأول: ذهب أصحابه إلى أن المفرد المكرر توكيد لفظي، وإليه ذهب ابن الطراوة، فقال معترضا على كلام أبي علي الفارسي في (الإيضاح) [٢١٦]: "وقال: وعطف البيان كالصفة، تقول: يا زيد زيد زيدا"، وهذا توكيد لا عطف بيان؛ لأن عطف البيان يجري على ما قبله كما يجري الوصف، فلا يكون لفظهما واحد وإنما هو توكيد لفظي يلزمه لفظ المؤكد، فلا يجوز فيه النصب كما يجوز في التوكيد المعنوي الذي هو نفسه وعينه وبابه" [٢١٧].

---

[٢١٤] ينظر: أوضح المسالك لابن هشام ٤/٣٣: ٣٦.

[٢١٥] ينظر: شرح التسهيل لابن مالك ٣/٤٠٤.

[٢١٦] ينظر: الإيضاح العضدي ص ٢٤٧.

[٢١٧] الإفصاح ص ٨٤.

واختار هذا القول ابن مالك، ورد القول ببدليه الثاني، لأن حق البدل أن يغاير المبدل منه بوجه ما؛ إذ لا معنى لإبدال الشئ من نفسه [٢١٨].

وكذلك اختاره ابن الناظم [٢١٩].

وكذلك اختاره الرضي؛ لأن الاسم الثاني لا يفيد إلا التأكيد [٢٢٠].

المذهب الثاني: ذهب أصحابه إلى جعل الثاني في نحو: يا زيد زيد بدلا، ونسب ابن مالك هذا المذهب إلى أكثر النحويين [٢٢١].

وقال بهذا المذهب الفارسي، فقال: "فأما البدل فإنك تقول: يا زيد زيد أقبل، فلا تنون زيدا إذا أبدلت" [٢٢٢].

وهكذا قال الزمخشري، وابن يعيش [٢٢٣].

ورد تاج الدين الجندي القول بالبدلية، فقال معترضا على الزمخشري: "فإن قلت: قد قالوا إن (زيدا) الثاني في: رأيت زيدا زيدا تأكيد، فما باله يقول: إنه في يا زيد يا زيد بدل؟

قلت: ما ذكرت إخبار وفيه يجري التسامح والتجوز، فجاز أن يقع (زيد) الثاني فيه تأكيدا إيذانا بأن لا تسامح، بخلاف ما نحن فيه، إذ لا مدخل للتسامح فيه؛ لأن المنادي لا ينادي شخصا إلا بعد أن

---

[٢١٨] ينظر: شرح التسهيل ٤٠٤/٣.
[٢١٩] ينظر: شرح الألفية ص ٥١٦.
[٢٢٠] ينظر: شرح الكافية ٣٦٣/١.
[٢٢١] ينظر: شرح التسهيل ٤٠٤/٣.
[٢٢٢] الإيضاح ص ٢٤٧.
[٢٢٣] ينظر: المفصل وشرحه م ٢٦٣/١.

يتشبث بذلك الشخص أمر يدعو المنادى ويحثه على أن يناديه، ولا يتسهل في النداء لما في تساهله وتوانيه من فوت مباغيه وأمانيه" [٢٢٤].

المذهب الثالث: مذهب سيبويه: ذهب إلى أن الثاني عطف بيان إذا كان منونا، وأما إذا لم يكن منونا فهو نداء مستأنف.

قال سيبويه: "وتقول: يا زيد زيد الطويل، وهو قول أبي عمرو، وزعم يونس أن رؤبة كان يقول: يا زيد زيدا الطويل، فأما قول أبي عمرو فعلى قولك: يا زيد الطويل، وتفسير كتفسيره، وقال رؤبة [٢٢٥]:

إني وأسطار سطرن سطرا

لقائل يا نصر نصرا نصرا

وأما قول رؤبة فعلى أنه جعل (نصرا) عطف البيان ونصبه، كأنه على قوله: يا زيد زيدا، وأما قول أبي عمرو فكأنه استأنف النداء...." [٢٢٦].

---

[٢٢٤] الإقليد ١/٤١٣.

[٢٢٥] من الرجز في ملحقات ديوانه ص ١٧٤.

من مواضعهما: المقتضب ٤/٢٠٩، والأصول ١/٣٣٤، والإيضاح للفارسي ص ٢٩٢، والخصائص ١/٣٤٠.

والبيت الثاني محل الشاهد ينشد على ضروب ثلاثة: أولها: يا نصر نصرا نصرا، بالنصب في (نصرا) الثاني والثالث على أنهما عطف بيان على موضع المنادى، وثانيها: يا نصر نصر نصرا على أن الثاني عطف بيان ولكنه أجري على لفظ المنادي، والثاني على أنه عطف بيان ولكنه أجري على موضع المنادي، وثالثها: يا نصر نصر نصرا برفع (نصر) الثاني على أنه بدل من المنادي الأول، وبنصب الثاني على أنه عطف بيان على موضع المنادي، ينظر: المقتضب ٤/٢٠٩، ٢١٠ (بتصرف).

اللغة: سطرن: كتبن، أسطار: المراد بها آيات القرآن، ونصر: هو نصر بن سيار.

الشاهد: نصرا نصرا: حيث نصب نصرا الثانية والثالثة حملا على محل (نصر) الأولى لأنها في محل نصب.

[٢٢٦] الكتاب ٢/١٨٥، ١٨٦.

مذهب سيبويه في نظر الرضي:

ذكرت آنفا أن الرضي اختار كون الثاني من نحو: يا زيد زيدا توكيدا لفظيا، واعترض على البدلية وعطف البيان، وفي ذلك يقول: "وأما التوكيد اللفظي فإن حكمه في الأغلب حكم الأول إعرابا وبناء، نحو: يا زيد زيد؛ لأنه هو لفظا ومعنى، فكان حرف النداء باشره لما باشر الأول.

وقد يجوز إعرابه رفعا ونصبا، قال رؤبة:

إني وأسطار سطرن سطر

القائل يا نصر نصرا نصرا

وفي جعل أبي على، وجار الله: يا زيد زيد بدلا، وجعل سيبويه إياه عطف بيان نظر، لأن البدل وعطف البيان يفيدان ما لا يفيده الأول من غير معنى التأكيد، والثاني فيما نحن فيه لا يفيد إلا التأكيد" [٢٢٧].

موقف العلماء من مذهب سيبويه:

وافق العلماء سيبويه في جعل الثاني عطف بيان إذا كان منونا، وقد وافقه المبرد [٢٢٨]، وابن السراج [٢٢٩]، وأبو علي الفارسي [٢٣٠]، وأيد ابن عصفور كونه عطف بيان، فقال: ".... وكذلك أيضا يتبين الفرق بينهما [٢٣١] في باب النداء في مثل قول العرب: يا زيدا زيدا، إن جعلت (زيدا) بدلا لم ينون؛ لأنه في

---

[٢٢٧] شرح الكافية ٣٦٣/١.

[٢٢٨] ينظر: المقتضب ٢٠٩/٤، ٢١٠.

[٢٢٩] ينظر: الأصول ٣٣٤/١، ٣٣٥.

[٢٣٠] ينظر: الإيضاح ص ٢٩٢.

[٢٣١] أي بين البدل وعطف البيان.

نية تكرار حرف النداء، وأنت لو أوليته حرف النداء لم يكن إلا غير منون، وإن جعلته عطف بيان كان منونا؛ لأنه ليس في نية تكرار الحرف معه فيلزم منه حذف التنوين، ومن ذلك قوله:

إني وأسطار سطرن سطرا

القائل يا نصر نصرا نصرا

فالثاني عطف بيان على الأول والثالث منصوب على الإغراء، كأنه قال: عليك نصرا، فإن قيل: فكيف يبين الشئ بنفسه، ألا ترى أن (نصرا) الثاني لا يفهم منه إلا ما يفهم من الأول، فالجواب: إن البيان هنا يقع بتكرار الاسم المنادى، وأنت تخاطبه وتقبل عليه مرتين، ولولا ذلك لأمكن أن يقع اللبس، فلا يعلم من المخاطب إذا كان بحضرتك مسميان بنصر فصاعدا" [٢٣٢].

وكذلك وافقه ابن مالك، فيما إذا مضموما منونا، فقال: "..... والضم مع التنوين على أنه عطف بيان على اللفظ، والنصب على أنه عطف بيان على الموضع" [٢٣٣].

وكذلك وافقه ابن جمعة الموصلي [٢٣٤].

وبعد:

فالقول الصحيح ما قاله الرضي؛ لأن التابع في نحو: يا زيد زيد، لا يصح أن يكون بدلا، أو عطف بيان، لأنه يشترط فيهما أن يفيدا ما لا يفيده الأول، ولا فائدة في نحو هذا، فتعين كونه تأكيدا، وجعل (نصرا) في البيت عطف بيان ليس بصحيح كما قال ابن الناظم [٢٣٥]، لأن من شرط عطف البيان مغايرته

---

[٢٣٢] شرح الجمل ٢٩٦/١.

[٢٣٣] شرح التسهيل ٤٠٥/٣.

[٢٣٤] ينظر: شرح الكافية ١/ ١٩٢.

[٢٣٥] ينظر: شرح الألفية ص ٥١٦.

المعطوف عليه في اللفظ؛ لكيما يحصل بانضمامه مع الأول زيادة وضوح وكذلك امتنع كونه بدلا؛ لأن حق البدل أن يغاير المبدل منه فلا معنى لإبدال شئ من نفسه.

العامل في الحال المؤكدة لمضمون الجملة

الحال هو: كل اسم منصوب على معنى (في) مفسر لما أبهم من الهيئات نحو: جاء زيد ضاحكا، ألا ترى أنك لو لم تذكر ضاحكا لكانت هيأة (زيد) في وقت المجئ مبهمة، ومثال المؤكدة: قام زيدا قائما، ألا ترى أن المعنى: قام زيدا في حال أنه قائم، ومعلوم من قولك: قام زيد بأنه قائم، إلا أنك أتيت بـ (قائم) تأكيدا، ومن ذلك قوله تعالى ﴿ **وَأَرْسَلْنَاكَ لِلنَّاسِ رَسُولاً** ﴾[٢٣٦] ألا ترى أن المعنى: أرسلناك في حال أنك رسول، ومعلوم من قوله تعالى" أرسلناك" أنه كان رسولا، لكنه أكد بذكر الرسول [٢٣٧].

وللحال أقسام باعتبارات، فتنقسم بحسب التبيين والتأكيد إلى قسمين:

الأول: مبينة وهو الغالب، وتسمى مؤسسة أيضا وهي التي تدل على معنى لا يفهم مما قبلها، نحو: جاء زيد ضاحكا، ألا ترى أنه لو لم يجئ (ضاحكا) لم يكن: جاء زيد مفيدا معناه.

والثاني: مؤكدة، وهي التي يستفاد معناه بدونها، أو يعطي معناها الكلام الذي تكون فيه، وهذه على ثلاثة أنواع:

أحدها: مؤكدة لعاملها وهي: التي يستفاد معناها من صريح لفظ عاملها، نحو: ﴿ **وَلَّيْتُم مُّدْبِرِينَ** ﴾[٢٣٨] و ﴿ **وَيَوْمَ يُبْعَثُ حَيًا** ﴾[٢٣٩].

---

[٢٣٦] من الآية ٧٩ من سورة النساء.

[٢٣٧] ينظر: شرح الجمل لابن عصفور ٣٢٦/١.

[٢٣٨] من الآية ٢٥ من سورة التوبة.

[٢٣٩] من الآية ١٥ من سورة مريم.

ثانيها: مؤكدة لصاحبها نحو: جاء الناس قاطبة، وجاء القوم طرا.

ثالثها: مؤكدة لمضمون الجملة [٢٤٠]، وهذه قد اختلف النحاة في عاملها، ولهم في عاملها أقوال على التالي:

القول الأول: إن العامل في الحال هو الخبر مؤولا بمسمى، ونسب هذا القول للزجاج [٢٤١].

وهذا القول ضعفه ابن الناظم [٢٤٢]، ورده الرضي [٢٤٣].

القول الثاني: إن العامل في الحال هو المبتدأ مضمنا معنى التنبيه، ونسب هذا القول لابن خروف [٢٤٤].

ورد هذا القول ابن الناظم [٢٤٥]، والرضي [٢٤٦]، والسيوطي [٢٤٧].

القول الثالث: إن العامل في الحال هو معنى الجملة، وهذا القول لابن الشجري، فقد قال: "والعامل في معروفا ومصدقا وما أشبهه معنى الجملة...." [٢٤٨]

وهذا القول اختاره الرضي ناسبا إياه لابن مالك [٢٤٩].

---

[٢٤٠] ينظر: الهمع للسيوطي ٣١٧/٢، ٣١٩ (بتصرف).

[٢٤١] ينظر: شرح المفصل لابن يعيش م١/ ٣٩٣، وشرح التسهيل لابن مالك ٣٥٨/٢، والهمع ٣١٨/٢.

[٢٤٢] ينظر: شرح الألفية ص ٣٣٦.

[٢٤٣] شرح الكافية ٥١/٢.

[٢٤٤] ينظر: شرح التسهيل لابن مالك ٣٥٨/٢، وشرح الكافية للرضي ٥١/٢.

[٢٤٥] ينظر: شرح الألفية ص ٣٣٦.

[٢٤٦] ينظر: شرح الكافية ٥١/٢.

[٢٤٧] ينظر: الهمع ٣١٨/٢.

[٢٤٨] ينظر: الأمالي ٢٢/٣.

[٢٤٩] ينظر: شرح الكافية ٥١/٢.

القول الرابع: قول سيبويه:

ذهب سيبويه إلى أن العامل في الحال المؤكدة لمضمون الجملة فعل مقدر تقديره: إذا كان المبتدأ: أنا أحق، أو أعرف، أو: أعرفني، وإذا كان غيره: أحقه، أو أعرفه.

قال سيبويه: ".... وذلك قولك: هو زيد معروفا، فصار المعروف حالا، وذلك أنك ذكرت للمخاطب إنسانا كان يجهله أو ظننت أنه يجهله، فكأنك قلت: أثبته أو ألزمه معروفا، فصار المعروف حالا، كما كان المنطلق حالا حين قلت: هذا زيد منطلقا، والمعنى أنك أردت أن توضح أن المذكور (زيد) حين قلت: معروفا، ولا يجوز أن تذكر في هذا الموضع إلا ما أشبه المعروف، لأنه يعرف ويؤكد، فلو ذكر هنا الانطلاق كان غير جائز، لأن الانطلاق لا يوضح أنه زيد ولا يؤكده، ومعنى قوله معروفا: لاشك، وليس ذا في منطلق، وكذلك هو الحق بينا ومعلوما؛ لأن ذا مما يوضح ويؤكد به الحق...." [٢٥٠].

مذهب سيبويه في نظر الرضي:

أوضحت عند ذكري للقول الثالث من أقوال العلماء في عامل الحال المؤكدة لمضمون الجملة، أن الرضي اختار قول ابن الشجري الذي نسبه لابن مالك، وهو أن العامل فيها هو معنى الجملة، وقد رد رأي الزجاج، وابن خروف، وكذلك لم يقبل رأي سيبويه، فقال: "واختلف في العامل في المؤكدة التي بعد الاسمية، فقال سيبويه: العامل مقدر بعد الجملة، تقديره: زيد أبوك أحقه عطوفا، يقال: حققت الأمر أي: تحققته وعرفته، أي: أتحققه وأثبته عطوفا، وفيه نظر؛ إذا لا معنى لقولك: تيقنت الأب وعرفته في حال عطوفا، وإن أراد أن المعنى: أعلمه عطوفا، فهو مفعول ثان لا حال.

[٢٥٠] الكتاب ٢/٧٨، ٧٩.

وقال الزجاج: العامل هو الخبر؛ لكونه مؤولا بمسمى، نحو: أنا حاتم سخيا، وليس بشئ؛ لأنه لم يكن سخيا وقت تسميته بحاتم، ولا يقصد القائل بهذا اللفظ هذا المعنى، وأيضا لا يطرد ذلك في نحو: ﴿ **هَذِهِ نَاقَةُ اللَّهِ لَكُمْ آيَةً** ﴾[٢٥١]، و: ﴿ **هُوَ الحَقُّ مُصَدِّقًا** ﴾[٢٥٢] وغير ذلك مما ليس الخبر فيه علما، وقال ابن حروف: العامل المبتدأ؛ لتضمنه معنى التنبيه، نحو: أنا عمرو شجاعا، وهو بعيد، لأن عامل المضمر والعلم في نحو: أنا زيد، وزيد أبوك، مما لم يثبت نظيره في شئ من كلامهم.

والأولى عندي: ما ذهب إليه ابن مالك، وهو أن العامل معنى الجملة...." [٢٥٣].

موقف العلماء من مذهب سيبويه:

وافق كثير من النحاة سيبويه في قوله: إن العامل في الحال المؤكدة لمضمون الجملة فعل مقدر، وقد وافقه الأعلم فقال: ".... وأما النصب في: هو زيد معروفا، فعلى جهة التوكيد لما ذكرته وأخبرت به، وذلك أنك إذا قلت: هو زيد، فقد أخبرت بخبر يجوز أن يكون حقا وباطلا، وظاهره يوجب أن المخبر يحقق ما خبر به، فإذا قال: معروفا، فكأنه قال: لا شك فيه، والعامل فيه: أحق وما أشبهه، والجملة دالة عليه ...." [٢٥٤].

ووافقه كذلك ابن يعيش، وجعل مذهبه أولي من مذهب الزجاج، بل مذهب سيبويه هو المذهب، فقال: "وأما العامل في هذه الحال فهو عند سيبويه فعل مضمر تقديره: أعرف ذلك وأحقه، ونحو ذلك مما دلت عليه الحال، فيكون فيها توكيد الخبر بأحق وأعرف كتوكيده باليمين، فإذا قلت: أنا عبد الله

[٢٥١] من الآية ٦٤ من سورة هود.
[٢٥٢] من الآية ٣١ من سورة فاطر.
[٢٥٣] شرح الكافية ٢/٥١.
[٢٥٤] النكت ١/٤٨٢.

معروفا، فكأنك قلت: لا شك فيه أو أعرفه أو أحقه، وجري ذلك في التأكيد بالجملة مجري قولك: أنا عبد الله والله.

وذهب أبو إسحاق الزجاج إلى أن العامل في الحال الخبر لنيابته عن مسمى أو مدعو، ويجعل فيه ذكر من الأول، والمذهب الأول" [٢٥٥].

وكذلك قال ابن مالك الذي أوضح أن مذهبه في العامل في الحال المؤكدة لمضمون الجملة هو فعل مقدر، وجعل تقدير العامل أولى من قول الزجاج، وكذلك أولي من قول ابن خروف، وليس مذهبه أن العامل هو معنى الجملة كما نسب إليه الرضي، فقال مفصحا عن رأيه: "وتقدير عاملها بعد الخبر أحقه أو أعرفه إن كان المخبر عنه غير أنا، وإن كان أنا، فالتقدير: أحق أو أعرف، أو اعرفني، وهذا أولي من قول الزجاج هو الخبر؛ لتأوله بمسمى، وأولي من قول ابن خروف إن العامل هو المبتدأ؛ لتضمنه معنى تنبه..." [٢٥٦].

وبمذهب سيبويه قال ابن الحاجب [٢٥٧]، وابن الناظم [٢٥٨] وابن جمعة الموصلي [٢٥٩]، وابن هشام [٢٦٠]، وابن عقيل [٢٦١]، والأشموني [٢٦٢]، والسيوطي [٢٦٣].

---

[٢٥٥] شرح المفصل م١/ ٣٩٢، ٣٩٣.

[٢٥٦] شرح التسهيل ٣٥٨/٢.

[٢٥٧] ينظر: شرح الوافية ص ٢٣٣، وشرح المقدمة ٥١٩/٢.

[٢٥٨] ينظر: شرح الألفية ص ٣٣٦.

[٢٥٩] ينظر: شرح الكافية ٢٣٥/١.

[٢٦٠] ينظر: أوضح المسالك ٣٤٦/٢.

[٢٦١] ينظر: شرح ابن عقيل ٢٧٧/٢.

[٢٦٢] ينظر: شرح الأشموني ٢٨/٢.

[٢٦٣] ينظر: الهمع ٣١٨/٢.

وأقول:

إن الرضي جانبه الصواب في هذا الأمر، فما انتقده الرضي آراه راجحا؛ لأنه مذهب أكثر النحويين؛ ولسلامته من النقد والاعتراض، ولم أقف على اعتراض وجه إليه كما وجه إلى غيره من المذاهب، وكذلك لم يحالف الصواب الرضي في نسبته لابن مالك من أن العامل في الحال المؤكدة لمضمون الجملة هو معنى الجملة؛ لأن مذهب ابن مالك كما أوضحت هو أن العامل فيها فعل مقدر، وليس معنى الجملة، وأن ما نسبته إليه الرضي هو مذهب ابن الشجري.

شروط إبدال المستثنى من ضمير المستثنى منه

إذا عاد على المستثنى منه العامل فيه الابتداء، أو احد نواسخه ضمير قبول المستثنى الصالح للاتباع أتبع الضمير العائد جوازا، وصاحبه اختيارا، نحو: ما أحد يقول ذلك إلا زيد، وما كان أحد يجترئ عليك إلا زيد، وما حسبت أحدا يقول ذاك إلا زيد، فيجوز في هذه الأمثلة أن يجعل (زيد) تابعا للمبتدأ، أو الاسم (كان) أو للمفعول الأول، فيكون بدلا منه، وهو المختار، لأن المسوغ للاتباع هو النفي، وهو أقرب إلى الظاهر منه إلى المضير.

ويجوز أن يجعل تابعا للمضمر، فيكون بدلا منه؛ لأن النفي متوجه عليه من جهة المعنى [٢٦٤].

قال ابن عصفور: "فإذا كان الكلام الواقع قبل (إلا) موجبا في اللفظ منفيا في المعنى جاز أن يحكم له بحكم الموجب بالنظر إلى لفظه، وبحكم المنفى بالنظر إلى معناه، وذلك إذا كان الفعل خبرا لمبتدأ قد

[٢٦٤] ينظر: شرح التسهيل ٢/٢٨٥، ٢٨٩، والهمع للسيوطي ٢/٢٥٩.

توجه عليه أيضا حرف النفي، وذلك نحو قولك: ما أحد يقول ذاك إلا زيدا، على الاستثناء من الضمير في (يقول)؛ لأنه منفى في المعنى، وكلاهما حسن" [٢٦٥].

فصلاحية اتباع المستثنى للضمير العائد على المستثنى منه مشروطة بأن يكون المستثنى منه معمولا للابتداء أو أحد نواسخه.

هذا وقد اختلف النحاة فيما يشترط لإبدال المستثنى الصالح للاتباع من ضمير المستثنى منه، ولهم في ذلك مذهبان:

المذهب الأول: مذهب سيبويه: ذهب إلى جواز إبدال المستثنى من الضمير العائد على المستثنى منه بشرط أن يكون معمولا للابتداء أو أحد نواسخه، وهذا من ظاهر كلامه حيث قال: "وتقول: ما مررت بأحد يقول ذلك إلا عبد الله، وما رأيت أحدا يقول ذاك إلا عبد الله، وما رأيت أحدا يقول ذاك إلا عبد الله، وما رأيت أحدا يقول ذاك إلا عبد الله، وما رأيت أحدا يقول ذاك إلا زيدا، هذا وجه الكلام، وإن حملته على الإضمار الذي في الفعل فقلت: ما رأيت أحدا يقول ذاك إلا زيد، ورفعت فجائز حسن، وكذلك ما علمت أحدا يقول ذاك إلا زيدا، وإن شئت رفعت فعربي، قال الشاعر، وهو عدى بن زيد [٢٦٦]:

في ليلـــة لا نـــرى بهـــا أحـــدا يحكـــــى علينـــــا إلا كواكبهـــــا

---

[٢٦٥] شرح الجمل ٢/٢٥٥.

[٢٦٦] من المنسرح في ملحق ديوانه ص ١٩٤.

من مواضع: المقتضب ٤/٤٠٢، والأصول ١/٢٩٥، وشرح أبيات سيبويه لأبي جعفر النحاس ص ١٤٤، وشرح أبياته للسيرافي ٢/١٢٨، و النكت للأعلم ١/٦١٥، والأمالي الشجرية ١/١٠٩، والخزانة ٣/٣٤٨.

الشاهد: قوله: كواكبها: حيث رفعت على البدلية من ضمير (يحكى)؛ لأنه في المعنى منفى ويروي البيت: لا يرى بها أحد، وعلى هذه الرواية لا شاهد في البيت؛ لأن كواكبها يكون بدلا من أحد. ينظر: شرح أبيات سيبويه للسيرافي ٢/١٢٨.

وكذلك ما أظن أحدا يقول ذاك إلا زيدا، وإن رفعت فجائز حسن، وكذلك: ما علمت أحدا يقول ذاك إلا زيدا، وإن شئت رفعت.

وإنما اختير النصب هنا؛ لأنهم أرادوا أن يجعلوا المستثنى بمنزلة البدل منه، وأن لا يكون بدلا إلا من منفى، فالمبدل منه منصوب منفى ومضمره مرفوع، فأرادوا أن يجعلوا المستثنى بدلا منه لأنه هو المنفى، وهذا وصف أو خبر، وقد تكلموا بالآخر؛ لأن معناه النفي إذا كان وصفا لمنفى ...." [٢٦٧]

المذهب الثاني: مذهب الرضي: ذهب إلى جواز إبدال المستثنى من الضمير العائد على المستثنى منه في غير النواسخ – أيضا – ولذلك خالف سيبويه في اشتراطه هذا الشرط، وخالفه في البيت الذي استشهد به؛ لأنه جعل (نرى) في البيت من رؤية القلب، وإنما هي عند الرضي من رؤية العين، وفي ذلك يقول الرضي: "قال سيبويه: إذا قلت: ما رأيت أحدا يقول ذلك إلا زيدا، ورأيت بمعنى أبصرت، وجب نصب المستثنى؛ لأنه ليس من نواسخ الابتداء [٢٦٨] هذا قوله، وأنا لا أرى بأسا في غير نواسخ الابتداء أيضا في الإبدال من ضمير راجع إلى ما يصلح للإبدال منه، إذا اشتمل النفي عامل ذلك الضمير، نحو: ما كلمت أحدا ينصفني إلا زيد، لأن المعنى: ما انصفني أحد كلمته إلا زيد، ومنه قول عدي بن زيد:

في ليلـــة لا نـــرى بهـــا أحـــدا يحكـــــى علينـــــا إلا كواكبهـــــا

و (نرى) من رؤية العين، وفي جعله من رؤية القلب كما ذهب إليه سيبويه نظر [٢٦٩]، لكونه مخالفا لظاهر معنى البيت، فالإنصاف والحكاية منفيان معنى..." [٢٧٠].

---

[٢٦٧] الكتاب ٢/٣١٢، ٣١٣.

[٢٦٨] لم ينص سيبويه على هذا صراحة، ولم أقف عليه في كتابه.

[٢٦٩] لم ينص سيبويه على أن (ترى) في البيت من رؤية القلب، وإنما نص على ذلك في موضع آخر فقال: "ولكنك قلت رأيت أو ظننت أو نحوهما لتجعل ذلك فيما رأيت وفيما ظننت، ولو جعلت رأيت رؤية العين كان بمنزلة ضربت "الكتاب ٢/٣١٤، وقد أوضح الأعلم في

موقف العلماء من مذهب سيبويه:

تابع جل النحويين مذهب سيبويه، فوافقه المبرد: "فقال: ما ظننت أحدا يقول ذاك إلا زيدا، وإن شئت قلت: إلا زيد، أما النصب فعلى البدل من أحد، وإن شئت فعلى أصل الاستثناء، وأما الرفع فعلى أن تبدله من المضمر في (يقول)؛ لأن معناه: ما أظنه يقول ذاك أحد إلا زيد، فالذي أضمرته في (يقول) منفى عنه القول.

ومثله قول الشاعر:

في ليلـــة لا نـــرى بهـــا أحـــدا يحكـــــى علينـــــا إلا كواكبهـــــا

أبدل الكواكب من المضمر في يحكى، ولو أبدله من أحد كان أجود، لأن أحدا منفى في اللفظ، والذي في الفعل بعده منفى في المعنى" [٢٧١]

وكذلك وافقه ابن السراج، فقال: "تقول: ما مررت بأحد يقول ذاك إلا زيد، وما رأيت أحدا يقول ذاك إلا زيدا، هذا وجه الكلام، وإن حملته على الإضمار الذي في الفعل، أعني: المضمر في (يقول) فقلت: ما رأيت أحدا يقول ذاك إلا زيد، فعربي، قال عدي بن زيد:

في ليلـــة لا نـــرى بهـــا أحـــدا يحكـــــى علينـــــا إلا كواكبهـــــا

....." [٢٧٢]

شرحه للكتاب أن (نرى) من رؤية القلب، فقال: "الشاهد فيه: أنه أبدل كواكبها من الضمير يحكي، ونرى هنا من رؤية القلب، وكأنه قال: لا يحكى علينا أحد إلا كواكبها" النكت ٦١٥/١.

[٢٧٠] شرح الكافية ٩٢/٢، ٩٣.

[٢٧١] المقتضب ٤/ ٤٠٢، ٤٠٣.

[٢٧٢] الأصول ٢٩٥/١.

وقال الأعلم مقويا مذهب سيبويه: "ومما قوى به سيبويه البدل من الاسمين في أفعال الظن والعلم في المنفى في أنك تقول: ما رأيته يقول ذاك إلا زيد، وما أظنه يقوله إلا عمرو، وذلك أن الهاء ضمير الأمر والشأن، ورأيت بمعنى علمت، والاعتماد على ما بعد رأيته وأظنه فكأنه قال: ما يقول ذلك إلا زيد فهذا يدل على جواز البدل من الضمير الذي في يقول في قولك: ما ظننت أحدا يقول ذاك إلا زيد" [٢٧٣].

ووافقه كذلك ابن الشجري [٢٧٤]، وابن عصفور [٢٧٥]، وابن مالك [٢٧٦]، وابن هشام [٢٧٧]، والسيوطي [٢٧٨].

وأقول: إن الرضي جانبه الصواب في هذا الأمر، ولم يكن دقيقا فيما نقله عن سيبويه، فقد قال البغدادي في شرحه لهذا الشاهد:

في ليلـــة لا نـــرى بهـــا أحـــدا يحكـــــى علينـــــا إلا كواكبهـــــا

"على أن قوله (كواكبها) بالرفع بدل من الضمير في (يحكي) الراجع إلى (أحد) مع أن مرجع الضمير ليس معمولا للابتداء أو أحد نواسخه، وأما (نرى) فهي بصرية، والمبصر هي أحد كواكبها، لا أنها قلبية فتكون من النواسخ، خلافا لسيبويه فيهما، أي: في اشتراطه مرجع الضمير أن يكون معمولا للابتداء أو ناسخه، وفي جعله (نرى) قلبية، هذا محصل ما نقله الشارح المحقق عن سيبويه، وليس في كلامه في هذا المقام واحد منهما، ولعل ما نقله الشارح ثابت في موضع آخر من كتابه..." [٢٧٩].

---

[٢٧٣] النكت ٦١٦/١.

[٢٧٤] ينظر: الأمالي ١٠٩/١، ١١٠.

[٢٧٥] ينظر: شرح الجمل ٢٥٥/٢.

[٢٧٦] ينظر: شرح التسهيل ٢٨٥/٢، ٢٩٥.

[٢٧٧] ينظر: المغني ٥٣٦/٢، ٦٧٨/٢.

[٢٧٨] ينظر: الهمع ٢٥٩/٢

[٢٧٩] الخزانة ٣٤٨/٣، ٣٤٩.

وعلى ما أثبته البغدادي يكون الرضي وسيبويه على مذهب واحد، ولكني أخالف البغدادي في أمر، وأوافقه في آخر، فأما الذي أخالفه فيه فهو أن سيبويه لم ينص صراحة على ما يشترط لإبدال المستثنى من ضمير (المستثنى منه)، وإنما مثل بما يشعر بهذا الشرط فقد مثل بـ (رأي) و (علم) وهما من النواسخ، وأكد هذا بقوله: "ولو جعلت رأيت رؤية العين كان بمنزلة ضربت"، وأما الذي أوافقه فيه فهو أن سيبويه لم ينص على أن (نرى) في البيت قلبية، وقد نص على ذلك الأعلم عند شرحه لكلام سيبويه.

فمذهب سيبويه ومن وافقه هو الراجح، وهو مذهب أكثر النحاة، ولم أقف على مذهب مقابل له إلا ما أورده الرضي من نظر على مذهب سيبويه.

علة بناء اسم لا النافية للجنس المفرد

الأصل في (لا) النافية أن لا تعمل؛ لأنها غير مختصة بالأسماء؛ لكنها أشبهت (ما) النافية، فعملت عمل (ليس)، وأشبهت (إن) الثقيلة من خمسة أوجه فعملت عملها في النكرات: وهذه الأوجه هي:

الأول: أنها تدخل على مبتدأ وخبر كما أن (إن) كذلك.

الثاني: أن لها صدر الكلام، كما أن (إن) كذلك.

الثالث: أنها لتوكيد النفي، كما أن (إن) لتوكيد الإثبات، وهذا يدل على الاشتراك في التأكيد.

الرابع: أنها نقيضه (إن)، وهم يحملون الشيء على نقيضه، حملا لأحد الطرفين على الآخر؛ لتلازمهما في الذهن، فإذا أعطي أحدهما حكما أعطي الآخر الملازم مثله.

الخامس: اشتراكهما في تلقي القسم [٢٨٠].

[٢٨٠] ينظر: المغني في النحو لابن فلاح ٢٤٢/٣، والفاخر في شرح جمل عبد القاهر للبعلي ٤٦٦/٢، والهمع ٥٢٢/١.

وتعمل (لا) عمل (إن) بشروط هي:

١- أن تكون نافية.

٢- أن يكون منفيها الجنس.

٣- أن يكون نفي الجنس نصا.

٤- أن لا يدخل عليها جار.

٥- أن يكون اسمها نكرة متصلا بها، وأن يكون خبرها أيضا نكرة [٢٨١].

ثم اسمها لا يخلو إما يكون نكرة مضافة نحو: لا غلام رجل عندك، وإما أن يكون شبيها بالمضاف، نحو: لا طالعا جبلا عندك، وهذا معربان باتفاق، وإما أن يكون نكرة مفردة، نحو: لا رجل في الدار.

وقد اختلف العلماء في النكرة المفردة، فقيل: إنه معرب، وقيل: إنه مبني [٢٨٢]، وقول سيبويه في هذا محتمل للأمرين [٢٨٣].

وقد اختلف العلماء القائلون بالبناء في علة بناء الاسم، ولهم في ذلك أقوال:

القول الأول: إن علة بناء اسم (لا) النافية للجنس المفرد تضمنه معنى (من) الاستغراقية، لأن حذف التنوين إنما كان للفرق بين جواب: هل من رجل، وبين جواب: هل رجل، فجواب الأول: لا من رجل، والثاني: لا رجل، ليطابق الجواب السؤال، فلو لم تكن (من) ظاهرة أو مقدرة مع الأول لتكون دالة على الاستغراق، لما كان الفرق بين الجوابين، وليست ظاهرة فهي إذن مقدرة [٢٨٤].

---

[٢٨١] ينظر: شرح الأشموني ٣٢٩/١.

[٢٨٢] ينظر: تفصيل ذلك في: الإنصاف ٣٦٦/١: ٣٧٠، والتبيين للعكبري ٣٦٢: ٣٦٧، والائتلاف للزبيدي ص ٥١.

[٢٨٣] ينظر: المغني لابن فلاح ٣٤٣/٣، وشرح الكافية للرضي ١٥٥/٢.

[٢٨٤] ينظر: شرح الكافية لابن جمعه ٢٦٠/١.

وفي هذا يقول المجاشعي: "وإنما وجب البناء؛ لأن الكلام تضمن معنى (من)، وكل ما تضمن معنى الحرف فهو مبني، وكان الأصل أن يكون الجواب: لا من رجل، إلا أنهم حذفوا (من) استخفافا، فوجب البناء، واختير الفتح؛ لأجل التركيب؛ لأن التركيب يثقل الاسم، فعدلوا إلى أخف الحركات – وهي الفتحة كما فعلوا في خمسة عشر" [٢٨٥].

واختار هذه العلة أبو البقاء العكبري فقال: "أن الكلام تضمن معنى الحرف فكان مبنيا ك (أين) و (كيف) وبيان ذلك أن قولك: لا رجل في الدار، تقديره: لا من رجل، وإنما قدر ذلك؛ لأن (من) موضوعة لبيان الجنس، والنفي ها هنا للجنس كله، و (لا) بنفسها لا تنفى الجنس، فقد ثبت في اللفظ معنى لا يثبت إلا بالحرف، وإذ تضمن الاسم معنى الحرف بني؛ لأنه أدى ما يؤديه الحرف لفظا، فتعدي إليه حكمه وصار هذا كخمسة عشر، في أن التقدير: خمسة وعشرة، ويدل على أن (من) هي التي تفيد نفي الجنس هنا أنك لو قلت: لا من رجل في الدار جاز أن يكون فيها اثنان أو أكثر، فإذا قدرت (من) كان حكمها هذا الحكم" [٢٨٦]

واختار هذه العلة أبو البركات الأنباري [٢٨٧]، وابن الخباز [٢٨٨]، وابن يعيش [٢٨٩] وابن عصفور [٢٩٠]، وابن مالك [٢٩١]، وابن فلاح اليمني [٢٩٢]، والبعلي [٢٩٣]، والأشموني [٢٩٤].

---

[٢٨٥] شرح عيون الإعراب ص ١٢٧، ١٢٨.

[٢٨٦] التبيين ص ٣٦٣.

[٢٨٧] ينظر: أسرار العربية ص ٢٤٧.

[٢٨٨] ينظر: الغرة المخفية ٤٥٦/٢.

[٢٨٩] ينظر: شرح المفصل م ٤٥٦/١.

[٢٩٠] ينظر: شرح الجمل ٢٧١/٢.

[٢٩١] ينظر: شرح التسهيل ٥٣/٢، ٥٤.

[٢٩٢] ينظر: المغني في النحو ٢٤٧/٣، ٢٤٨.

[٢٩٣] ينظر: الفاخر في شرح جمل عبد القاهر ٤٦٧/٢.

[٢٩٤] ينظر: شرح الأشموني ٣٣٢/١.

ورد هذا القول بأن المتضمن معنى (من) هو (لا) لا الاسم [٢٩٥].

وقد نقل أبو حيان هذا الرد عن أبي الحسن بن الضائع، فقال: "وقال شيخنا الأستاذ أبو الحسن بن الضائع: "كان يصح ما ذكر لو كان الاسم بعد (لا) هو المتضمن معنى الحرف، وليس كذلك، فيقال له: (لا) هي المتضمنة معنى (من) لا الاسم، فلا موجب لبناء الاسم، هذا إذا سلم أن الاستغراق في (لا) لنيابتها مناب (من)...." [٢٩٦].

القول الثاني: وهو: أن علة بناء اسم (لا) النافية للجنس المفرد هي تضمنه معنى اللام الاستغراقية [٢٩٧].

وقد رد ابن فلاح اليمني هذا القول فقال: ".... أنه بني لتضمنه لام الجنس، ولم يظهر معها حتى لا تدخل (لا) على معرفة صورة.

لا يقال: لو تضمن اللام لم يجز وصفه بالنكرة، قياسا على: مضي أمس الدابر؛ لأنا نقول: تعريف أمس محقق؛ لأنه موضوع لليوم الذي قبل يومك، وأما تضمن لام الجنس فإنه بمنزلة النكرة المقيدة للعموم، فلذلك وصف على لفظه لا على معناه" [٢٩٨].

ووصف أبو حيان هذا القول بالفساد، فقال: "وهو فاسد بوصفه بالنكرة ولو كان على ما زعم لوصف بالمعرفة، كما قالوا: لقيته أمس الدابر" [٢٩٩].

---

[٢٩٥] ينظر: الهمع ٥٢٧/١.

[٢٩٦] التذييل ٢٢٦/٥، ٢٢٧.

[٢٩٧] ينظر: السابق.

[٢٩٨] ينظر: المغني في النحو ٢٤٧/٣.

[٢٩٩] التذييل ٢٢٨/٥.

القول الثالث: وهو: أن العلة في بناء اسم (لا) النافية للجنس المفرد هي تركبه مع (لا) كتركيب خمسة عشر، وهذا القول لسيبويه.

قال سيبويه: ".... فجعلت وما بعدها كخمسة عشر في اللفظ، وهي عاملة فيما بعدها، كما قالوا: يا ابن أم فهي مثلها في اللفظ، وفي أن الأول عامل في الآخر، وخولف بخمسة عشر لأنها إنما هي خمسة وعشرة" [٣٠٠].

قول سيبويه في نظر الرضي:

الرضي من العلماء الذين يقولون ببناء اسم (لا) النافية للجنس المفرد، وأن العلة في بنائه هي: تضمنه معنى (من) الاستغراقية، ولذلك ضعف قول سيبويه، فقال: "... والفتحة في: لا رجل عند الزجاج والسيرافي: إعرابية، خلافا للمبرد والأخفش وغيرهما، وإنما وقع الاختلاف بينهم لإجمال قول سيبويه: وذلك أنه قال: "و (لا) تعمل فيما بعدها فتنصبه بغير تنوين" [٣٠١] ثم قال: "وإنما ترك التنوين في معمولها؛ لأنها جعلت هي وما عملت فيه بمنزلة اسم واحد كخمسة عشر...." [٣٠٢].

ثم قال: "وهذا ضعيف، أعني: بناء المعمول، أو حذف التنوين منه لمخالفة العامل إخوانه، والحق أن نقول: إنه مبني لتضمنه لـ (من) الاستغراقية وذلك لأن قولك: لا رجل، نص نفي في الجنس بمنزلة: لا من رجل..." [٣٠٣].

---

[٣٠٠] الكتاب ٢/٢٧٥.

[٣٠١] الكتاب ٢/٢٧٤.

[٣٠٢] شرح الكافية ٢/١٥٤.

[٣٠٣] شرح الكافية ٢/١٥٥.

موقف العلماء من قول سيبويه:

العلماء إزاء قول سيبويه فريقان، أحدهما يؤيد قوله، والآخر يخالفه. وممن وافقه المبرد فقال: "فأما ترك التنوين، فإنما هو لأنها جعلت وما عملت فيه بمنزلة اسم واحد كخمسة عشر" [٣٠٤].

وهكذا قال ابن السراج [٣٠٥]،والثمانيني[٣٠٦]، والأعلم [٣٠٧]، وابن الخشاب [٣٠٨]، وابن النحاس الحلبي [٣٠٩]، والجزولي [٣١٠].

وممن خالفه ابن عصفور بل جعل العلة الصحيحة في بنائه هي تضمنه معنى (من) الاستغراقية [٣١١]، وكذلك خالفه تاج الدين الجندي [٣١٢]، والأردبيلي[٣١٣] وغيرهم ممن ذكرتهم عند الحديث على القول الأول في علة بناء اسم (لا) النافية للجنس المفرد.

وأقول:

إن الرضي حالفه الصواب في هذا الأمر، فالعلة الصحيحة في بناء اسم (لا) النافية للجنس هي تضمنه معنى (من) الاستغراقية، وذلك للأمور الآتية:

الأول: أن ما بني من الأسماء لتضمنه معنى الحرف أكثر مما بني لتركيبه مع الحرف [٣١٤].

---

[٣٠٤]المقتضب ٣٥٧/٤.

[٣٠٥]ينظر: الأصول ٣٧٩/١، ٣٨٠.

[٣٠٦]ينظر: الفوائد والقواعد ص ٢٤٣.

[٣٠٧]ينظر: النكت ٥٩٧/١.

[٣٠٨]ينظر: المرتجل ص ١٧٩.

[٣٠٩]ينظر: التعليقة ٦٢٠/١، ٦٢١.

[٣١٠]ينظر: المقدمة الجزولية ص ٢٢٠.

[٣١١]ينظر: شرح الجمل ٢٧١/٢.

[٣١٢]ينظر الإقليد ٦٠٤/٢.

[٣١٣]ينظر: شرح الأنموذج في النحو ص ٥٩.

الثاني: أن جواب قول القائل: هل من رجل في الدار؟ لا رجل في الدار، وحق الجواب مطابقة السؤال، والسؤال بـ (من) فحقها أن تكون في الجواب [٣١٥].

الثالث: أن (من) قد جاءت مصرحا بها مع الاسم في الضرورة، قال الشاعر [٣١٦]:

فقام يزود الناس عنها بسيفه وقال ألا لا من سبيل إلى هند

والضرائر ترد الأشياء إلى أصولها، ولأن العرب تكلمت بهذه النكرة مبنية ولا بد لبنائها من علة، وما ذكر معنى مناسب، والسماع من العرب على وفقه، فوجب أن يكون هو الموجب للبناء [٣١٧].

الرابع: أن قولهم، لا رجل في الدار أبلغ في النفي من: لا رجل في الدار – بالرفع – ومن: ليس رجل في الدار، ولا يمكن تقدير ما يكون به كذلك إلا بحرف مؤكد مثبت للاستغراق، وذلك الحرف هو (من) فوجب تقديرها [٣١٨].

لذلك كله قلت:

إن العلة الصحيحة في بناء اسم (لا) النافية للجنس المفرد هي تضمنه معنى (من) الاستغراقية، وهذا ما عليه الرضي.

---

[٣١٤] ينظر: شرح الجمل ٢٧١/٢.

[٣١٥] ينظر: المغني في النحو لابن فلاح اليمني ٢٤٧/٣، ٢٤٨، والفاخر في شرح جمل عبد القاهر للبعلي ٤٦٧/٢.

[٣١٦] من الطويل بلا نسبة في أوضح المسالك ١٣/٢، وتخليص الشواهد ص ٣٩٦، والجني الداني ص ٢٩٣، وشرح الأشموني ٣٢٨/١، والهمع ٥٢٦/١.

اللغة: يزود: يدفع، سبيل: طريق.

الشاهد: ألا لا من سبيل: حيث جاء اسم (لا) مصرحا معه بـ (من) الاستغراقية.

[٣١٧] ينظر: الفاخر في شرح جمل القاهر للبعلي ٤٦٧/٢.

[٣١٨] ينظر: الإقليد لتاج الدين الجندي ٦٠٤/٢.

المبحث الرابع

المجرورات

الفصل بين المتضايفين بالمضاف إلى محذوف

تتوسع العرب فتحذف المضاف تارة والمضاف إليه أخرى، أما حذف المضاف فلا يقدم عليه إلا عند أمن اللبس، كقوله تعالى: **(واسْأَلِ القَرْيَةَ الَّتِي كُنَّا فِيهَا والْعِيرَ الَّتِي أَقْبَلْنَا فِيهَا وإنَّا لَصَادِقُونَ)** [٣١٩]، لأنه قد علم أن المسؤولين أهل القرية وأهل العير، وإذا حذف المضاف نقل إعرابه إلى المضاف إليه كالآية والجر بعد الحذف ضعيف، لأن حذف الجر أقوي من المضاف وإضماره بعيد.

وأما حذف المضاف إليه، فنوعان: أحدهما: ما يؤثر بناء المضاف، وذلك في الغايات نحو: قبل، وبعد.

والثاني: ما يبقى المضاف معه على إعرابه، كقوله تعالى: **(ومِن كُلٍّ تَأْكُلُونَ لَحْمًا)** [٣٢٠] و: **(رَفَعْنَا بَعْضَهُمْ فَوْقَ بَعْضٍ)** [٣٢١]المعنى: ومن كل واحد، وفوق بعضهم [٣٢٢].

هذا وقد يحذف المضاف إليه مقدرا وجوده، فيترك المضاف على ما كان عليه قبل الحذف، وأكثر ما يكون ذلك مع عطف مضاف إلى مثل المحذوف، كقول بعضهم: قطع الله يد، ورجل من قالها [٣٢٣].

وقد اختلف النحاة في تخريج نحو هذا، ولهم فيه ثلاثة مذاهب:

---

[٣١٩]من الآية ٨٢ من سورة يوسف.

[٣٢٠]من الآية ١٢ من سورة فاطر.

[٣٢١]من الآية ٣٢ من سورة الزخرف.

[٣٢٢]ينظر: الغرة المخفية لابن الخباز ٣٦١/١، ٣٦٢.

[٣٢٣]ينظر: شرح الألفية لابن الناظم ص ٤٠٤.

المذهب الأول: مذهب المبرد، ذهب إلى أن الأول مضاف إلى محذوف مماثل إلى ما أضيف إليه الثاني، والتقدير في نحو: قطع الله يد ورجل من قالها: قطع الله يد من قالها [٣٢٤].

قال المبرد: "..... والوجه الآخر أن تقول: يا تيم تيم عدى، ويا زيد زيد عمرو، وذلك لأنك أردت بالأول: يا زيد عمرو فإما أقحمت الثاني تأكيدا للأول، وإما حذفت المضاف استغناء بإضافة الثاني، فكأنه في التقدير: يا تيم عدي يا تيم عدى، كما قال [٣٢٥]:

إلا علالـــــــــة أو بـــــــــدا هـــــة قـــــارح نهـــد الجـــــزارة

أراد: إلا علالة قارح، أو بداهة قارح فحذف الأول لبيان ذلك في الثاني، فيكون الكلام على هذا: مررت بخير وأفضل من ثم، وقال الفرزدق [٣٢٦]:

يا مـــــن رأى عارضـــــا أكفكفـــــه بـــــين ذراعـــــي وجبهـــــة الأســـــد

أراد: بين ذراعي الأسد، وجبهة الأسد" [٣٢٧].

---

[٣٢٤] ينظر: الفاخر في شرح جمل عبد القاهر للبعلي ٧٤٥/٢.

[٣٢٥] من مجزوء الكامل للأعشى في ديوانه ص ١١٥.

من مواضعه: الكتاب ١٧٩/١، ١٦٦/٢، وشرح أبياته للسيرافي ٢٠٧/١، والخصائص لابن جني ٤٠٧/٢، والنكت للأعلم ٢٩٠/١.

اللغة: العلالة: آخر جري الفرس، البداهة: أوله، قارح: الذي انتهت أسنانه، نهد: الغليظ الجزارة: بالضم – القوائم والرأس.

الشاهد: قوله: إلا علاله أو بداهة قارح: استشهد به المبرد على حذف المضاف إليه من الأول، لبيانه في الثاني والتقدير: إلا علالة قارح.

[٣٢٦] من المنسرح للفرزدق في ديوانه ص ٢١٥.

من مواضعه: الكتاب ١٨٠/١، والخصائص ٤٠٧/٢، والنكت ٢٩٠/١، وشرح المفصل لابن يعيش م٥٥٤/١. ويروى: أرقت، وأسر به بدلا من: أكفكفه.

اللغة: العارض: السحاب بغير الأفق، ذراعا الأسد: كوكبان، جبهته: أربعة كواكب.

الشاهد: ذراعي وجبهة الأسد، استشهد به المبرد على حذف المضاف إليه من الأول لبيانه في الثاني. والتقدير: ذراعي الأسد وجبهة الأسد.

[٣٢٧] المقتضب ٢٢٧/٤: ٢٢٩.

وقد رد ابن عصفور مذهب المبرد وأظهر فساد مذهبه، فقال: "وأما المبرد فيقدر الأصل: يا زيد عمرو زيد عمرو، فحذف (عمرو) من الأول لدلالة الثاني عليه، واستدل المبرد على صحة ما ذهب إليه بأن في كلا المذهبين حذفا، وفي مذهب سيبويه – رحمه الله – تقديم وإقحام، فما ذهبنا إليه أولى.

وهذا الذي قال ليس بصحيح؛ لأن المضاف إليه إذا حذف عاد التنوين، نحو: أعطيته بعض الدراهم، فإذا حذفت قلت: بعضا، إلا أن يكون في اللفظ كالمضاف وذلك نحو قول الشاعر:

إلا علالـــــــــة أو بـــــــــدا هـــــة قـــــارح نهـــــد الجـــــزارة

فحذف التنوين من (بداهة) لأنه في اللفظ كالمضاف، وحذف من (علالة) لأنه المضاف في الحقيقة.

وأيضا فإن مذهب أبي العباس المبرد على غير طريقة الحذف، لأنه لا يحذف الأول لدلالة الثاني عليه، وإنما يحذف الثاني لدلالة الأول عليه، والدليل على فساد مذهبه أنه لا يخلو أن تقدر: إلا علالة قارح أو بداهة قارح، أو تقدر: أو بداهته، فإن قدر أو بداهة قارح فلا يجوز إعادة الأول بلفظة إلا قليلاً، فلم يبق إلا أن تقدر أو بداهته، فإذا حذف قارح الأول لم يبق للضمير ما يعود عليه..." [٣٢٨].

وممن أخذ برأي المبرد ابن مالك [٣٢٩]، والرضي [٣٣٠].

المذهب الثاني: ذهب الفراء فيما نسبه إليه ابن عقيل، والأشموني أن المضاف الأول والثاني مضافان إلى الاسم المذكور، ولا حذف في الكلام.

قال ابن عقيل: "قال بعض شراح الكتاب: وعند الفراء يكون الاسمان مضافين إلى (من قالها) ولا حذف في الكلام لا من الأول، ولا من الثاني" [٣٣١]. وهكذا قال الأشموني [٣٣٢].

---

[٣٢٨] شرح الجمل ٢/٩٦.

[٣٢٩] ينظر: شرح التسهيل ٣/٢٤٨ – ٢٥١.

[٣٣٠] ينظر: شرح الكافية ٢/٢٥٩.

المذهب الثالث: مذهب سيبويه: ذهب إلى أن الاسم الأول في نحو: قطع الله يد ورجل من قالها، مضاف إلى الاسم المذكور، والاسم الثاني مضاف إلى محذوف، وقد أقحم هذا الاسم بين المضاف والمضاف إليه، والتقدير: قطع الله يد من قالها ورجل، وبعد الإقحام صار: قطع الله يدر ورجل من قالها، على أن الحذف من الثاني لا من الأول [٣٣٣].

قال سيبويه: ".... ومما جاء مفصولا بينه وبين المجرور قول الأعشى [٣٣٤]:

ولا نقاتـــــــــل بالعصـــــــــــ ي ولا نرامـــــــي بالحجـــــــارة

إلا علالـــــــــة أو بـــــــــدا هـــــة قـــــارح نهـــد الجـــزارة

وقال ذو الرمة [٣٣٥]:

كـــأن أصـــوات مـــن إيغـــالهن بنـــا أواخـــر المـــيس أصـــوات الفـــاريج

فهذا قبيح.

ويجوز في الشعر على هذا: مررت بخير وأفضل من ثم.

وقالت در نا بنت عبعبة من بني قيس بن ثعلبة [٣٣٦]:

---

[٣٣١]شرح ابن عقيل ٨/١٣.

[٣٣٢]ينظر: شرح الأشموني ١٧٩/٢.

[٣٣٣]ينظر: شرح الجمل لابن عصفور ٦٩/٢، والفاخر في شرح جمل عبد القاهر للبعلي ٧٤٥/٢ وشرح ابن عقيل ٨١/٣.

[٣٣٤]استشهد به سيبويه على الفصل بين المضاف والمضاف إليه باسم يقتضي الإضافة أيضا، وهو (بداهة) والتقدير: إلا علالة قارح أو بداهته.

[٣٣٥]من البسيط في ديوانه ص ٧٦.

من مواضعه: المقتضب ٣٧٦/٤، والخصائص ٤٠٤/٢، والإنصاف ٤٣٣/٢.

اللغة: الإيغال: السير الشديد السريع، الميس: شجر يتخذ منه الرحال والأقتاب، الفراريج: جمع فروج، وهي صغار الدجاج. اللسان (وغل) و (ميس) و (فرج).

الشاهد: الفصل بين المضاف وهو: أصوات والمضاف إليه، اواخر الميس، بالجار والمجرور وهو: من إيغالهن.

هما أخوا في الحرب من لا أخا له إذا خاف يوما نبوة فدعاهما

وقال الفرزدق [٣٣٧]:

يا من رأي عارضا أسر به بين ذراعي وجبهة الأسد" [٣٣٨]

والجلى من هذا النص أن سيبويه لا يجيز الفصل بين المضاف والمضاف إليه في سعة الكلام، وإنما يخص ذلك بالشعر، وإنما اغتفر في بيت الأعشي والفرزدق؛ لأن الاسم الثاني يقتضي الإضافة أيضا، فأنزلا منزلة اسم واحد مضاف.

مذهب سيبويه في نظر الرضي:

نبهت عند ذكرى لمذهب المبرد أن الرضي اختار مذهب المبرد، لما يلزم سيبويه من الفصل بين المضاف والمضاف إليه في السعة.

قال الرضي: "وإن كان عطف على ذلك المضاف مضاف آخر إلى مثل ذلك المنوي سواء كان المضاف الأول من الظروف المذكورة، كقبل وبعد زيد، أو من غيرها، كقوله:

يا من رأي عارضا أسر به بين ذراعي وجبهة الأسد

وقوله:

إلا علالة أو بدا هة قارح نهد الجزارة

---

[٣٣٦] من الطويل

من مواضعه: الخصائص ٤٠٥/٢، والنكت ٢٩٠/١، والإنصاف ٤٣٤/٢، وشرح المفصل لابن يعيش م ٥٥٤/١.

الشاهد: الفصل بالجار والمجرور وهو (في الحرب) بين المضاف وهو: أخوا، والمضاف إليه وهو: من لا أخا.

[٣٣٧] استشهد به سيبويه على الفصل بين المضاف والمضاف إليه بقوله: وجبهة.

[٣٣٨] الكتاب ١٧٩/١، ١٨٠.

لم يبذل من المضاف إليه التنوين، ولم يبن المضاف؛ لأن المضاف إليه كالباقي بما يفسره الثاني.

هذا على قول المبرد، ومذهب سيبويه أن الأول مضاف إلى المجرور الظاهر، والثاني مضاف في الحقيقة إلى ضميره، والتقدير: إلا علالة سابح أو بداهته، ثم حذف الضمير، وجعل المضاف الثاني بين المضاف الأول والمضاف إليه، ليكون الظاهر كالعوض من الضمير المحذوف ....، ومذهب المبرد أقرب، لما يلزم سيبويه من الفصل بين المضاف والمضاف إليه في السعة" [٣٣٩].

موقف العلماء من مذهب سيبويه:

انقسم العلماء إزاء مذهب سيبويه إلى فريقين:

الفريق الأول: أيد مذهب سيبويه، واختاره، ومن هؤلاء ابن جني، فقال: "ومنه بيت الأعشي:

إلا بداهـــــــة أو عـــــــلا لـــــة قـــــارح نهـــد الجـــزارة

ومذهب سيبويه فيه الفصل بين (بداهة) و (قارح)؛ وهذا امثل عندنا من مذهب غيره فيه...."" [٣٤٠].

واختاره السيرافي، فقال: "ولقائل أن يقول: إن قول سيبويه جار على ما يوجبه نظم الكلام، وذلك أن الاسم إذا احتيج إلى تكرير ذكره ذكر بلفظ الظاهر في أول الكلام، ثم أعيد بلفظ الضمير إلى أن تتم الجملة، كقولك: هذا اخو زيد وصديقه وجاره، ولا تقول: هذا أخو زيد وصديق هند وجار زيد، فنحن إذا قدرنا الأول مضافا إلى الظاهر، وقدرنا الثاني مضافا إلى ضمير الاسم المتقدم فقد أتينا بالشئ على أصله" [٣٤١].

---

[٣٣٩] شرح الكافية ٢/٢٥٨، ٢٥٩.

[٣٤٠] الخصائص ٢/٤٠٧.

[٣٤١] شرح أبيات سيبويه ١/٢٠٩.

وقال بقول سيبويه ابن عصفور، فقال: "فإن كان المضاف غير ظرف، لم يجز حذف المضاف إليه، إلا فيما سمع من ذلك، نحو: كل، وبعض، وأي وغير، ولابد من التنوين، إلا أن يكون المضاف بعد الحذف على هيئته قبل الحذف، نحو قولهم: قطع الله يد ورجل من قالها، التقدير: قطع الله يد من قالها ورجله، فحذف الضمير، وأقحم المعطوف بين المضاف، والمضاف إليه، وحذف التنوين من (يد) لإضافته إلى (من) وحذفه من (رجل) لأنه مضاف إلى (من) في المعنى، وبمنزلة المضاف إليه من اللفظ" [٣٤٢].

وقال بهاء الدين بن النحاس الحلبي عن مذهب سيبويه: "وهو أسهل؛ لأنه ليس فيه وضع ظاهر موضع مضمر، وليس فيه أكثر من الفصل بين المضاف والمضاف إليه بغير الظرف" [٣٤٣].

الفريق الثاني: وهم المخالفون لسيبويه، وقد قالوا بقول المبرد، ومنهم الزمخشري [٣٤٤]، وابن مالك [٣٤٥]، والرضي [٣٤٦].

وأقول:

إن الرضي جانبه الصواب في هذا الأمر، ولا وجه لاعتراضه على سيبويه، فقد تبين لي بعد الدراسة أن مذهب سيبويه هو الراجح؛ لأنه لم يرد عليه مثل ما ورد على مذهب المبرد، ولأنه يوضع الظاهر موضع المضمر على مذهب سيبويه، ولأن الدليل ينبغي أن يكون مقدما على المدلول عليه بخلاف

[٣٤٢] المقرب ص ٢٩٠.
[٣٤٣] التعليقة شرح المقرب ٦٨٩/٢.
[٣٤٤] ينظر: المفصل ص ١٠١.
[٣٤٥] ينظر: شرح التسهيل ٢٤٩/٣، ٢٥٠.
[٣٤٦] شرح الكافية ٢٥٩/٢.

مذهب المبرد الذي يجوز حذف الأول لدلالة الثاني عليه، والمعهود حذف الثاني لدلالة الأول عليه؛ لذا كان مذهب سيبويه راجحا عندي.

المبحث الخامس

المبنيات

اتصال الضمير بـ (لولا)

لولا عند جمهور البصريين حرف مركب من (لو) و (لا)، يقول سيبويه عن (لولا): "وقد تغير الشئ عن حاله كما تفعل (ما)، وذلك قولك: (لولا) صارت (لو) في معنى آخر كما صارت حين قلت (لوما) تغيرت كما تغيرت (حيث) بـ (ما)، و(إن) بـ (ما)" [٣٤٧].

وكذلك عند جمهور الكوفيين، يقول ثعلب: أصل (لولا) أن (لو) للتمني، و (لا) للجحد، فلما ضمتا صارتا كلمة واحدة: لو كان لكان كذا، ولولا أنه كان كذا لكان كذا" [٣٤٨].

ويقول المالقي عن البصريين والكوفيين: "وقد اتفق الطائفتان أن (لولا) مركبة من (لو) التي هي حرف امتناع لامتناع، و(لا) النافية...." [٣٤٩].

وتستعمل (لولا) على قسمين: أحدهما: أن تكون حرف امتناع لوجوب، أو لوجود كما يقول بعضهم، وتسمى الامتناعية، وقد صحح المالقي القول بأن تفسيرها بحسب الجملة التي تدخل عليها،

---

[٣٤٧] الكتاب ٢٢٢/٤.

[٣٤٨] مجالس ثعلب ٥٥٩/٢.

[٣٤٩] رصف المباني ص ٢٩٤.

فهي في قولك: لولا زيد لأحسنت إليه، حرف امتناع لوجوب، فقد امتنع الإحسان لوجود زيد، وقولك: لولا عدم قيام زيد لم أحسن إليك، حرف وجوب لامتناع، وهكذا [٣٥٠].

وهذه تختص بالأسماء، ويأتي لها جواب، وهو إما فعل ماض مثبت مقرون باللام، نحو: لولا زيد لأكرمتك، أو منفى نحو: لولا عمرو ما أكرمتك، ولا يجوز حذف اللام في جوابها إلا في ضرورة، أو نادر كلام [٣٥١].

والقسم الثاني: لولا التحضيضية، وتختص حينئذ بالأفعال كقولك: لولا تشكر زيدا، وإن وليها اسم كان الفعل مقدرا بعدها [٣٥٢].

والاسم الواقع بعد (لولا) الامتناعية لها معه حالان:

أحدهما: أن تكون حرف ابتداء، وذلك إذا وليها اسم ظاهر، نحو: لولا زيد لأكرمتك، أو ضمير رفع منفصل نحو: لولا أنت لأكرمتك، والاسم بعدها مرفوع بالابتداء عند أكثر النحويين، والخبر محذوف واجب الحذف مطلقا [٣٥٣].

وقد خالف الكوفيون في ارتفاع الاسم بعد (لولا) وقالوا: إنه ليس بمبتدأ ولكنهم اختلفوا في رافعه، فنقل عن الكسائي وغيره أنه يرتفع بتقدير فعل يكون الاسم مرفوعا به، أي: لولا وجد زيد لأكرمتك [٣٥٤].

وذهب الفراء إلى أنه مرفوع بـ (لولا) نفسها [٣٥٥].

---

[٣٥٠] ينظر: رصف المباني ص ٢٩٣، والجني الداني ص ٥٩٧.

[٣٥١] ينظر: الجني الداني ص ٥٩٨.

[٣٥٢] ينظر: أمالي ابن الشجري ٥٠٩/٢.

[٣٥٣] ينظر: الكتاب ١٢٩/٢، والمقتضب ٧٦/٣، والإنصاف ٧٠/١.

[٣٥٤] ينظر: الإنصاف ٧٠/١، ٧٣، وشرح التسهيل لابن مالك ٢٨٣/١، ٢٨٤.

أما عن الحالة الثانية من أحوال الاسم الواقع بعد (لولا) الامتناعية فهو موضع الخلاف هنا، وذلك إذا ما وقع بعدها الضمير المتصل في نحو: لولاك، ولولاي، ولولاه، وقد اتفق النحويون على أنه إذا وليها ضمير فإن القياس فيه أن يكون ضمير رفع منفصلا، فيقال: لولا أنت لأكرمته، وهذا الضمير يجري فيه الخلاف في رافعه على النحو الذي في الاسم الظاهر، أما نحو: "لولاك" فقد وقع فيه على غير هذا النحو، وهذا الاستعمال قليل بالنسبة للأول لدرجة أن المبرد أنكره مطلقا، وأن استعماله خطأ، وأنه لم يرد عن فصيح، فهو لحن فيا لعربية لا يجوز مثله، فقال: "والذي أقوله إن هذا خطأ، لا يصلح إلا أن تقول: لولا أنت، كما قال الله عز وجل: **(لَوْلا أَنتُمْ لَكُنَّا مُؤْمِنِينَ)** [٣٥٦] ومن خالفنا يزعم أن الذي قلناه أجود، ويدعي الوجه الآخر فيجيزه على بعده" [٣٥٧].

وما منعه المبرد أجازه غيره من النحويين، على اختلاف في موضع الضمير بعد (لولا) على النحو التالي:

أولا: مذهب الأخفش والكوفيين:

ذهب الأخفش والكوفيون إلى أن (لولا) في نحو: لولاك، وأخواته حرف ابتداء، وأن الضمير المتصل في موضع رفع بالابتداء، نيابة عن ضمير الرفع المنفصل، كما ناب ضمير الرفع عن ضمير الجر في قولهم: ما أنا كانت، ولا: أنت كأنا، وجاز نيابة الضمائر المنفصلة لشبهها في استقلالها بالسماء الظاهرة [٣٥٨].

وهذا القول للفراء حيث قال: "وقد استعملت العرب: لولا في الخبر، وكثر بها الكلام، حتى استجازوا أن يقولوا: لولاك، ولولاي، والمعنى فيهما كالمعنى في قولك: لولا أنا، ولولا أنت، فقد توضع الكاف على أنها خفض، والرفع فيها الصواب، وذلك أنا لم نجد فيها حرفا ظاهرا خفض، فلو كان مما

---

[٣٥٥] معاني القرآن ٨٥/٢، وينظر: أمالي ابن الشجري ٥١١/٢.

[٣٥٦] من الآية ٣١ من سورة سبأ.

[٣٥٧] الكامل ٢٥٠/٢، وينظر: المقتضب ٧٣/٣.

[٣٥٨] ينظر: الإنصاف ٦٨٩/٢، وتسهيل الفوائد لابن مالك ص ١٤٨، وشفاء العليل للسلسيلي ٦٧٨/٢.

يخفض لأوشكت أن ترى ذلك في الشعر، فإنه الذي يأتي بالمستجاز، وإنما دعاهم أن يقولوا: لولاك في موضع الرفع؛ لأنهم يجدون المكني، يستوى لفظه في الخفض والنصب، فيقال: ضربتك، ومررت بك، ويجدونه يستوى أيضا في الرفع والنصب والخفض، فيقال: ضربنا، ومر بنا، فيكون الخفض والنصب بالنون، ثم يقال: قمنا ففعلنا، فيكون الرفع بالنون، فلما كان ذلك، استجازوا أن يكون الكاف في موضع (أنت) رفعا، إذا كان أعراب المكني بالدلالات لا بالحركات" [٣٥٩].

والحجة لهذا المذهب: أن العرب قد استعارت ضمير الرفع المنفصل للنصب في قولهم: لقيتك أنت، وكذلك استعاروه للجر في قولهم: مررت بك أنت وأكدوا المنصوب والمجرور بالمرفوع كما ترى، وأشد من هذا إيقاعهم إياه بعد حرف الجر في قولهم: أنا كأنت، وأنت كأنا، فكما استعاروا المرفوع للنصب والجر استعاروا كذلك المنصوب للرفع في قولهم: لولاي، ولولاك، ولولاه [٣٦٠].

وقد اختار هذا المذهب المالقي[٣٦١]، وأبو البركات الأنباري [٣٦٢]، وابن الحاجب [٣٦٣]، والرضي [٣٦٤]، والزبيدي [٣٦٥]

ورد ابن عصفور رأي الأخفش وصرح بفساده؛ لأن وقوع الضمير المتصل موقع المنفصل لا يجوز إلا في ضرورة الشعر [٣٦٦].

---

[٣٥٩] معاين القرآن ٨٥/٢.

[٣٦٠] ينظر: أمالي ابن الشجري ٢٧٨/١، وينظر: ٥١٣/٢.

[٣٦١] ينظر: رصف المباني ص ٢٩٦، ٢٩٧.

[٣٦٢] ينظر: الإنصاف ٦٨٩/٢، ٦٩٠.

[٣٦٣] ينظر: الأمالي ٤٩١/٢.

[٣٦٤] ينظر: شرح الكافية ٤٤٥/٢.

[٣٦٥] ينظر: الائتلاف ص ٦٥، ٦٦.

[٣٦٦] ينظر: شرح الجمل ٤٧٢/١.

ثانيا: مذهب سيبويه ومن وافقه:

ذهب سيبويه في نحو: لولاك وأخواته، إلى أن (لولا) فيه حرف جر، يختص بجر المضمر دون المظهر، وأن القياس أن يقال: لولا أنت بالرفع، وإنما حال (لولا) مع المضمر غير حالها مع المظهر، وصرح بأن هذا قول الخليل ويونس أيضا.

يقول سيبويه: "هذا باب ما يكون مضمرا فيه الاسم متحولا عن حالة إذا اظهر بعده الاسم، وذلك: لولاك، ولولاى، إذا اضمرت الاسم فيه جر، وإذا أظهرت رفع، ولو جاءت علامة الإضمار على القياس لقلت: لولا أنت، كمال قال سبحانه: **(لَوْلا أَنتُمْ لَكُنَّا مُؤْمِنِينَ)**[٣٦٧]، ولكنهم جعلوه مضمرا مجرورا.

والدليل على ذلك أن الياء والكاف لا تكونان علامة مضمر مرفوع، قال الشاعر: يزيد بن الحكم [٣٦٨]:

وكم مواطن لولاى طحت كما هوى بأجرامه من قلة النبق منهوى

وهذا قول الخليل – رحمه الله – ويونس" [٣٦٩].

ثم نظر سيبويه لكون (لولا) مع المضمر لها حال يخالف حالها مع المظهر بـ (عسي) فهي ترفع المظهر، وتنصب المضمر في نحو: عساك، حملا لها على (لعل) لأنها بمعناها" [٣٧٠].

---

[٣٦٧] من الآية ٣١ من سورة سبأ.

[٣٦٨] من الطويل من مواضعه: المسائل البصريات ٢٨٥/١، وشرح أبيات سيبويه للسيرافي ١٤٣/٢، وشرح المفصل لابن يعيش م ٧١/٢.
اللغة: طحت: هلكت وسقطت، الأجرام: جمع جرم وهو الجسد، النبق: أرفع الجبل، وقلة: ما استدق من الجبل.
الشاهد: استعمال (لولا) حرفا جارا للضمير في قوله (لولاه) على مذهب سيبويه، وفيه شاهد آخر على حذف اللام من جواب (لولا) في قوله طحت، أي: لطمت.

[٣٦٩] الكتاب ٣٧٣/٣، ٣٧٤.

[٣٧٠] الكتاب ٣٧٥/٣.

واستدل على أن الياء في (لولاي) في موضع الجر، وليست في موضع رفع فقال: "ولا يستقيم أن تقول وافق الرفع الجر في لولاي، كما وافق النصب الجر حين قلت: معك وضربك، لأنك إذا أضفت إلى نفسك اختلفا، وكان الجر مفارقا للنصب في غير الأسماء، ولا تقل وافق الرفع النصب في عساي، كما وافق النصب الجر في ضربك ومعك؛ لأنهما مختلفان إذا أضفت إلى نفسك كما ذكرت لك" [٣٧١].

هذا وقد أشار سيبويه إلى مذهبه الأخفش واصفا إياه بالرداءة فقال: "وزعم ناس أن الياء في: لولاي وعساي في موقع رفع، جعلوا (لولاي) موافقة للجر، و (ني) موافقة للنصب، كما اتفق الجر والنصب في الهاء والكاف، وهذا وجه ردئ لما ذكرت لك، ولأنك لا ينبغي لك أن تكسر الباب وهو مطرد، وأنت تجد له نظائر، وقد يوجه الشئ على الشئ البعيد، إذا لم يوجد غيره، وربما وقع ذلك في كلامهم" [٣٧٢].

مذهب سيبويه في نظر الرضي:

الرضي من العلماء، الذين اختاروا مذهب الأخفش والفراء، وخالف سيبويه، لأن (لولا) إذا كانت جارة فلا بد لها من متعلق، ولا متعلق لها، فقال: "والضمير عند سيبويه مجرور، و (لولا) عنده حرف جر ههنا خاصة، قال: ولا يبعد أن يكون لبعض الكلمات مع بعضها حال، فتكون (لولا) الداخلة على الضمير المذكور حرف جر، مع أنها غير عاملة، بل هي حرف يبتدأ بعدها، نحو: لولا زيد، ولولا أنت، ومثل ذلك بـ (لدن) فإنها تجر ما بعدها بالإضافة، إلا إذا وليتها (غدوة) فإنها تنصبها.

وفي قوله نظر: وذلك أن الجار إذا لم يكن كما في: بحسبك، فلا بد له من متعلق، ولا متعلق في نحو: لولاك لم أفعل، ظاهرا، ولا يصح تقديره....

---

[٣٧١] السابق ٣/٣٧٥، ٣٧٦.

[٣٧٢] السابق ٣/٣٧٦.

وعند الأخفش والفراء: أن الضمير بعدها ضمير مجرور ناب عن المرفوع، كما ناب المرفوع عن المجرور في: ما أنا كأنت.

وإن رجح مذهب سيبويه بأن التغيير عنده تغيير واحد، وهو تغيير (لولا) وجعلها حرف جر، يرجع مذهب الأخفش بان تغيير الضمائر بقيام بعضها مقام بعض، ثابت في غير هذا الباب، بخلاف تغيير (لولا) بجعلها حرف جر، وارتكاب خلاف الأصل وإن كثر إذا كان مستعملا، أهون من ارتكاب خلاف الأصل غير المستعمل وإن قل" [٣٧٣].

موقف العلماء من مذهب سيبويه:

وافق كثير من العلماء سيبويه، وقد حكي النحاس عن الزجاج تصحيحه مذهب سيبويه، فقال فيما نقله عنه البغدادي بعد أن ذكر اعتراض المبرد على سيبويه: "وأما أبو إسحاق فجري على عادته في الاحتجاج عن سيبويه والتصحيح عنه فقال: إن خبر المبتدأ الذي بعد (لولا) لا يظهر، فأشبهت (لولا) حروف الجر، لوقوع اسم بعدها، وكان المضمر لا يتبين فيه إعراب، فجعل موضع المجرور، وهذا احتجاج لطيف لم نر أحد يحسن مثل هذا...." [٣٧٤]

وكذلك احتج له ابن يعيش [٣٧٥]، وابن مالك [٣٧٦]، وابن جمعة الموصلي [٣٧٧]، وابن هشام [٣٧٨]، والسلسيلي[٣٧٩].

---

[٣٧٣] شرح الكافية ٢/٤٤٤، ٤٤٥.

[٣٧٤] الخزانة ٥/٣٣٣، ٣٣٤.

[٣٧٥] ينظر: شرح المفصل لابن يعيش م ٢/٧٥.

[٣٧٦] ينظر: شرح التسهيل ٣/١٨٥.

[٣٧٧] ينظر: شرح الكافية ١/٣٢٧، ٣٢٨.

[٣٧٨] ينظر: المغني ١/٢٧٤.

[٣٧٩] ينظر: شفاء العليل ٢/٦٧٨.

وبعد:

فالقول الصحيح هو قول سيبويه ومن وافقه، وأن موضع الضمير بعد (لولا) في محل جر بها؛ لأن الياء وأخواتها لا يعرف وقوعها إلا في موضع نصب أو جر، والنصب في لولاي ممتنع؛ لأن الياء لا تنصب بغير اسم إلا ومعها نون الوقاية وجوبا أو جوازا، فوجب كونها في موضع جر، ولأن الضمير في: لولاي، ولولاك، ولولاه خارج عن حيز ضمائر الرفع، وليست (لولا) من الحروف المضارعة للفعل، فتعمل النصب كحروف النداء، فألحقت بحروف الجر [٣٨٠]، ولأنه لا يجوز أن يكون محل الضمير الرفع؛ لأنه ليس من الضمائر المرفوعة، ولا منصوبا لعدم الناصب، فتعين أن يكون مجرورا [٣٨١].

وأما ما اعترض به الرضي مذهب سيبويه من أنه لا متعلق لـ (لولا) عند كونها جارة فهذا اعتراض لا يتجه، فقد قيل: إنها لا تتعلق بشئ كالزوائد، وهو الظاهر" [٣٨٢]

قال ابن هشام: ولا تتعلق (لولا) بشئ وموضع المجرور بها رفع بالابتداء والخبر محذوف" [٣٨٣].

---

[٣٨٠] ينظر: أمالي ابن الشجري ٢٧٨/١.

[٣٨١] شرح الكافية لابن جمعة الموصلي ٣٢٧/١.

[٣٨٢] الجني الداني ص ٦٠٤.

[٣٨٣] المغني ٢٧٤/١.

المبحث السادس

أسماء الأفعال والأصوات

تركيب ويكأن

مما يشبه أسماء الأفعال أسماء الأصوات، ومن أسماء الأصوات: (وى) وهي: كلمة تصدر عن الإنسان عند التعجب والتندم، كقول المتعجب: وى ما أغفله، وهي مبنية على السكون لعدم موجب الحركة [٣٨٤].

أما (ويكأن) في نحو قوله – عز وجل –: **(وَيْكَأَنَّ اللَّهَ يَبْسُطُ الرِّزْقَ لِمَن يَشَاءُ مِنْ عِبَادِهِ وَيَقْدِرُ)**[٣٨٥] و: **(وَيْكَأَنَّهُ لا يُفْلِحُ الكَافِرُونَ)**[٣٨٦] فللنحويين فيه أقوال: أولا: قول الأخفش: إنها مركبة (وى)، والكاف التي لحقت (وى) للخطاب، فصارت (ويك)، والمعنى: أعجب أنه لا يفلح الكافرون، أو أعجب لسوء اختيارهم، فعلق (أن) بما في (وى) من معنى الفعل [٣٨٧].

ورد ابن جني قول الأخفش [٣٨٨].

ثانيا: قول الكسائي: إنها بمعنى (ويلك) و (أن) بعدها مفتوحة بفعل مضمر، وحذفت اللام تخفيفا، كأنه قال: أعلم أنه لا يفلح الكافرون [٣٨٩].

---

[٣٨٤] ينظر: شرح الكافية لابن جمعه الموصلي ٣٧٣/١، وشرح الكافية للجامي ١١٦/٢.

[٣٨٥] من الآية ٨٢ من سورة القصص.

[٣٨٦] من الآية ٨٢ من سورة القصص.

[٣٨٧] ينظر: المسائل العضديات للفارسي ص ٦١، وكشف المشكلات للباقولي ٢٠٣/٢، والبيان في غريب إعراب القرآن لأبي البركات الأنباري ١٨١/٢.

[٣٨٨] ينظر: المحتسب ١٥٦/٢.

[٣٨٩] ينظر: المحتسب ١٥٦/٢، وإعراب القرآن للنحاس ١٨١/٢.

واستشهد على ذلك بقول عنترة [٣٩٠]:

لقد شفى نفسي وأبرأ سقمها قيل الفوارس ويك عنتر أقدم

ورمى السيرافي، والأعلم، قول الكسائي بالبعد، وذلك لأنه لا يصح أن يقال: ويلك أن زيدا قائم – بفتح أن – وإنما يقال: ويلك إن زيدا قائم؛ لأن (ويلك) منقطع مما بعده [٣٩١].

ثالثا: قول الفراء: إن أصلها: ويك، و (أن) منفصلة بعدها، ومعناها كقولك: أما ترى، والمعنى: أما ترى أن الله يبسط الرزق، فمعناها التقرير [٣٩٢].

ورد مذهب الفراء؛ لأن معنى الخطاب بعيد، وأن تقدير: وى أعلم لا نظير له، وهو غير سائغ في كل موضع [٣٩٣].

واختار رأي الفراء الرضي؛ لأنه قريب من جهة المعنى [٣٩٤].

رابعا: قول سيبويه: وهو قول الخليل – أيضا – إنها مركبة من (وى) وهي كلمة تندم و (كأن)، ومعناها التحقيق [٣٩٥].

قال سيبويه: "وسألت الخليل – رحمه الله – عن قوله: **(وَيْكَأَنَّهُ لا يُفْلِحُ الكَافِرُونَ)** وعن قوله – تعالى جده – (ويكأنه الله) فزعم أنها (وى) مفصولة من (كأن)، والمعنى: وقع على أن القوم انتبهوا

---

[٣٩٠] من الكامل في ديوانه ص ٢٧.

من مواضعه: معاني القرآن للفراء ٣١٢/٢، وشرح الكتاب للسيرافي ٥١٧/٢، والنكت للأعلم ٥٢٤/١.

الشاهد: ويك عنتر أقدم: حيث استشهد به على أن (ويك) بمعنى ويلك.

[٣٩١] ينظر: شرح الكتاب ٥١٧/٢، والنكت ٥٢٤/١.

[٣٩٢] ينظر: معاني القرآن ٣١٢/٢، والنكت ٥٢٤/١.

[٣٩٣] ينظر: إملاء ما من به الرحمن للعكبري ص ٤٧٦.

[٣٩٤] ينظر: شرح الكافية ١٢٦/٣

[٣٩٥] ينظر: معاني القرآن وإعرابه للزجاج ١٥٦/٤، والمحتسب لابن جني ١٥٥/٢.

فتكلموا على قدر علمهم، أو نبهوا فقيل لهم: أما يشبه أن يكون هذا عندكم هكذا والله – تعالى – أعلم" [٣٩٦].

وأوضح الأعلم كلام سيبويه فقال معلقا: "يريد أن معنى (وى) تنبيه يقولها الإنسان عند تندمه واستعظامه للأمر، ويقولها: المندم لغيره والمنبه له، ومعنى كأن الله يبسط الرزق وإن كان لفظه لفظ التشبيه فمعناه التحقيق ....." [٣٩٧].

مذهب سيبويه في نظر الرضي:

عند ذكرى لرأي الفراء ذكرت أن الرضي اختار قوله؛ لأنه قريب من جهة المعنى، وفي نظره أن قول الخليل وسيبويه فيه تعسف؛ لأن معنى التشبيه غير ظاهر في الآيتين، فقال بعد أن ذكر قولهما: "وفي هذا القول تعسف؛ لأن معنى التشبيه غير ظاهر...." [٣٩٨]

ثم ثني بذكر قول الفراء، وقال: "وهذا الذي قاله الفراء أقرب من جهة المعنى" [٣٩٩].

موقف العلماء من مذهب سيبويه:

أيد العلماء مذهب سيبويه وانتصروا له، ومن هؤلاء العلماء: الزجاج [٤٠٠] وابن جني [٤٠١]، وأبو جعفر النحاس [٤٠٢]، وأبو البركات الأنباري [٤٠٣]، والعكبري [٤٠٤].

---

[٣٩٦] الكتاب ١٥٤/٢.

[٣٩٧] النكت ٥٢٣/١

[٣٩٨] شرح الكافية ١٢٥/٣.

[٣٩٩] السابق ١٢٦/٣.

[٤٠٠] ينظر: معاني القرآن وإعرابه ١٥٦/٤.

[٤٠١] ينظر: المحتسب ١٥٥/٢، ١٥٦، والخصائص ١٧١/٣.

[٤٠٢] ينظر: إعراب القرآن ٢٤٤/٣.

[٤٠٣] ينظر: البيان ٢٣٧/٢.

وأقول:

إن الرضي جانبه الصواب في هذا الأمر؛ لأن مذهب سيبويه هو مذهب أكثر النحاة، ولم يرد عليه اعتراض كما ورد على غيره، وأن مجئ (كأن) مخففة يدل على تركيبها منها ومن (وى)، وأن (كأن) تفيد التحقيق في بعض المواضع، نحو قول الشاعر [٤٠٥]:

فأصبح بطن مكة مقشعرا كأن الأرض ليس بها هشام

ومعناه: الأرض ليس بها هشام لأنه مات.

ومذهب سيبويه – اختاره – أيضا – المفسرون واللغويون، ولضعف قول الفراء؛ لأن القوم لم يخاطبوا واحدا [٤٠٦]، ولعدم وجود دليل يثبت القول بأن أصلها (ويلك) فحذفت اللام تخفيفا، وهذا يبطل قول الكسائي [٤٠٧]، وأن قول سيبويه هو الأليق بالمعنى، والظاهر في اللفظ.

---

[٤٠٤] ينظر: الإملاء ص ٤٧٦.

[٤٠٥] من الوافر للحارث بن خالد المخزومي في شعره ص ٩٢.

من مواضعه: النكت للأعلم ٥٢٣/١، وكشف المشكلات للباقولي ٢٠٣/٢، والمغني ١٩٢/١.

[٤٠٦] ينظر: إعراب القرآن للنحاس ٢٤٤/٣.

[٤٠٧] ينظر: البيان في غريب إعراب القرآن ٢٣٧/٢.

المبحث السابع

الظروف

إيلاء الأسماء (إذا) الظرفية

(إذا) لفظ مشترك يكون اسما وحرفا، فإذا كانت اسما فلها أقسام:

الأول: أن تكون ظرفا لما يستقبل من الزمان متضمنة معنى الشرط، ولذلك تجاب بما تجاب به أدوات الشرط، نحو: إذا جاء زيد فقم إليه، وكثر مجئ الماضي بعدها مرادا به الاستقبال.

الثاني: أن تكون ظرفا لما يستقبل من الزمان مجردة من معنى الشرط، نحو قوله تعالى: **(وَاللَّيْلِ إِذَا يَغْشَى)**[٤٠٨] و: **(وَالنَّجْمِ إِذَا هَوَى)** [٤٠٩]، والماضي بعدها في معنى المستقبل كما كان بعد المتضمنة معنى الشرط.

الثالث: أن تكون ظرفا لما مضي من الزمان واقعة موقع (إذا) كقوله تعالى: **(ولا عَلَى الَّذِينَ إِذَا مَا أَتَوْكَ لِتَحْمِلَهُمْ قُلْتَ لا أَجِدُ)** [٤١٠] أي: إذ ما أتوك.

الرابع: أن تخرج عن الظرفية، فتكون اسما مجرورة بـ (حتى) كقوله تعالى: **(حَتَّى إِذَا جَاءُوهَا)**[٤١١]، وهو في القرآن كثير.

وأما الحرفية فقسم واحد، وهي الفجائية [٤١٢].

---

[٤٠٨] الآية ١ من سورة الليل.

[٤٠٩] الآية من سورة النجم.

[٤١٠] من الآية ٩٢ من سورة التوبة.

[٤١١] من الآية ٧١ من سورة الزمر.

والذي يعنينا هنا هو (إذا) الظرفية المتضمنة معنى الشرط، وحكم ما يليها إذا تلتها جملة احد جزأيها فعل، هل الأولى أن يليها الفعل أو الاسم.

مذهب سيبويه: ذهب إلى أن (إذا) لا يليها إلا فعل ظاهر، أو مقدر، فالظاهر نحو: (**إِذَا جَاءَ نَصْرُ اللَّهِ وَالْفَتْحُ**)[٤١٣] والمقدر، نحو: (**إِذَا السَّمَاءُ انشَقَّتْ**) [٤١٤]" [٤١٥].

قال سيبويه: "ومما يقبح بعده ابتداء الأسماء، ويكون الاسم بعده إذا أوقعت الفعل على شئ من سببه نصبا في القياس: إذا، وحيث، تقول: إذا عبد الله تلقاه فأكرمه، وحيث زيدا تجده فأكرمه؛ لأنهما يكونان في معنى حروف المجازاة، ويقبح إن ابتدأت الاسم بعدهما إذا كان بعده الفعل، لو قلت: اجلس حيث زيد جلس، وإذا زيد يجلس، كان أقبح من قولك: إذا جلس زيد، وإذا يجلس، وحيث يجلس، وحيث جلس...." [٤١٦].

وقال – أيضا –: ".... جملة هذا الباب أن الزمان إذا كان ماضيا أضيف إلى الفعل، وإلى الابتداء والخبر؛ لأنه في معنى (إذ)، فأضيف إلى ما يضاف إليه (إذا)، وإذا كان لما لم يقع لم يضف، إلا إلى الأفعال؛ لأنه في معنى (إذا)، و(إذا) هذه لا تضاف إلا إلى الأفعال" [٤١٧]

---

[٤١٢] ينظر تفصيل ذلك في الجني الداني ص ٣٦٧: ٣٧١.

[٤١٣] الآية ١ من سورة النصر.

[٤١٤] الآية ١ من سورة الانشقاق.

[٤١٥] ينظر: الجني الداني ص ٣٦٨.

[٤١٦] الكتاب ١٠٦/١: ١٠٧.

[٤١٧] الكتاب ١١٩/٣.

مذهب سيبويه في نظر الرضي:

يرى الرضي أنه إذا كان احد جزأي الجملة التي تلى (إذا) اسما، فالأولى إيلاء الاسم، وذلك لكثرة المسموع، ولذا صرح بأن كلام سيبويه فيه نظر، فقال: ".... وقال سيبويه: إذا كان أحد جزأي الجملة التي تلي (حيث) و (إذا) فعلا، فتقدير ذلك الفعل أولي، لما فيها من معنى الشرط، وهو بالفعل أولي، فحيث يجلس زيد، أولي من: حيث زيد يجلس.

وفيما ذكر من ذلك في (إذا) نظر؛ لكثرة نحو قوله تعالى: **(إِذَا السَّمَاءُ انشَقَّتْ)**[٤١٨] و: **(إِذَا السَّمَاءُ انفَطَرَتْ (١) وإِذَا الكَوَاكِبُ انتَثَرَتْ)** [٤١٩]...." [٤٢٠].

موقف العلماء من مذهب سيبويه:

ذهب كثير من العلماء إلى ما ذهب إليه سيبويه من أن (إذا) لا تضاف إلا إلى جملة فعلية، وإذا وليها اسم فيكون على إضمار فعل يفسره المذكور.

قال ابن يعيش: "..... ولما تضمنته من معنى الجزاء لم يقع بعدها إلا الفعل نحو: آتيك إذا أحمر البسر، وإذا يقوم زيد، .... فإذا وقع الاسم بعدها مرفوعا فعلى تقدير فعل قبله؛ لأنه لا يقع بعدها المبتدأ والخبر لما تضمنته من الشرط والجزاء، والشرط والجزاء مختصان بالأفعال...." [٤٢١].

وهكذا قال ابن الحاجب [٤٢٢]، وابن الناظم [٤٢٣]، وابن هشام [٤٢٤]، وابن عقيل [٤٢٥]، والأشموني [٤٢٦]، والسيوطي [٤٢٧]، وغيرهم [٤٢٨]

---

[٤١٨] الآية ١ من سورة الانشقاق.

[٤١٩] الآيتان ١، ٢ من سورة الانفطار.

[٤٢٠] شرح الكافية ١٧٤/٣.

[٤٢١] شرح المفصل م ٢٦٧/٢

وأقول:

إن الكثير والغالب في (إذا) أن يليها الفعل، فتضاف إلى الجملة الفعلية كما قال سيبويه؛ لأن (إذا) من حروف المجازاة، وحروف المجازاة لا يليها إلا فعل أو معمول فعل، وهذا لا يمنع أن يليها الاسم كما ذهب إليه الرضي للسماع الذي يؤيده [٤٢٩]، ولورود ذلك في القرآن الكريم، والقرآن الكريم جاء بالفصيح، لذلك كان الرضي محقا في قوله.

وأود أن أشير إلى أن الاسم المرفوع الذي يلي (إذا) يكون مرفوعا على تقدير فعل قبله موافقا للفعل الظاهر بعده، ولا يكون مرفوعا على أنه مبتدأ، لأنه لا يقع بعد (إذا) المبتدأ والخبر لما تضمنه من الشرط والجزاء، والشرط والجزاء مختصان بالأفعال، وهذا على مذهب سيبويه.

وخالف في ذلك الأخفش فأجاز وقوع المبتدأ بعد (إذا)، وأيده ابن جني، وابن مالك [٤٣٠]، وقد نسب قول الأخفش إلى الكوفيين [٤٣١]، وفي هذه الجزئية أقول بقول الأخفش؛ لأنه لا يحتاج إلى تقدير فعل؛ وما لا يحتاج إلى تقدير أولي مما يحتاج إلى تقدير كما هو معروف، فلا حاجة إلى تكلف تقدير؛ لأن الأولى عدم التقدير إذا كان المعنى مستقيما.

---

[٤٢٢] ينظر: شرح المقدمة الكافية ٣/٧٧٢.

[٤٢٣] ينظر: شرح الألفية ص ٣٩٥

[٤٢٤] ينظر: أوضح المسالك ٣/١٢٧.

[٤٢٥] ينظر: شرح ابن عقيل ٣/٦١

[٤٢٦] ينظر: شرح الأشموني ٢/١٥١.

[٤٢٧] ينظر: الهمع ٢/١٨١.

[٤٢٨] ينظر: شرح الأنموذج للأردبيلي ص ٨٨، وشرح الكافية لابن جمعة الموصلي ٢/٣٩٢، وشرح الكافية للجامي ٢/١٤٠.

[٤٢٩] ينظر: تفصيل ذلك في شرح التسهيل لابن مالك ٢/٢١٣.

[٤٣٠] ينظر: الخصائص ١/١٠٤، وشرح التسهيل ٢/٢١٣، والجني الداني ص ٣٦٨.

[٤٣١] ينظر: الإنصاف ٢/٦٢٠، وشرح المفصل لابن يعيش م ٢/٢٦٧.

مع بين الإعراب والبناء

لـ (مع) موضعان:

أحدهما: أن تكون اسما، وذلك إذا فتحت العين، ويجوز أن تدخل عليها العوامل.

والثاني: أن تكون حرفا، وذلك إذا أسكنت العين [٤٣٢].

و (مع) من الظروف العادمة التصرف، وهي اسم لمكان الاصطحاب أو وقته على حسب ما يليق بالمصاحب، ويدل على اسميته دخول (من) عليه في قولهم: ذهب من معه، ومنه قراءة بعض القراء [٤٣٣]: **(هَذَا ذِكْرُ مَن مَّعِيَ وذِكْرُ مَن قَبْلِي)** [٤٣٤]، وكان حقه أن يبني لشبهه بالحروف في الجمود المحض، والوضع الناقص؛ إذ هو على حرفين، والمراد بالجمود المحض ملازمة وجه واحد من الاستعمال، إلا أنه أعرب في أكثر اللغات لمشابهته (عند) في وقوعه خبرا وصفة، وحالا، وصلة، ودالا على حضور وعلى قرب [٤٣٥].

وقد نسب الرضي إلى سيبويه القول ببنائها، ورد قوله؛ لدخول التنوين وانجرار (مع) بـ (من)، فقال: "وأما (مع) فهو ظرف بلا خلاف عادم التصرف معرب، لازم النصب، وظاهر كلام سيبويه أنه مبني، قال: سألته، يعني: الخليل، عن (معكم) لأي شئ نصبتها، يعني: لم لم تبن على السكون؟، هذا لفظه.

---

[٤٣٢] ينظر: شرح عيون الإعراب للمجاشعي ص ٢١٠، ٢١١.

[٤٣٣] القراءة ليحي بن يعمر كما في المحتسب لابن جني ٦١/٢.

[٤٣٤] من الآية ٢٤ من سورة الأنبياء.

[٤٣٥] ينظر: شرح التسهيل لابن مالك ٢٣٨/٢، ٢٣٩ (بتصرف)، والهمع ٢٢٨/١.

فمن قال إنها مبنية؛ فلمشابهتها الحرف بقلة التصرف فيها، إذ لا تكون إلا منصوبة، والأولى الحكم بإعرابه؛ لدخول التنوين في نحو: كنا معا، وانجراره بـ (من)، وإن كان شاذا، نحو: جئت من معه، أي من عنده ...." [٤٣٦]

رأي سيبويه في كتابه:

ما في الكتاب لسيبويه لا يستخلص منه أن (مع) – المفتوح العين – مبني وإنما هو معرب، ولقد وجه سؤالا لشيخه الخليل عن العلة في عدم بناء (مع) على السكون، وإليك نصه: "وسألت الخليل عن: معكم ومع، لأي شئ نصبتها؟ فقال: لأنها استعملت غير مضافة اسما كجميع، ووقعت نكرة، وذلك قولك: جاءا معا، وذهبا معا، وقد ذهبت معه، ومن معه، صارت ظرفا فجعلوه بمنزلة أمام وقدام...." [٤٣٧].

يقول الأعلم معلقا على كلام سيبويه: "فلما حركت في هذا الموضع –المنكور المفرد – أي: جاءا معا وذهبا معا – وجب تحريكها في الإضافة، وإنما وجب إيرادها في هذا الموضع؛ لأن إذا أضفنا فقلنا: ذهب زيد مع عمرو، فقد ذكرنا اجتماعه مع عمرو وأضفنا (مع) إلى غير الأول، فإذا قلنا: ذهبا معا فليس في الكلام غيرهما تضيف (مع) إليه، ولا يجوز أن تضيف (مع) إليهما، كما لا تقول: ذهب زيد مع نفسه، ونصب (معا) على الحال في قولك: ذهبا معا، ويجوز أن يكون ظرفا كأنه قال: ذهبا في وقت اجتماعهما" [٤٣٨].

---

[٤٣٦] شرح الكافية ٣/٢٣٢.

[٤٣٧] الكتاب ٣/٢٨٦، ٢٨٧.

[٤٣٨] النكت ٢/٨٦١، ٨٦٢.

وأقول:

لم يكن الرضي دقيقا فيما نسبه إلى سيبويه من القول ببناء (مع)، وأن دقته انحصرت في نقله عن سيبويه، وسؤاله للخليل، وليس في كلام سيبويه السابق ما يدل على أنه يقول ببناء (مع)، ولم أقف على رأي عالم من العلماء الذين اطلعت على مصادرهم نسب هذا القول لسيبويه؛ لذا فرد الرضي لقول سيبويه ليس بسديد، ولا وجه له، ويؤيد ما قلته الحكاية التي أوردها العلماء عن سيبويه التي تؤيد إعراب (مع)، وقد أورد هذه الحكاية ابن جني[٤٣٩]، وابن مالك [٤٤٠]، والمرادي [٤٤١]، وابن هشام [٤٤٢].

ومن هنا يمكن القول بأن سيبويه والرضي على مذهب واحد، وهو إعراب (مع).

[٤٣٩] ينظر: المحتسب ٦١/٢.

[٤٤٠] ينظر: شرح التسهيل ٢٣٩/٢.

[٤٤١] ينظر: الجنى الداني ص ٣٠٦.

[٤٤٢] ينظر: المغني ٣٣٣/١.

المبحث الثامن

الأسماء العاملة عمل الفعل

عامل النصب في معمول المصدر الذي هو بدلا من الفعل

المصدر من حيث إنه اسم حقه ألا يعمل؛ لأن العمل بالأصالة إنما هو للفعل، ولكنه أعمل لمشابهته الفعل بتضمنه حروفه، ودلالته على الحدث، أو لأنه في المعنى مقدر بـ (أن) والفعل، ولذا امتنع عمله إلا في موضع يصح فيه تقدير الفعل [٤٤٣].

والمصدر ثلاثة أقسام:

أحدها: مصدر يعمل بالاتفاق، وهو: ما قدر بـ (أن) والفعل.

وثانيها: ما لا يعمل بالاتفاق وهو: ما لا يصح أن يقدر بـ (أن) والفعل، ولا هو بدل من لفظ الفعل، وذلك إذا كان مفعولا مطلقا، فيكون العمل حينئذ للفعل لا للمفعول المطلق.

وثالثها: ما في إعماله خلاف وهو الذي يكون بدلا من لفظ الفعل، نحو: ضربا زيدا، وقتلا عمرا [٤٤٤]، ولهم في ذلك مذهبان.

المذهب الأول: ذهب أصحابه إلى انه لا يعمل، وأن عامل النصب في معموله هو فعله المقدر، ففي نحو: ضربا زيدا يقدر فعل من المصدر، أي: اضرب ضربا زيدا، وفي نحو: قتلا عمرا: اقتل قتلا عمرا.

[٤٤٣] ينظر: الإقليد في شرح المفصل ١٣٢١/٣.

[٤٤٤] ينظر: شرح الكافية لابن جمعة ٤٦١/٢.

وقد نسب ابن يعيش هذا المذهب إلى المحققين، ونسبه ابن مالك إلى السيرافي وكثير من النحويين [٤٤٥].

ووافق ابن جمعة الموصلي ابن مالك في نسبة هذا المذهب إلى السيرافي [٤٤٦].

وقال بهذا المذهب تاج الدين الجندي إذ يقول: ".... فإذا قلت: ضربت ضربا زيدا، او حذفت الفعل وأنت تريده، وقلت: ضربا زيدا فالعامل فيهما هو الفعل، ففي الأول ظاهر، أما الثاني: فلأن المعنى: اضرب ضربا زيدا، فيكون العامل هو الفعل لا المصدر" [٤٤٧].

وقد رد ابن مالك هذا المذهب واصفا إياه بعدم الصحة [٤٤٨].

المذهب الثاني: مذهب سيبويه: ذهب سيبويه إلى أنه يعمل، وهو عامل النصب في المعمول بعده؛ لأنه صار بدلا من الفعل، فورث العمل الذي كان له، وصار الفعل نسيا منسيا، وقيل: هو مذهب الجمهور [٤٤٩].

قال سيبويه: "ومما أجرى مجرى الفعل من المصادر قول الشاعر [٤٥٠]:

يمـــرون بالـــدهنا خفافـــا عيـــابهم ويخـرجن مـن دارين بجـر الحقائـب

---

[٤٤٥] ينظر: شرح المفصل م ٣/٩٣، وشرح التسهيل ٣/١٢٨.

[٤٤٦] ينظر: شرح الكافية ٢/٤٦١.

[٤٤٧] الإقليد ٣/١٣٢١.

[٤٤٨] شرح التسهيل ٣/١٢٨.

[٤٤٩] ينظر: الهمع ٣/٦٤.

[٤٥٠] من الطويل لأعشى همدان في ديوانه ص ١١٦.

من مواضعهما: شرح أبيات سيبويه للسيرافي ١/٣٤٠، والنكت للأعلم ١/٢٤٩، وشرح التسهيل لابن مالك ٣/١٢٨، والمساعد لابن عقيل ٢/٢٤١.

اللغة: الدهنا: اسم موضع، ودارين: موضع أيضا، بجر: جمع ابجر وبجراء: وهما العظيما البطن، ندلا: اختطافا.

الشاهد: فندلا .... المال: حيث نصب المال بالمصدر: ندلا.

على حين ألهى الناس جل أمورهم فندلا زريق المال ندل الثعالب

كأنه قال: اندل ...."[٤٥١]. أي: نصب المال بـ (ندلا) وهو مصدر.

مذهب سيبويه في نظر الرضي:

الرضي من العلماء الذين يقولون بأن المصدر المبدل من فعله لا عمل له وإنما العمل للفعل؛ لذلك لم يقبل قول سيبويه، وجعل الأولى منه إعمال الفعل، فقال: "فإذا حذفت الفعل حذفا لازما فعند سيبويه الناصب هو المصدر؛ لكونه كالقائم مقام الفعل نحو: ضربك زيدا، أي اضرب زيدا ضربا، فالمصدر عمل في المفعول؛ لكونه الفعل، لا لتأويله بـ (أن) والفعل، ودليل كونه كالفعل: امتناع استعمال الفعل معه، وذلك بإضافته إلى الفاعل....، وقال السيرافي: بل العامل هو ذاك المقدر، فعلى مذهبهما يجوز تقديم المنصوب على المصدر؛ لأنه إما عامل لا بتقدير (أن) وهو المانع من تقديم المعمول، وإما غير عامل....." [٤٥٢].

ثم قال: "والأولي أن يقال: العمل للفعل على كل حال؛ إذ المصدر ليس بقائم مقامه حقيقة، بل هو كالقائم مقامه....." [٤٥٣].

موقف العلماء من مذهب سيبويه:

سبقت أن ذكرت أن ما ذهب إليه سيبويه هو مذهب الجمهور، وقيل إن مذهبه هو مذهب الفراء والأخفش [٤٥٤].

---

[٤٥١] الكتاب ١/١١٥، ١١٦.

[٤٥٢] شرح الكافية ٣/٤١٠، ٤١١.

[٤٥٣] السابق ٣/٤١١.

[٤٥٤] ينظر: شرح التسهيل ٣/١٢٨، والمساعد ٢/٢٤١.

وقد وافق المبرد سيبويه فقال: "فقولك: ضربا زيدا، ينتصب بالأمر، كأنك قلت: اضرب، إلا أنه صار بدلا من الفعل لما حذفته" [٤٥٥].

وكذلك وافقه الزجاج [٤٥٦]، والفارسي [٤٥٧]، وابن الحاجب [٤٥٨]، وابن يعيش [٤٥٩]، وابن مالك [٤٦٠]، وابن الناظم [٤٦١]، والمرادي [٤٦٢]، وابن عقيل [٤٦٣].

وبعد:

فالقول الصحيح قول سيبويه ومن وافقه، وهو أن المصدر المبدل من فعله يعمل عمله، وينصب المعمول بعده بنفسه لا بفعل مضمر، لأن المصدر كالقائم مقام الفعل، فالمصدر عمل في المفعول لكونه كالفعل، وأما مذهب السيرافي ومن تبعه من أنه لا يعمل، وأن المنصوب بعد المصدر الواقع بدلا من الفعل بفعل مضمر فهذا القول فيه تكلف إضمار لا حاجة إليه؛ لأن المصدر واقع بدلا من الفعل بفعل مضمر فهذا القول فيه تكلف إضمار لا حاجة إليه؛ لأن المصدر واقع بدلا من الفعل، فينبغي أن يعمل عمله جون تكلف إضمار فعل يعمل فيما بعده، ولأن نسبة العمل إلى ما هو بمعنى ما هو العامل نفسه أولي من نسبته إلى ما هو بمعنى جزءين أحدهما: عامل، والآخر: جزء غير عامل، ولا يمنع من ذلك كون الفعل لا يستغني عن تقدير عامليته بالنسبة إلى نصب المصدر، كما لا يمتنع عند الأكثر نصب الظرف

---

[٤٥٥] المقتضب ٤٦١/٢.

[٤٥٦] ينظر: معاني القرآن وإعرابه ٥٠/٢.

[٤٥٧] ينظر: شرح الكافية لابن جمعه الموصلي ٤٦١/٢.

[٤٥٨] ينظر: شرح المقدمة الكافية ٨٢٩/٣.

[٤٥٩] ينظر: شرح المفصل م٩٣/٣.

[٤٦٠] ينظر: شرح التسهيل لابن مالك ١٢٨/٣، ١٢٩.

[٤٦١] ينظر: شرح الألفية ص ٤٢٢.

[٤٦٢] ينظر: شرح الألفية ٤/٣

[٤٦٣] ينظر: المساعد ٢٤١/٢.

بعامل مقدر ورفع الظرف الضمير في نحو: زيد عندك، بل ناصب الظرف أحق بأن ينسب العمل إليه لكونه صالحا للإظهار، ولا قريب العهد بالإضمار فصار نسيا منسيا [٤٦٤].

لهذا فإن الرضي جانبه الصواب في هذا الأمر، وقد ثبتت صحة قول سيبويه ومن وافقه.

[٤٦٤] ينظر: شرح التسهيل لابن مالك ١٢٩/٣.

الفصل الثاني

آراء سيبويه المرجوحة في الأفعال وما يتعلق بها

تخريج نصب الفعل المضارع بعد واو العطف

أن المصدرية هي أم الباب في نصب الفعل المضارع، فلذلك عملت ظاهرة ومقدرة، وعملها مقدرة على ضربين: مطرد، ومقصور على السماع.

فالمطرد بعد ستة أحرف هي:

الأولى: حتى الجارة، وإنما وجب النصب بإضمار (أن)؛ لتكون أن والفعل مقدرة بمصدر مجرور بـ (حتى) الجارة، ولا ينصب الفعل بعدها بإضمار (أن) إلا إذا كان مستقبلا، أو في معنى المستقبل.

الثاني: لام كي، وسميت لام كي؛ لأنها في معناها، وتقع موضعها، تقول: جئتك لتكرمني، وكي تكرمني، وهي حرف جر معناه التعليل، وينتصب الفعل الداخلة عليه بإضمار (أن) لأن اللام حرف جر.

الثالث: لام تأكيد النفي، وتسمي لام الجحود، ولا تكون لام الجحود حتى يتقدمها فعل كون ماض منفى لفظا، كقوله تعالى (وَمَا كَانَ اللَّهُ لِيُعَذِّبَهُمْ) [٤٦٥] أو معنى كقوله تعالى: (لَمْ يَكُنِ اللَّهُ لِيَغْفِرَ لَهُمْ) [٤٦٦] فالفعل بعدها منصوب بـ (أن) مضمرة وجوبا.

الرابع: (أو) وهي التي يحسن موضعها (حتى) أو (إلا) فإن كان قبلها مما ينقضي شيئا فشيئا فهي بمعنى (إلى) نحو: لألزمنك أو تعطيني حقي، أي: إلى أن تعطيني حقي.

---

[٤٦٥] من الآية ٣٣ من سورة الأنفال.

[٤٦٦] من الآية ١٦٨ من سورة النساء.

وإن لم يكن مما ينقضي شيئا فشيئا فهي بمعنى (إلا) نحو: لأقتلن الكافر أو يسلم، أي: إلا أن يسلم .[٤٦٧]

الخامس: الفاء بشرط أن تقع جوابا لأمر، أو نهي أو استفهام، أو عرض، أو نفي، أو تمن، أو دعاء، أو تحضيض.

السادس: الواو إذا كانت للجمع بين الشيئين أو الأشياء أضمرت بعدها (أن) فانتصب الفعل بـ(أن) وصار ما بعد (الواو) مخالفا لما قبلها في الإعراب، وإنما فعلوا ذلك ليدلوا بمخالفة الإعراب على مخالفة المعنى، وإنما قدروا معنى الفعل مع (الواو) الذي تنصبه في تأويل مصدر، فتكن (الواو) قد عطفت مصدرا مقدرا على مصدر مقدر [٤٦٨].

وينصب المضارع بعد (الواو) بـ (أن) مضمرة بشرطين:

أحدهما: أن تكون الواو للجمع.

والثاني: أن يكون ما قبلها أحد ثمانية أشياء وهي: الأمر، والنهي، والاستفهام والدعاء، والنفي، والتمني، والعرض، والتحضيض [٤٦٩].

هذا وقد اختلف النحاة في تخريج نصب الفعل المضارع في قول الشاعر [٤٧٠]:

---

[٤٦٧] ينظر: الفاخر في شرح جمل عبد القاهر للبعلي ٥٥٣/٢ – ٥٦٠.

[٤٦٨] ينظر: الفوائد والقواعد للثمانيني ص ٥٢٦.

[٤٦٩] ينظر: شرح المقدمة الكافية لابن الحاجب ٨٧٥/٣، وشرح الوافية ص ٣٤٩، ٣٥٠، وشرح الكافية لابن جمعة ٥١٥/٢، ٥١٧.

[٤٧٠] من الطويل.

من مواضعه: الكتاب ٤٦/٣، والمقتضب ١٧/٢، وشرح أبياته سيبويه للنحاس ص ١٦٢، والمسائل المنثورة للفارسي ص ١٥٨، والفوائد والقواعد للثمانيني ص ٥٢٧، والنكت للأعلم ٧٢٠/١.

الشاهد: قوله: (ويغضب) حيث يجوز النصب بإضمار (أن) بعد الواو، والرفع عطفا على صلة الذي.

ومـــا أنا للشـــئ الي لـــيس نافعـــي ويغضـــب منـــه صـــاحبي بقـــؤول

ولهم في تخريج النصب مذهبان:

المذهب الأول: مذهب سيبويه: ذهب إلى أن الفعل (يغضب) منصوب بـ (أن) مضمرة بعد (الواو) العاطفة على: الشئ، والتقدير: وما أن بقؤول للشئ غير النافعي ولا مغضب صاحبي بقؤول[٤٧١].

قال سيبويه: "وسمعنا من ينشد هذا البيت من العرب، وهو لكعب الغنوي:

ومـا أنا للشـئ الـذي لـيس نافعـي ويغضـب منـه صـاحبي بقـؤول

والرفع أيضا جائز حسن، .... و (يغضب) معطوف على الشئ، ويجوز رفعه على أن يكون داخلا في صلة الذي" [٤٧٢].

وقد وضح الأعلم قول سيبويه فقال: "الأجود في (يغضب) الرفع وهو صلة (الذي) عطفا على موضع (ليس) وتقديره: الذي لا ينفعني ويغضب منه صاحبي، وعطفه على موضع (لا)، وهذا قريب التناول صحيح المعنى، والنصب متأول ومعناه في الظاهر غير صحيح؛ لأنك تقدره معطوفا على الشئ، وليس الشئ بمصدر ظاهر فيسهل عطفه عليه، وعطفه عليه يوجب حمله على اللام، واللام في صلة (قؤول)، فيصير التقدير: ما أن لغضب صاحبي بقؤول، والغضب لا يكون مقولا، ولكن حمله على الجوار، وتقديره: وما أنا للقول الذي يوجب غضب صاحبي بقؤول" [٤٧٣]

---

[٤٧١] ينظر: النكت للأعلم ٧١٩/١، وشرح المفصل لابن يعيش م ٢٦٩/٣.

[٤٧٢] الكتاب ٤٦/٣

[٤٧٣] النكت ٧١٩/١.

مذهب سيبويه في نظر الرضي:

نص الرضي على مذهب سيبويه وموافقة الفارسي له، وأن في كلامهما نظرا؛ لأن الضمير في (منه) يرجع إلى الشئ غير النافع، ولا معنى لهذا الكلام، فقال: "وقال سيبويه، وتبعه أبو علي [٤٧٤]: إن (يغضب) المنصوب معطوف على (الشئ)، أي: الذي غضب صاحبي منه، أي: لمسبب غضب صاحبي.

وفيه نظر، لأن الضمير في (منه) يرجع إلى الشئ غير النافع، فيكون المعنى: وما أنا بقؤول لشئ فيه يحدث غضب صاحبي من الكلام الذي لا ينفعني، ولا معنى لهذا الكلام، ولا يجوز أن يرجع الضمير إلى المضاف المقدر؛ لأنك إنما أضفته إلى الغضب ليعلم أن الغضب منه، فلا يحتاج إلى لفظ منه" [٤٧٥].

المذهب الثاني: مذهب الرضي: أعرب الرضي عن مذهبه قبل النص على مذهب سيبويه وموافقة الفارسي له، وذهب إلى أن الفعل (يغضب) منصوب بـ (أن) مضمرة بعد الواو في سياق النفي الذي هو: ما أنا، فقال: "وأما إذا جعلناه في السياق النفي الذي هو: ما أنا، فلا يفسد المعنى؛ لأنه يكون المعنى إذن: لا يكون من القول الذي لا ينفعني مع غضب صاحبي منه، وذلك إما بانتفائهما معا أو بانتفاء أحدهما؛ لأن المركب ينتفي بانتفاء أحد جزأيه كما ينتفي بانتفاء مجموعهما، فتقدم الواو على ما هو منفى حقيقة، أعني القول، الذي تضمنه قوله: بقؤول، كتقدم الفاء على الفعل المستفهم عنه في قولك: متى فأكرمك تكرمني ...." [٤٧٦].

---

[٤٧٤] ينظر: المسائل المنثورة ص ١٥٨، ١٥٩.

[٤٧٥] شرح الكافية ٤/٧٧.

[٤٧٦] شرح الكافية ٤/٧٦.

موقف العلماء من تخريج سيبويه:

وافق العلماء سيبويه في تخريجه، وتوجيهه لنصب (يغضب) مع اتفاقهم معه – أيضا – في أن رفع (يغضب) هو الأحسن والأظهر.

وممن وافقه المبرد، فقال: "ومن أجاز النصب فإنما يجعل (يغضب) معطوفا على الشئ، وذلك جائز، ولكنه بعيد"[٤٧٧]

وقد أخذ المبرد على سيبويه تقديمه النصب على الرفع، فقال: "فإن الرفع الوجه؛ لأن (يغضب) في صلة الذي؛ لأن معناه: الذي يغضب منه صاحبي وكان سيبويه يقدم النصب ويثنى بالرفع، وليس القول عندي كما قال؛ لأن المعنى الذي يصح عليه الكلام إنما يكون بأن يقع (يغضب) في الصلة...." [٤٧٨]

وقد أجيب عن هذا بأن سيبويه لم يقدم النصب من أجل أنه مختار عنده، ولكن الباب للنصب دون الرفع، فإنما قدم ما يقتضيه الباب، وما أقصد إلى ذكره فيه [٤٧٩]، أو يقال: إن سيبويه لم يقدم النصب لأنه أحسن من الرفع عنده، وإنما قدمه لما بني عليه الباب منن النصب بإضمار (إن) [٤٨٠].

وكذلك وافق أبو علي الفارسي سيبويه فقال: "ووجه النصب في (يغضب) أن هذه الصلة قد تمت، وإذا تمت، فقال: وما أن للشئ الذي ليس نافعي، تمت صلة (الذي)، فلما أراد نصب (يغضب) عطف على الشئ وأضمر (أن)، ويكون تقديره: وما أنا للشئ ويغضب منه صاحبي بقؤول، فكان تقديره: وأن يغضب صاحبي؛ لأن صلة (الذي) قد تمت فتحمله على العطف على الشئ، وتقدر (أن) مضمرة؛

---

[٤٧٧] المقتضب ١٨/٢.

[٤٧٨] السابق نفسه.

[٤٧٩] ينظر: النكت للأعلم ٧١٩/١، ٧٢٠.

[٤٨٠] ينظر: شرح المفصل لابن يعيش م ٢٧٠/٣.

لتكون اسما، وإذا عطفه كان فيه ضرب من الاتساع، وذلك أن الغضب لا يقال، ولكنه أراد: ذات الغضب، وكلام الغضب، فحذفه للدلالة" [٤٨١].

ووافقه الثمانيني، فقال: "لما عطف (يغضب) على الشئ اضمر (أن)، تقديره: أن يغضب، كأنه قال: لا أقول قولا يجتمع فيه تركه نفعي، وغضب لصاحبي" [٤٨٢].

ووافقه كذلك الأعلم [٤٨٣]، وابن يعيش [٤٨٤]، وابن جمعة الموصلي [٤٨٥]، وتاج الدين الجندي [٤٨٦].

وأقول:

إن الرضي جانبه الصواب في هذا الأمر، فالمذهب الصحيح هو مذهب سيبويه ومن تابعه، وهو مذهب جل النحويين، وتقديره صحيح من حيث المعنى وقد ارتضى كثير من العلماء تقديره سيبويه، ولم يعترضوا عليه.

حكم الانتصار على أول الثلاثة مفاعيل في باب (أعلم) و (أرى)

ما يتعدى إلى ثلاثة مفاعيل لا يخلو من أن تحذف مفعولاته أو اثنان منها ويبقى واحد، أو يحذف واحد ويبقى اثنان، فإن حذفت كلها جاز على حذف الاقتصار [٤٨٧] وعلى حذف الاختصار [٤٨٨]،

---

[٤٨١] المسائل المنثورة ص ١٥٨، ١٥٩.

[٤٨٢] الفوائد والقواعد ص ٥٢٨.

[٤٨٣] ينظر: النكت ٧١٩/١.

[٤٨٤] ينظر: شرح المفصل م ٢٦٩/٣.

[٤٨٥] ينظر: شرح الكافية ٥١٨/٢.

[٤٨٦] ينظر: الإقليد ١٤٩١/٣.

[٤٨٧] حذف الاختصار هو: ماكان الحذف لغير دليل.

[٤٨٨] حذف الاختصار هو: ماكان الحذف دليل. ينظر: الهمع ٥٧٢/١.

فمثال حذف الاختصار قولك: أعلمت في جواب من قال: هل أعلمت زيدا عمرا منطلقا؟ فحذفت المفعولات الثلاثة لدلالة تقدم ذكرها في كلام المسائل.

ومثال حذف الاقتصار أن تقول: أعلمت، لا تريد أكثر من أن تعلم أنه وقع منك إعلام خاصة، ولم تتعرض إلى مفعول.

وأما حذف اثنين أو واحد فجائز على الاختصار [٤٨٩]، وأما على الاقتصار فقد اختلف العلماء في الاقتصار على المفعول الأول، وحذف الآخرين ولهم في ذلك مذهبان:

المذهب الأول: مذهب المجوزين، وهو: جواز الاقتصار على المفعول الأول، وحذف المفعولين الآخرين، وقال به ابن السراج، فقال بعد أن ذكر مذهب المنع ناسبا إياه لسيبويه، وذاكرا موافقه المازني له: "والذي عندي أن المفعول الأول يجوز أن يقتصر عليه كما كان يجوز أن يقتصر على الفاعل بغير مفعول، وليس في الأفعال الحقيقية فعل لا يجوز أن تقتصر فيه على الفاعل بغير مفعول، وكل فعل لا يتعدي إذا نقل إلى (أفعل) تعدى، فلما كان يجوز أن أقول: علم زيد، فاقتصر على الفاعل، جاز أن أقول: أعلم الله زيدا [٤٩٠].

وأخذ بهذا المذهب ابن الحاجب فقال: "وهذه المتعدية غلى ثلاثة، مفعولها الأول كمفعول (علمت) يعني إن شئت ذكرته منفردا، وإن شئت تركت ذكره مع ذكر ما بعده، فتقول: أعلمت، ولا تذكر ما بعدها كما تقول: أعطيت، ولا تذكر ما بعده ...." [٤٩١].

واختاره ابن مالك [٤٩٢]، وابنه [٤٩٣]، والرضي [٤٩٤].

---

[٤٨٩] ينظر: شرح الجمل لابن عصفور ٣١٣/١.

[٤٩٠] الأصول ٢٨٤/٢، ٢٨٥.

[٤٩١] شرح المقدمة الكافية ٨٩٩/٣.

واختاره الصيمري – أيضا – فقال: "ويجوز أن تقتصر في هذا الباب على المفعول الأول؛ لأنه بمنزلة الفاعل في الباب الذي قبله، فتقول: أعلمت زيدا، وأريته، ولا تذكر ما الذي أعلمته وأريته، كما تقول: أعطيت زيدا، ولا تذكر ما الذي أعطيته ...." [٤٩٥].

المذهب الثاني: مذهب المنع: وهو مذهب سيبويه فقد منع الاقتصار على المفعول الأول من الثلاثة مفاعيل، وهذا واضح من قول سيبويه: "هذا باب الفاعل الذي يتعداه فعله إلى ثلاثة مفعولين، ولا يجوز أن تقتصر على مفعول منهم واحد دون الثلاثة؛ لأن المفعول ههنا كالفاعل في الباب الأول الذي قبله في المعنى، وذلك قولك: أري الله بشرا زيدا، أباك، ونبأت زيدا عمرا أبا فلان، وأعلم الله زيدا عمرا خيرا منك...." [٤٩٦].

ومعنى كلام سيبويه: لا يجوز أن تقتصر على مفعول منهم واحد دون الثلاثة، أي: لا يحسن، ألا ترى إلى قوله: لأن المفعول ها هنا كالفاعل في الباب الذي قبله، ويجوز الاقتصار على الفاعل في الباب الذي قبله [٤٩٧].

مذهب سيبويه في نظر الرضي:

عند ذكري لمذهب الجواز أشرت إلى أن الرضي اختاره، وهاك كلامه: "وظاهر مذهب سيبويه أنه لا يجوز ذكر أولها، وترك الثاني والثالث؛ لأنه قال: لا يجوز أن يقتصر على واحد من الثلاثة، فبعض النحاة أجري كلامه على ظاهره ولم يجوز الاقتصار على الأول.

---

[٤٩٢] ينظر: شرح التسهيل ٢/١٠٠.

[٤٩٣] ينظر: شرح الألفية ص ٢١٠.

[٤٩٤] ينظر: شرح الكافية ٤/١٤٥.

[٤٩٥] التبصرة والتذكرة ١/١٢١.

[٤٩٦] الكتاب ١/٤١.

[٤٩٧] ينظر: النكت للأعلم ١/١٧٥.

وأجازه ابن السراج مطلقا، وقال السيرافي: أراد سيبويه أنه لا يحسن الاقتصار على الأول، لا أنه لا يجوز مطلقا.

ومذهب ابن السراج أولى، إذ لا مانع، وتبعه المتأخرون، فإذا قطعت النظر عن الأول، فحال المفعول الثاني مع الثالث، كحال أول مفعولي (علمت) مع الثاني، لأنهما هما، والأول هو الذي زاد بسبب الهمزة كما مضي" [٤٩٨]

وقد اتضح من هذا انه لا يقبل مذهب سيبويه، ويؤيد مذهب ابن السراج، بل جعله أولي من مذهب سيبويه، لأنه لا يوجد مانع من ذلك.

موقف العلماء من مذهب سيبويه:

تبع كثير من العلماء مذهب سيبويه، وقد أشرت عند ذكري لمذهب المنع أن المازني موافق لسيبويه، وهذا ما نقله عنه ابن السراج.

وتبعه – أيضا – المبرد، فقال: "ولا يجوز الاقتصار على بعض مفعولاتها دون بعض؛ لأن المعنى يبطل العبارة عنه؛ لأن المفعولين لين ابتداء وخبر والمفعول الأول كان فاعلا، فألزمه ذلك الفعل غيره، وصار كقولك: دخل زيد في الدار، وأدخلته إياها أنا ..." [٤٩٩].

وأخذ بمذهب سيبويه الجزولي فقال: "وحكم الثاني والثالث معا حكم الثاني منه [٥٠٠]..." [٥٠١].

---

[٤٩٨] شرح الكافية ١٤٥/٤.

[٤٩٩] المقتضب ١٢٢/٣.

[٥٠٠] منه: أي من باب كسوت.

[٥٠١] المقدمة الجزولية ص ٨٣.

قال الشلوبين في شرح هذا الكلام – يعني في الاقتصار عليهما – "وقال أيضا في المتعدي إلى ثلاثة وفي الاقتصار على المفعول الأول منها خلاف، والصحيح منعه ...." [٥٠٢].

وقال بهذا المذهب – أيضا – ابن عصفور، فقال: "وأما حذف اثنين منها أو واحد فجائز على الاختصار، وأما على الاقتصار فغير جائز، فمثال حذف الاختصار أن تقول في جواب من قال: هل أعملت زيدا عمرا منطلقا؟ أعلمت زيدا، أو: أعلمت زيدا عمرا، وتحذف ما بقي لدلالة تقدم ذكر المحذوف في كلام المسائل.

ومثال حذف الاقتصار أن تقول: أعلمت زيدا أو أعلمت زيدا أخاك، من غير دلالة على المحذوف، وإنما لم يجز ذلك لالتباس (أعلمت) المتعدية إلى ثلاثة بـ (أعلمت) المتعدية إلى اثنين المنقولة من (علمت) بمعنى (عرفت) فلم يجو لذلك..." [٥٠٣].

وأقول:

إن الرضي حالفه الصواب في هذا الأمر، وهو جواز الاقتصار على المفعول الأول وحذف المفعولين الآخرين، إذ لا مانع من ذلك، ولأن الفائدة لا تعدم بالاقتصار عليه؛ ولأنه لا يوجد فعل لا يجوز ان تقتصر فيه على الفاعل من غير المفعول، ولأن القياس يقتضي جوازه؛ لأنه إذا جاز الاقتصار على الفاعل، فهنا أولي لما فيه من زيادة بيان.

---

[٥٠٢] التوطئة ص ٢٠٧.

[٥٠٣] شرح الجمل ٣١٣/١

معنى القول المجري مجرى الظن

يجري القول مجري الظن معنى وعملا، فينصب المبتدأ والخبر على أنهما مفعولان للقول، نحو: أتقول: محمدا مسافرا؟

وللعرب في إجراء القول مجري الظن مذهبان:

المذهب الأول: مذهب عامة العرب، وهو: لا يجري القول مجري الظن إلا بشروط، وهذه الشروط هي:

١- أن يكون فعل القول مضارعا.

٢- أن يكون للمخاطب.

٣- أن يكون مسبوقا باستفهام.

٤- ألا يفصل بين الاستفهام والمضارع بفاصل إلا بالظرف والمجرور، فإنه لا يعتد بهما، فكأنه لم يقع فصل، نحو: أتقول: زيدا ذاهبا؟ أفي الدار تقول: زيدا؟ واليوم تقول: عبد الله جالسا؟ [٥٠٤] وإنما اشترطت هذه الشروط؛ لأن هذه الأشياء يقوي فيها معنى الظن؛ لمناسبته لها، ألا ترى أن المستقبل لكونه لم يقع، لا يكون في الغالب إلا مظنونا، وليس كذلك الماضي، وكذلك الاستفهام يناسب الظن، لأن المستفهم أبدا إنما يستفهم عما لا يتحقق [٥٠٥].

---

[٥٠٤] ينظر: الغرة المخفية لابن الخباز ٢/٤٥٠، ٤٥١، وشرح الجمل لابن عصفور ١/٤٦٢، والهمع السيوطي ١/٥٦٧، ٥٦٨.

[٥٠٥] ينظر: شرح الجمل لابن عصفور ١/٤٦٣.

المذهب الثاني: مذهب بني سليم [٥٠٦]وهو: أن القول وجميع مشتقاته يجري مجري الظن مطلقا بلا قيد ولا شرط [٥٠٧].

هذا عن إجراء القول مجرى الظن في العمل، أما عن إجرائه مجرى الظن في المعني فقد اختلف النحاة فيه، ولهم فيه ثلاثة مذاهب:

المذهب الأول: ذهب الأعلم إلي أن القول المجري مجري الظن يكون بمعنى العلم والاعتقاد، فقال: "اعلم أن القول قد يستعمل في معنى الظن والاعتقاد، وذلك أن القول والظن يدخلان على جملة فتصورهما في القلب هو الظن أو العلم، والعبارة عنها باللسان هو القول، ومن ذلك قول القائل: هو قول فلان ومذهب فلان، فإذا قلت: أتقول: زيدا مطلقا؟ فإنما تريد أن تستفهمه عن ظنه؛ لأن أكثر ما يقول الإنسان لمخاطبه: أتقول كذا وكذا؟ وما تقول في كذا؟ وهو إنما يريد به ما يعتقد إلى أي شئ تذهب، ألا ترى أنك لو قلت لفقيه: ما تقول في تحريم المسكر فقال لك: أنا أقول بتحريم القليل منه، لكان معناه: أعتقد هذا وأذهب إليه، وكثر هذا المعنى فأجروه مجرى الظن" [٥٠٨].

ونسب هذا المذهب إلى ابن خروف، وابن أبي الربيع [٥٠٩].

---

[٥٠٦] بنو سليم هم: قبيلة من قيس عجلان، وهو سليم بن منصور ابن عكرمة، وسليم – أيضا – قبيلة من خدام من اليمن. معجم قبلائل العرب ٥٤٢/٢.

[٥٠٧] ينظر: التصريح ٢٦٠/١، والهمع ٥٦٦/١.

[٥٠٨] النكت ٢٥٤/١.

[٥٠٩] ينظر: التذييل والتكميل ١٤٢/٦.

واستدل ذلك المذهب بقول الراجز [٥١٠]:

قالت وكنت رجلا فطينا

هذا ورب البيت إسرائينا

فليس المعنى على (ظننت)؛ لأن هذه المرأة المخبر عنها رأت عند هذا الشاعر ضبا، فقال: هذا إسرائين، لأنها تعتقد في الضباب أنها من مسوخ بني إسرائيل، وقولها ذلك ليس عن ظن منها، وإنما هو عن اعتقاد اعتقدته، وقطعت به [٥١١].

وقيل: لا حجة في ذلك لاحتمال أن يكون القول في البيت غير مجري مجري الظن في العمل، بل يكون (هذا) مبتدأ، و(إسرائين) على تقدير مضاف محذوف هو الخبر، أي: مسخ إسرائين، فحذف المضاف ولم يقم المضاف إليه مقامه في الإعراب.

وقد يمكن أن يكون أراد بـ (قالت): (ظنت) وكأنها لما قالت: هذا إسرائين، معتقدة أن الضباب من مسوخ بني إسرائين، ولم يكن اعتقادها ذلك عن دليل قاطع جعل ما اعتقدته من ذلك ظنا منها [٥١٢].

وهذا المذهب اختاره ابن الحاجب [٥١٣]، والرضي [٥١٤].

---

[٥١٠] من الرجز لعرابي.

من مواضعه: التذييل والتكميل ١٤٢/٦، وتخليص الشواهد لابن هشام ص ٤٥٩، وشرح الأشموني ٣٧٨/١، والهمع ٥٦٦/١.

اللغة: الفطين: الفهيم. إسرائين: لغة في إسرائيل.

الشاهد: قوله: قالت: ..... هذا إسرائينا: حيث ورد الفعل (قال) فعمل عمل (ظن) فنصب مفعولين أولهما: هذا، وثانيهما: إسرائينا، ولم يضمن معنى (الظن) وإنما ضمن معنى (اعتقد).

[٥١١] ينظر: التذييل والتكميل ١٤٢/٦.

[٥١٢] ينظر: السابق ١٤٢/٦.

[٥١٣] ينظر: الإيضاح ٦٢/٢.

[٥١٤] ينظر: شرح الكافية ١٧٨/٤.

المذهب الثاني: مذهب الجمهور وهو: أن القول لا يعمل عمل الظن حتى يضمن معنى الظن، فإن لم يضمن معنى الظن لم يعمل أصلا [٥١٥].

ومذهب سيبويه هو مذهب الجمهور ، فقد صرح بأن معنى القول المجري مجري الظن هو معنى الظن، فقال: ".... وكذلك جميع ما تصرف من فعله إلا (تقول) في الاستفهام شبهوها بـ (تظن) ولم يجعلوها كـ (يظن) و (أظن) في الاستفهام؛ لأنه لا يكاد يستفهم المخاطب عن ظن غيره ولا يستفهم هو إلا عن ظنه، فإنما جعلت كـ (تظن)، كما أن (ما) كـ (ليس) في لغة أهل الحجاز ما دامت في معناها" [٥١٦].

مذهب سيبويه في نظر الرضي:

الرضي من العلماء الذين ذهبوا إلى أن القول المجري مجري الظن يكون بمعنى العلم والاعتقاد، لذلك خالف سيبويه في قوله معتمدا في ذلك على أنه لو كان بمعنى الظن لم يستعمل في العلم، فقال: "واعلم أنه يجئ القول بمعنى الاعتقاد، ولا لفظ هناك، سواء كان ذلك الاعتقاد علما أو ظنا، كما تقول: كيف تقول في هذه المسألة، أي: كيف تعتقد، فيلحق بالظن في نصب المفعولين، وليس بمعنى الظن خلافا لظاهر كلام سيبويه، وبعض المتأخرين.

قال المصنف والأندلسي: لو كان بمعنى الظن لم يستعمل في العلم، وقد يقال: كيف تقول: زيدا قائما، فتجيب: اعلمه قائما بالسيف، فهو إذن بمعنى الاعتقاد علما كان أو ظنا" [٥١٧].

---

[٥١٥] ينظر: التذييل والتكميل ١٤١/٦، وتعليق الفرائد ٢٠٠/٤.

[٥١٦] الكتاب ١٢٢/١.

[٥١٧] شرح الكافية ١٧٨/٤.

موقف العلماء من مذهب سيبويه:

صحح ابن عصفور مذهب سيبويه والجمهور من غير أن ينسبه، فقال: "والصحيح انه يجري مجري القول لفظا ومعنى، بدليل قوله [٥١٨]:

إذا قلت أني آيب أهل بلدة نزعت عنه الولية بالهجر

ألا ترى أن المعنى: إذا ظننت أو قدرت، ولذلك فتحت همزة (أني)" [٥١٩].

وقال بهذا المذهب كثير من المتأخرين منهم ابن مالك، وابن الناظم، وأبو حيان، وابن هشام، والأشموني، والسيوطي [٥٢٠].

وأقول:

إن الرضي جانبه الصواب في هذا الأمر، ورأي سيبويه هو الأولي بالقبول والذي يدل على أن القول لا يعمل عمل الظن حتى يضمن معناه أن ما اشترطه العرب غير بني سليم من اشتراطات لعمل القول عمل الظن لتقوية معنى الظن فيه، ألا ترى أن الاستفهام يقوى معه معنى الظن من جهة أن الاستفهام لا يكون إلا عن مظنون لا عن معلوم، وكذلك المستقبل وقوعه مظنون لا مقطوع به، بخلاف الماضي، وكذلك الخطاب – أيضا – يقوى معنى الظن، وذلك أن الإنسان أكثر ما يستفهم عن ظنه لا عن ظن

---

[٥١٨] من الطويل للحطيئة في ديوانه ص ٢٥٥.

من مواضعه: التذييل والتكميل ١٤٢/٦، وتخليص الشواهد لابن هشام ص ٤٥٩، وأوضح المسالك ٧٢/٢، وشرح الشموني ٣٧٨/١.

اللغة: الآئب: القاصد، الولية: البرذعة ونحوها، الهجر: شدة الحر.

الشاهد: قوله: أي آئب: حيث فتح همزة (أن) لأن (قلت) بمعنى: ظننت أو قدرت.

[٥١٩] شرح الجمل ٤٦٤/٢.

[٥٢٠] ينظر: شرح التسهيل ٩٤/٢، ٩٥، وشرح اللفية ٢/١، ٢/٢، والتذييل ١٤١/٦، وأوضح المسالك ٧١/٢، وشرح الأشموني ٣٧٨/١، والهمع ٥٦٦/١.

غيره، فكل هذه الاشتراطات تدل على أن القول أشرت معنى الظن، وإن لم تكن فيه الشروط، وذلك في اللغة السليمية [٥٢١].

ولأن مذهب سيبويه هو مذهب الجمهور وعليه أكثر النحاة، ولأن من قواعد النحويين ان الشئ يعطي حكم أشبهه في معناه.

إعراب (ما) التعجبية وما بعدها

اختلف العلماء في إعراب (ما) التعجبية وما بعدها، ولهم في ذلك ثلاثة مذاهب:

المذهب الأول: ذهب الفراء وابن درستويه إلى ان (ما) التعجبية مبتدأ، والجملة بعدها خبر عنها، والتقدير: أي شئ أحسن زيدا [٥٢٢].

يقول الفراء في قوله تعالى: (فَمَا أَصْبَرَهُمْ عَلَى النَّارِ) [٥٢٣]: "فيه وجهان أحدهما: معناه فما الذي أصبرهم على النار؟ والوجه الآخر: فما أجراهم على النار...." [٥٢٤].

ورد رأي الفراء وابن درستويه بأن الاستفهام المتضمن تعجبا لا يليه غالبا إلا الأسماء.

وفي ذلك يقول ابن مالك: "وأما كونها استفهامية وهو قول الكوفيين فليس بصحيح؛ لأن قائل ذلك إما أن يدعي تجردها للاستفهام، وإما أن يدعي كونها للاستفهام والتعجب معا،

---

[٥٢١] ينظر: التذييل والتكميل ١٤١/٦.

[٥٢٢] ينظر: شرح المفصل لابن يعيش م ٤٤١/٣، والمساعد ٤٨/٢.

[٥٢٣] من الآية ١٧٥ من سورة البقرة.

[٥٢٤] معاني القرآن ١٠٣/١.

كما هي في قوله تعالى (فَأَصْحَابُ الْمَيْمَنَةِ مَا أَصْحَابُ الْمَيْمَنَةِ) [٥٢٥] فالأول باطل بإجماع؛ لأن اللفظ المجرد للاستفهام لا يتوجه ممن يعلم إلى من لا يعلم، وما أفعله صالح لذلك، فلم يكن لمجرد الاستفهام، والثاني: أيضا باطل؛ لأن الاستفهام المشوب بتعجب لا يليه غالبا إلا الأسماء نحو: (فَأَصْحَابُ الْمَيْمَنَةِ مَا أَصْحَابُ الْمَيْمَنَةِ) [٥٢٦]، و: (الْحَاقَّةُ (١) مَا الْحَاقَّةُ) [٥٢٧] و: (الْقَارِعَةُ (١) مَا الْقَارِعَةُ) [٥٢٨]...." [٥٢٩].

المذهب الثاني: ذهب الأخفش إلى أن (ما) معرفة ناقصة وهي اسم موصول بمعنى الذي، والجملة بعدها صلة الموصول لا محل لها من الإعراب، والخبر محذوف، والتقدير: الذي أحسن زيدا شئ عظيم [٥٣٠].

ورد مذهب الأخفش بمخالفته النظائر، وذلك بتقديم الإفهام، وتأخير الإبهام، ويكون الخبر محذوفا دون أن يسد شئ مسده [٥٣١].

وقد رده ابن يعيش فقال: "وأما الأول فضعيف جدا [٥٣٢] وذلك لأمور:

منها: انه يعتقد أن الخبر محذوف، والخبر إنما ساغ حذفه إذا كان في اللفظ ما يدل عليه ولا دليل ها هنا فلا يسوغ الحذف.

---

[٥٢٥] الآية ٨ من سورة الواقعة

[٥٢٦] الآية ٢٧ من سورة الواقعة.

[٥٢٧] الايتان ١، ٢ من سورة الحاقة.

[٥٢٨] الايتان ١، ٢ من سورة القارعة.

[٥٢٩] شرح التسهيل ٣/٣٢.

[٥٣٠] ينظر: المرتجل ص ١٤٧، والإقليد ٣/١٦٢٤.

[٥٣١] ينظر: شرح التسهيل لابن مالك ٣/٣١.

[٥٣٢] يعني: القول الأول من قولي أبي الحسن الأخفش؛ لأن قوله الثاني موافق فيه لسيبويه والجماعة.

ومنها: أنهم يقدرون المحذوف بشئ، والخير ينبغي أن يكون فيه زيادة فائدة، وهذا لا فائدة فيه؛ لأنه معلوم أن الحسن ونحوه إنما يكون بشئ أوجبه فقد أضمر ما هو معلوم فلم يكن فيه فائدة.

الثالث: أن باب التعجب باب إبهام والصلة موضحة للموصول ففيه نقض لما اعتزموه في باب التعجب من إرادة الإبهام" [٥٣٣].

المذهب الثالث: مذهب سيبويه: ذهب إلى أن (ما) التعجبية نكرة تامة بمعنى شئ، وهي مبتدأ، والجملة بعدها في محل رفع خبر، والتقدير: شئ أحسن زيدا. قال سيبويه: "هذا باب ما يعمل عمل الفعل ولم يجر مجري الفعل، ولم يتمكن تمكنه، وذلك قولك: ما أحسن عبد الله، زعم الخليل أنه بمنزلة قولك: شئ أحسن عبد الله ودخله معنى التعجب، وهذا تمثيل، ولم يتكلم به" [٥٣٤].

والواضح من كلام سيبويه أنه موافق للخليل في هذا القول، وهو أن (ما) بمعنى الشئ.

وقد نص على ذلك الخليل فقال: "قولهم: ما أحسن زيدا وما أكرم عمرا وهو في المثال بمنزلة الفاعل والمفعول به كأنه قال: شئ أحسن زيدا" [٥٣٥].

مذهب سيبويه في نظر الرضي:

ضعف الرضي مذهب سيبويه كما ضعف مذهب الأخفش القائل بموصولية (ما)، وقوى في المقابل قول الفراء وابن درستويه؛ لأنه مناسب للتعجب من حيث المعنى.

---

[٥٣٣] شرح المفصل م ٣/٤٤٠.

[٥٣٤] الكتاب ١/٧٢.

[٥٣٥] الجمل في النحو المنسوب للخليل ص ٧٨.

قال الرضي: ".... ومذهب سيبويه ضعيف من وجه، وهو أن استعمال (ما) نكرة غير موصوفة نادر، نحو: (فَنِعِمَّا هِيَ) [٥٣٦] على قول، ولم تسمع مع ذلك مبتدأة.

وقال القراء وابن درستويه: ما استفهامية، ما بعدها خبرها، وهو قوى من حيث المعنى، لأنه، كأنه جهل سببه فاستفهم عنه، وقد يستفاد من الاستفهام معنى التعجب....." [٥٣٧].

موقف العلماء من مذهب سيبويه:

سبق أن أوضحت أن مذهب سيبويه هو مذهب الخليل، وقد وافق كثير من العلماء الخليل وسيبويه فيما ذهبا إليه.

قال المبرد: "ف (ما) اسم مرتفع بالابتداء، و(أحسن) خبره، وهو فعل و (زيدا) مفعول به، فتقديره: شئ أحسن زيدا، إلا أن معنى التعجب دخله مع (ما)، ولا يكون ذلك في شئ غير (ما)..." [٥٣٨].

وهكذا قال ابن السراج [٥٣٩]، وأبو علي الفارسي [٥٤٠]، والأعلم [٥٤١]، والجزولي [٥٤٢]، وابن الخشاب [٥٤٣]، وأبو البركات الأنباري [٥٤٤]، والزمخشري [٥٤٥]، وابن يعيش [٥٤٦]، وابن مالك [٥٤٧]، وتاج الدين الجندي [٥٤٨]، والبعلي [٥٤٩].

---

[٥٣٦] من الآية ٢٧١ من سورة البقرة.

[٥٣٧] شرح الكافية ٢٣٣/٤، ٢٣٤.

[٥٣٨] المقتضب ١٧٣/٤.

[٥٣٩] ينظر: الأصول ٩٩/١.

[٥٤٠] ينظر: الايضاح ص ١٣١.

[٥٤١] ينظر: النكت ٢١٠/١.

[٥٤٢] ينظر: المقدمة الجزولية ص ١٥٥، ١٥٦.

[٥٤٣] ينظر: المرتجل ص ١٤٦، ١٤٧.

[٥٤٤] ينظر: أسرار العربية ١١٢، ١١٣.

[٥٤٥] ينظر: المفصل ص ٢٧٦.

وأقول:

إن الراجح من هذه المذاهب هو مذهب الخليل وسيبويه وجمهور البصريين؛ لأنه مذهب جل العلماء، ولأنه لم يرد عليه مثل ما ورد على غيره من المذاهب، وقد رد العلماء مذهبي الفراء، والأخفش، وقد ذكرت رد ابن مالك لمذهب الفراء وابن درستويه الذي اختاره الرضي، ويرد – أيضا – بأن صيغ الاستفهام لم يثبت فيها نقل إلى إنشاء آخر بخلاف صيغ الإخبار فإنها تنقل إلى إنشاءات كثيرة [٥٥٠]، فثبت أن القول ما قاله سيبويه لا ما قاله الفراء وابن درستويه واختاره الرضي.

أفعل به في التعجب

للتعجب صيغتان قياسيتان هما: (ما أفعل) نحو: ما أحسن محمدا، و (أفعل بـ) نحو قوله تعالى: (أَسْمِعْ بِهِمْ وَأَبْصِرْ) [٥٥١]، وقد اجمع النحويون على فعلية (أفعل) ولكنهم اختلفوا في معناه وحقيقته، ولهم فيه مذهبان:

المذهب الأول: ذهب الفراء والزجاج إلى أنه أمر حقيقة [٥٥٢].

واستحسنه الزمخشري وابن خروف [٥٥٣].

---

[٥٤٦] ينظر: شرح المفصل م ٣/٤٤٠.

[٥٤٧] ينظر: شرح التسهيل ٣/٣١

[٥٤٨] ينظر: الإقليد ٣/١٦٢٥.

[٥٤٩] ينظر: الفاخر ١/٢٩٤.

[٥٥٠] ينظر: الإقليد ٣/١٦٢٥.

[٥٥١] من الآية ٣٨ من سورة مريم.

[٥٥٢] ينظر: معاني القرآن ٢/١٣٩، وشرح المفصل م٣/٤٣٨، وشرح التسهيل لابن مالك ٣/٣٤.

[٥٥٣] ينظر: المفصل ص ٢٧٦، والفاخر في شرح جمل عبد القاهر للبعلي ١/٣٠٠

يقول الزمخشري: "وعندي أن أسهل منه مأخذا أن يقال: إنه أمر لكل أحد بأن يجعل زيدا كريما، أي: بأن يصفه بالكرم، والباء مزيدة مثلها في قوله تعالى: (وَلَا تُلْقُوا بِأَيْدِيكُمْ إِلَى التَّهْلُكَةِ) [٥٥٤] للتأكيد والاختصاص، أو بأن يصيره ذا كرم، والباء للتعدية هذا أصله، ثم جري مجري المثل فلم يغير عن لفظ الواحد في قولك: يا رجلان أكرم بزيد، ويا رجال أكرم يزيد....." [٥٥٥].

وكذلك اختار هذا المذهب ابن كيسان وابن الطراوة [٥٥٦].

وضعف هذا المذهب بأمور منها:

أحدها: أن الأمر طلب إيقاع الفعل، والتعجب لا يكون إلا من أمر قد وجد.

الثاني: أنه يصح أن يقال في جواب (أكرم بزيد): صدق أو كذب، وليس حقيقة الأمر كذلك، لأن الأمر إنشاء لا يقال فيه: صدق أو كذب.

الثالث: أن لفظه يكون بلفظ الإفراد مع المفرد والمثنى والمجموع والمذكر والمؤنث، والأمر ليس كذلك.

الرابع: أنه لو كان أمرا لكان المتكلم به آمرا بالتعجب، ولم يكن متعجبا كما لا يكون الأمر بالنداء والحلف مناديا ولا حالفا.

والخامس: أنه لو كان أمرا مسندا إلى ضمير المخاطب لم يجز أن يليه ضمير المخاطب نحو: أحسن بك، لأن في ذلك إعمال فعل واحد في ضميري فاعل ومفعول لمسمى واحد.

---

[٥٥٤] من الآية ١٩٥ من سورة البقرة.

[٥٥٥] المفصل ص ٢٧٦.

[٥٥٦] ينظر الإفصاح ص ٤١، وشرح الشموني ٢/٢٢٦.

والسادس: أنه لو كان أمرا حقيقة لقيل فيه: أبن وأقم إذ كان معتل العين بالواو والياء، وليس كذلك، بل يجب تصحيحهما فيقال: ما أبين الحق، وأبين به [٥٥٧].

المذهب الثاني: ذهب سيبويه وجمهور البصريين أن لفظه الأمر، ومعناه الخبر، وهو في الأصل ماض على صيغة (أفعل) بمعنى: صار ذا كذا، ثم غيرت الصيغة فقبح إسناد صيغة الأمر إلى الاسم الظاهر، فزيدت الباء في الفاعل، ليصير على صورة المفعول به كـ (أمور بزيد) [٥٥٨].

وفي الحقيقة لم يصرح سيبويه بذلك في كتابه غير أنه أوضح ما لا يجوز أن يبني منه (ما أفعل)، وما اشترطه في (ما أفعل) اشترطه في (أفعل به) فقال: "هذا باب ما لا يجوز فيه ما أفعله، وذلك ما كان أفعل وكان لونا أو خلقه، ألا ترى أنك لا تقول: ما أحمره ولا ما أبيضه، ولا تقول في الأعرج: ما أعرجه، ولا في الأعشى: ما أعشاه، إنما تقول: ما أشد حمرته، وما أشد عشاه، وما لم يكن فيه ما أفعله لم يكن فيه أفعل به...." [٥٥٩].

ويمكن أن يقال: إن (أفعل) لا يبني إلا مما يبني منه (ما أفعله) فدل على مناسبة بين (أفعل به)، وبين (ما أفعله) ولا مناسبة في اللفظ بالإجماع، فوجب أن تكون المناسبة من جهة المعنى، و (ما أفعله) معناه: تعجب بالإجماع فوجب أن يكون معنى: (أفعل به) تعجبا، وإلا فلا مناسبة حينئذ [٥٦٠].

---

[٥٥٧] ينظر: الفاخر في شرح جمل عبد القاهر للبعلي ١/٣٠٠.

[٥٥٨] ينظر: الكتاب ٤/٩٧، والأصول ١/١٠١، وشرح المفصل م ٣/٤٣٨.

[٥٥٩] الكتاب ٤/٩٧.

[٥٦٠] ينظر: التعليقة لابن النحاس الحلبي ١/٢٦٠.

مذهب سيبويه في نظر الرضي:

ضعف الرضي مذهب سيبويه، لأن وجود الأمر بمعنى الماضي مما لم يعهد، ولأن كون (أفعل) بمعنى: صار ذا كذا قليل، ولأن زيادة الباء في الفاعل قليلة، والمطرد زيادتها في المفعول، وفي المقابل قوى رأي الفراء ومن تابعه؛ لأنه مناسب للتعجب، فقال: "وأما أحسن بزيد، فعند سيبويه: أفعل صورته أمر ومعناه الماضي، من أفعل، أي: صار ذا فعل، كألحم، أي: صار ذا لحم، والباء بعده زائدة في الفاعل لازمة، وقد تحذف إن كان المتعجب منه (أن) وصلتها، نحو: أحسن أن تقول، أي: بأن تقول ، على ما هو القياس.

وضعف قوله؛ بأن الأمر بمعنى الماضي مما لم يعهد، بل جاء الماضي بمعنى الأمر، نحو: اتقى امرؤ ربه، وبأن (أفعل) بمعنى صار ذا كذا قليل، ولو كان فيه لجاز: ألحم بزيد، وأشحم بزيد، وبأن بزيادة الباء في الفاعل قليلة، والمطرد زيادتها في المفعول ...." [٥٦١].

موقف العلماء من مذهب سيبويه:

أيد كثير من العلماء مذهب سيبويه ومنهم المبرد، فقال: ".... وتقول: يا هند أحسن بزيد، ويا رجلان أحسن بزيد، لأنك لست تأمرهم أن يصنعوا شيئا وإنما المعنى: ما أحسنه" [٥٦٢].

وهكذا قال ابن السراج [٥٦٣]، وأبو علي الفارسي [٥٦٤]، وقد نقل بهاء الدين بن النحاس الحلبي عن ابن جني انتصاره لمذهب سيبويه وجمهور البصريين، فقال "لو كان معنى (أفعل به) الأمر، كما قالوا: لأدى ذلك في قولنا: يا زيد أحسن بعمرو إلى تخليط عظيم وخروج عن كلام العرب، وذلك أنك إنما تنادي

---

[٥٦١] شرح الكافية ٤/٢٣٤، ٢٣٥.

[٥٦٢] المقتضب ٤/١٨٣.

[٥٦٣] ينظر: الأصول ١/١٠١.

[٥٦٤] ينظر: المسائل البغداديات مسألة ١٦ ص ١٦٥.

الشخص ليقبل عليك فتأمره أو تنهاه، وإذا قلنا: بأن فاعله ضمير عام يكن الفاعل في قولنا: يا زيد أحسن بعمرو، ضمير (زيد) فيكون حينئذ قد ناديت (زيدا) وتركته، ثم أمرت غيره أن يحسن بـ (عمرو)، وليس ذلك قاعدة كلام العرب، ولا جاري عادتها" [٥٦٥]، وكذلك أيده، الثمانيني [٥٦٦]، وابن الخشاب وأبو البركات الأنباري [٥٦٨]، وابن يعيش [٥٦٩]، وابن عصفور [٥٧٠]، وابن مالك [٥٧١]، وابن الناظم [٥٧٢] وابن النحاس الحلبي [٥٧٣]، وتاج الدين الجندي [٥٧٤]، والأشموني [٥٧٥]، والسيوطي [٥٧٦].

وأقول:

إن الرضي جانبه الصواب في هذا الأمر، ورأي سيبويه هو الصواب؛ لأنه مذهب الجمهور، ولأنه لم يرد عليه مثل ما ورد على مذهب الفراء ومن تابعه من اعتراضات، وعليه فإن (أفعل) في اللفظ أمر نظرا، لقطع همزته وإسكان آخره، ولكنه في المعنى خبر؛ لأنه محتمل للتصديق والتكذيب، وهو مسند إلى المتعجب منه المجرور بالباء، وأما اختيار الرضى لمذهب الفراء فضعيف لما أورد من إشكالات كثيرة، منها: لو كان الناطق بـ (أفعل) المذكور آمرا بالتعجب لم يكن متعجبا، ولا خلاف في كون الناطق بـ (أفعل) متعجبا، ولأنه لو كان آمرا مع الإجماع على فعليته لزم إبراز ضميره في التأنيث والتثنية والجمع كما يلزم مع

---

[٥٦٥] ينظر: التعليقة ٢٦٢/١.

[٥٦٦] ينظر: الفوائد والقواعد ص ٥٥٥، ٥٥٦.

[٥٦٧] ينظر: المرتجل ص ١٤٨.

[٥٦٨] ينظر: أسرار العربية ص ١٢٢، ١٢٣.

[٥٦٩] ينظر: شرح المفصل م ٤٣٩/٣.

[٥٧٠] ينظر: شرح الجمل ٥٨٨/١، ٥٨٩.

[٥٧١] ينظر: شرح التسهيل ٣٣/٣، ٣٤.

[٥٧٢] ينظر: شرح الألفية ص ٤٥٨.

[٥٧٣] ينظر: التعليقة ٢٦٠/١.

[٥٧٤] ينظر: الإقليد ١٦٦٢/٣.

[٥٧٥] ينظر: شرح الشموني ٢٦٤/٢.

[٥٧٦] ينظر: الهمع ٤٨/٣، ٤٩.

فعل الأمر متصرفا كان أو غير متصرف، وأيضا لو كان (أفعل) المذكور أمرا مسندا إلى المخاطب لم يجز أن يليه ضمير المخاطب نحو: أحسن بك؛ لأن في ذلك إعمال فعل واحد في ضميرين فاعل ومفعول لمسمى واحد [٥٧٧]

لذلك كله قلت: إن مذهب سيبويه هو الراجح، وأن انتقاد الرضي لمذهبه غير سديد، لأنه لا يمتنع أن يكون للمعنى الواحد عبارتان وأكثر من ذلك، وقد ورد مثل هذا في التنزيل، ومنه قوله تعالى: (فَهَلْ أَنْتُمْ مُنْتَهُونَ) [٥٧٨]، فإن معناه: انتهوا، وقد حكى أن سيدنا عمر بن الخطاب – رضي الله عنه – لما سمع هذا قال: انتهينا، فلو لم يعقل هذه الأمر لما قال هذا، فإن الخبر قد ورد بلفظ الاستفهام، فوروده بلفظ الأمر أسهل [٥٧٩].

ومما يدل على كونه خبرا قوله تعالى: (أَسْمِعْ بِهِمْ وَأَبْصِرْ) [٥٨٠] فإن تقديره: ما أسمعهم وما أبصرهم؛ لأن القديم تعالى ما يعجب منهم، ولكنه دل المكلفين على أن هؤلاء قد تنزلوا منزلة من يتعجب منهم [٥٨١].

---

[٥٧٧] ينظر: شرح التسهيل لابن مالك ٣/٣٣.

[٥٧٨] من الآية ٦ من سورة النساء.

[٥٧٩] ينظر: القوائد والقواعد للثمانيين ص ٥٥٥، ٥٥٦.

[٥٨٠] من الآية ٣٨ من سورة مريم.

[٥٨١] ينظر: الفوائد والقواعد للثمانيني ص ٥٥٦، ٥٥٧.

الفصل الثالث

آراء سيبويه المرجوحة في الحروف

حكم وصل أن المصدرية بفعل الأمر

لـ (أن) في الكلام أربعة مواضع:

١- مصدرية.

٢- مخففة من الثقيلة.

٣- أن تكون عبارة وتفسيرا.

٤- أن تكون زائدة [٥٨٢].

وأما المصدرية فهي من الحروف الموصولات، وتوصل بالفعل المتصرف ماضيا أو مضارعا، وتكون مع ما بعدها في موضع المصدر مرفوعا أو منصوبا أو مخفوضا على حسب العامل الداخل عليها، نحو: أعجبني أن ضربت، وأريد أن أكرمك، والتقدير: أعجبني ضربك، وأريد إكرامك.

وقد اختلف في وصلها بالأمر، وللعلماء في ذلك مذهبان:

المذهب الأول: ذهب أصحابه إلى منع وصلها بالأمر، والنهي [٥٨٣].

وممن قال بهذا المذهب ابن يعيش فقد اقتصر على وصلها بالفعل الماضي والمضارع، فقال: "وأما (أن) فهي حرف لا خلاف وهي تدخل على الفعل الماضي والمضارع، فإذا وقع بعدها المضارع خلصته

[٥٨٢] ينظر: رصف المباني للمالقي ص ١١١، ١١٢.

[٥٨٣] ينظر: الجنى الداني ص ٢١٦، والمغني ٢٩/١.

للاستقبال كالسين وسوف، وتصير (أن) في تأويل مصدر لا يقع في الحال غنما يكون لما لم يقع كما كان المضارع بعدها كذلك الماضي غن وقعت على ماض" [٥٨٤].

وممن منع وصل (أن) المصدرية بالأمر –كذلك – أبو حيان، فقال: "وقد تقدم لنا الكلام مرة في وصل (أن) بفعل الأمر [٥٨٥]، وأنه نص على ذلك سيبويه، وغيره، وفي ذلك نظر، لأن جميع ما ذكر من ذلك محتمل، ولا أحفظ من كلامهم: عجبت من أن أضرب زيدا، ولا يعجبني أن اضرب زيدا، فتوصل بالأمر، ولأن انسباك المصدر، يحيل معنى الأمر، ويصيره مستندا إليه، وينافي ذلك الأمر". [٥٨٦]

وقال: "ولا يقوى عندي وصل (أن) بفعل الأمر لوجهين:

أحدهما: إنه إذا سبكت من (أن) وفعل الأمر مصدرا فات معنى الأمر المطلوب والمدلول عليه بالصيغة، ففرق بين: كتبت إليه بالقيام، وكتبت إليه بأن قم.

والثاني: أنه لا يوجد من لسان العرب: يعجبني أن قم، ولا: أحببت أن قم، فكون ذلك مفقودا في لسانهم دليل على أنها لا توصل بفعل الأمر، ولو وصلت بفعل الأمر لوجد ذلك في لسانهم، كما وجد ذلك في وصلها بالماضي والمضارع...." [٥٨٧].

وقال بالمنع الرضي [٥٨٨]، والمرادي [٥٨٩]، والدماميني [٥٩٠].

---

[٥٨٤] شرح المفصل م ٦٤/٤.

[٥٨٥] البحر ٣٨١/١.

[٥٨٦] البحر ١١٨/١.

[٥٨٧] التذييل والتكميل ١٤٨/٣، ١٤٩.

[٥٨٨] ينظر: شرح الكافية ٣٦/٤، ٤٣٨، ٤٤٠.

[٥٨٩] ينظر: الجنى الداني ص ٢١٦.

[٥٩٠] ينظر: تعليق الفرائد ٢٧٢/٢، ٢٧٣.

المذهب الثاني: مذهب سيبويه: ذهب إلى جواز وصل (أن) المصدرية بالأمر أو النهي، قال سيبويه: "وأما قوله: كتبت إليه أن أفعل، وأمرته أن قم، فيكون على وجهين: على أن تكون (أن) التي تنصب الأفعال، ووصلها بحرف الأمر والنهي، كما تصل الذي بـ (تفعل) إذا خاطبت حين تقول: أنت الذي تفعل، فوصلت (أن) بـ (قم) لأنه في موضع أمر كما وصلت (الذي) بـ (تقول) فوصلت (أن) بـ (قم) لأنه في موضع أمر كما وصلت (الذي) بـ (تقول) وأشباهها إذا خاطبت.

والدليل على أنها تكون (أن) التي تنصب، انك تدخل الباء، فتقول: أوعزت إليه بأن أفعل، فلو كانت (أي) لم تدخلها الباء كما تدخل الأسماء.

والوجه الآخر: أن تكون بمنزلة (أي) كما كانت بمنزلة (أي) في الأول" [٥٩١].

والحاصل من كلام سيبويه أمران:

أولا: جواز وصل (أن) المصدرية بالأمر، وهي في هذه الحالة تحتمل أن تكون مصدرية، وأن تكون مفسرة.

الثاني: إذا دخلت الباء على (أن)، تعينت للمصدرية.

مذهب سيبويه في نظر الرضي:

الرضي من العلماء الذي منعوا وصل (أن) المصدرية بالأمر، أو النهي، ولذلك خالف سيبويه ومن وافقه، وأجاب عن دخول (الباء) عليها بان الباء زائدة فقال: "واستدل سيبويه على جواز كونها مصدرية

[٥٩١] الكتاب ١٦٢/٣.

بدخول حرف الجر عليها، في نحو: أوعزت إليه بأن قم، ويجوز أن يقال: هي زائدة، لكراهة دخول الجار على ظاهر الفعل، والمعنى: أوعز إليه بهذا اللفظ....." [٥٩٢].

وقال – أيضا –: "والمصدر المؤول به (أن) مع الأمر لا يفيد معنى الأمر، فقولك: كتبت إليه أن قم: ليس بمعنى القيام؛ لأن قولك بالقيام ليس فيه معنى طلب القيام بخلاف قولك: أن قم.

ويتبين بهذا أن صلة (أن) لا تكون أمرا ولا نهيا، خلافا لما ذهب إليه سيبويه وأبو علي، ولو جاز كون صلة الحرف أمرا، لجاز ذلك في صلة (أن) المشددة، و (ما) و (كي) و (لو) ولا يجوز ذلك اتفاقا" [٥٩٣].

موقف العلماء من مذهب سيبويه:

وافق فريق من العلماء مذهب سيبويه، وخالفه فريق آخر.

فممن وافق سيبويه السيرافي، فقال: "... وأما (أن) فإنها توصل بما يصير معها مصدرا، وهو الفعل المحض، فسواء كان أمرا أو خبرا؛ لأن المعنى الذي يراد به يحصل فيه" [٥٩٤].

ووافقه – كذلك – ابن الشجري، فقال: "فأحد أقسامها: أن تدخل على الفعل، فتكون معه في تأويل مصدر إن كان ماضيا، أو مستقبلا، أو أمريا، وهذا الحرف أحد الحروف الموصولة، فيكون مع صلته في تأويل مصدر" [٥٩٥].

---

[٥٩٢] شرح الكافية ٤/٤٣٨.

[٥٩٣] السابق ٤/٤٤٠.

[٥٩٤] ينظر: حواشي الكتاب ٣/١٦٢.

[٥٩٥] الأمالي الشجرية ٣/١٥٢.

ووافقه كذلك – ابن خروف فقال: ".... ومصدر تدخل على المستقبل فتنصبه وتخلصه للاستقبال، وتدخل على الماضي، وعلى فعل الأمر...." [٥٩٦].

وكذلك ابن مالك، فقال: ".... أنها توصل بفعل متصرف مطلقا؛ ليتناول ذلك الفعل المضارع المتصرف نحو: أريد أن تفعل، والماضي المتصرف نحو: عجبت من أن أتيت، والأمر المتصرف، نحو: أرسلت إليه بأن أفعل، وقرنت (أن) بـ (الباء) بعد (أرسلت)؛ لئلا يوهم تجردها من (الباء) أنها التفسيرية" [٥٩٧].

ووافقه كذلك ابن هشام [٥٩٨].

ولقد سبق أن ذكرت مذهب المانعين، وأنهم قد ضعفوا وصلها بالأمر، واستدلوا بأمور منها:

١- أنها إذا قدرت مع الفعل بالمصدر فات معنى الأمر.

٢- لا يوجد في كلام العرب: يعجبني أن قمت، ولا: أجبت أن قم، ولو كانت توصل بالأمر لجاز ذلك كما جاز في الماضي والمضارع.

وجميع ما استدل به على أنها توصل بالأمر يحتمل أن تكون التفسيرية.

---

[٥٩٦] شرح الكتاب ص ٢٥٣.

[٥٩٧] شرح التسهيل ٢٢٣/١.

[٥٩٨] ينظر: المغني ٢٩/١.

وقد أجابوا عن حكاية سيبويه من قولهم: كتبت إليه بأن قم، بأن الباء زائدة، مثلها في قول الشاعر [٥٩٩]:

هـــن الحرائـــر لا ربات أخمـــرة سود المحاجر لا يقرأن بالسور [٦٠٠]

وقد أجاب ابن هشام عن أدلة أبي حيان التي استدل بها على منع وصل (أن) المصدرية بالأمر، فقال: "والجواب عن الأول: أن فوات معنى الأمرية في الموصولة بالأمر عند التقدير بالمصدر كفوات معنى المضي والاستقبال في الموصولة بالماضي والموصولة بالمضارع عند التقدير المذكور ....

وعن الثاني: إنه إنما امتنع ما ذكره؛ لأنه لا معنى لتعليق الإعجاب والكراهية بالإنشاء، لا لما ذكر، ثم ينبغي له أن لا يسلم مصدرية كي، لأنها لا تقع فاعلا ولا مفعولا، وإنما تقع مخفوضة بلام التعليل.

ثم مما يقطع به على قوله بالبطلان حكاية سيبويه: كتبت إليه بأن قم، وأجاب عنها بان الباء محتملة للزيادة مثلها في قوله:

هـــن الحرائـــر لا ربات أخمـــرة ســود المحــاجر لا يقــرأن بالســور

وهذا وهم فاحش؛ لأن حروف الجر – زائدة كانت أو غير زائدة – لا تدخل إلا على الاسم او ما في تأويله" [٦٠١].

---

[٥٩٩] من الطويل للراعي النميري في ديوانه ص ٨٧.

من مواضعه: التذييل والتكميل ١٤٩/٣، والمغني لابن هشام ٢٩/١، وتعليق الفرائد للدماميني ٢٧٢/٢، والمفضل في شرح المفصل للسخاوي ص ٦٢، ٦٨، ٢٨٩.

اللغة: الحرائر: جمع حرة، أخمرة: جمع خمار وهو ما تغطي به المرأة رأسها، المحاجر: جمع محجر.

الشاهد: قوله: بالسور: حيث جاءت الباء زائدة في المنصوب، وهو مفعول.

[٦٠٠] ينظر: تفصيل ذلك في الجني الداني ص ٢١٦، ٢١٧.

[٦٠١] المغني ٢٩/١، ٣٠.

وأقول:

إن الرضي جانبه الصواب في هذا الأمر، وأن رأي سيبويه ومن وافقه هو الصحيح، فقد قال به كثير من النحاة، وأن ما استند إليه الرضي في منع وصل (أن) المصدرية بالأمر من فوات معنى الأمرية في الموصولة بالأمر عمد التقدير بالمصدر كفوات معنى المضي والاستقبال في الموصولة بالماضي، والموصولة بالمضارع عند التقدير المذكور، ولأن معناه عند السبك مصدر طلبي وقد حقق هذا التقدير الزمخشري، فقال عند قوله تعالى (إِنَّا أَرْسَلْنَا نُوحًا إِلَى قَوْمِهِ أَنْ أَنْذِرْ قَوْمَكَ) [٦٠٢]: أن ناصبة للفعل، أي: إنا أرسلناه بان انذر قومك، أي: بأن قلنا له أنذر، أي: الأمر بالإنذار [٦٠٣]، ثم إنه يسلم مصدرية (أن) المخففة من المشددة مع لزوم مثل ذلك فيها في نحو: (وَالْخَامِسَةَ أَنَّ غَضَبَ اللَّهِ عَلَيْهَا) [٦٠٤] إذ لا يفهم الدعاء من المصدر، إلا إذا كان مفعولا مطلقا نحو: سقيا ورعيا [٦٠٥].

حكم وصل (ما) المصدرية بالجملة الأسمية

ما المصدرية هي التي تكون مع الفعل بمنزلة المصدر، فدلالتها مع الماضي على معنى الماضي، ومع المضارع على معنى الحاضر والمستقبل من ذلك الفعل، وذلك نحو: سرني ما صنعت أمس، وما نفعني مال بكر، ويسرني ما تصنعه الآن او غدا، أي: ما تريد صنعه غدا [٦٠٦].

---

[٦٠٢] من الآية ١ من سورة نوح.

[٦٠٣] الكشاف ٦١٥/٤.

[٦٠٤] من الاية ٩ من سورة النور.

[٦٠٥] ينظر: حاشية الصبان ١٧٥/١.

[٦٠٦] ينظر: التخمير للخوارزمي ١٢٥/٤.

وتوصل (ما) بالجملة الفعلية، أما وصلها بالجملة الأسمية فمختلف فيه، وللنحاة في ذلك مذهبان:

المذهب الأول: يذهب أصحابه إلى جواز وصلها بالجملة الأسمية، وهو مذهب الفراء [٦٠٧]، وقد تبعه الأعلم فقال: "... ويجوز وصلها بالابتداء والخبر كقولك: ائتني بعدما زيد أمير، فيليها الاسم المبتدأ والخبر، ويليها الفعل، فلذلك لم تنصب الفعل كما تنصبه (أن) ..." [٦٠٨].

واختار هذا المذهب الجزولي [٦٠٩]، وابن مالك [٦١٠]، وأبو حيان [٦١١]، وابن هشام [٦١٢]، وابن عقيل [٦١٣].

المذهب الثاني: مذهب سيبويه: ذهب إلى منع وصلها بالجملة السمية؛ لأن صلتها لا تكون إلا جملة فعلية، ولأن (ما) مع صلتها في تأويل مصدر، والجملة الأسمية مع (ما) لا يمكن تأويلها بمصدر.

قال سيبويه: ".... ومن ذلك أيضا: اثتني بعد ما تفرغ، فـ (ما) و (تفرغ) بمنزلة الفراغ، و (تفرغ) صلة، وهي مبتدأة ..." [٦١٤].

وقال: "....كلما تأتيني آتيك، فالإتيان صلة لـ (ما)...." [٦١٥].

---

[٦٠٧] ينظر: معاني القرآن ٤٠٠/٢.

[٦٠٨] النكت ٦٧٩/١.

[٦٠٩] ينظر: المقدمة الجزولية ٥٤، ٥٥.

[٦١٠] ينظر: شرح التسهيل ٢٢٧/٢، ٢٢٨.

[٦١١] ينظر: الارتشاف ٥٢/١.

[٦١٢] ينظر: المغني ٣١١/١.

[٦١٣] ينظر: المساعد ١٧٣/١.

[٦١٤] الكتاب ١١/٣.

[٦١٥] السابق ١٠٢/٣.

مذهب سيبويه في نظر الرضي:

الرضي من العلماء الذين يجوزون وصل (ما) المصدرية بالجملة الأسمية وقد نص على القول المخالف لقول سيبويه، وأوضح بأنه أحق من قول سيبويه واعتمد في ذلك على السماع، فقال: "وصلة (ما) المصدرية لا تكون عند سيبويه غلا فعلية، وجوز غيره أن تكون اسمية، وهو الحق، وإن كان ذلك قليلا، كما في نهج البلاغة [٦١٦]: "بقوا في الدنيا ما الدنيا باقية" وقال الشاعر [٦١٧]:

أعلاقـــــة أم الوليـــــد بعـــــد ما أفنان رأسك كالثغام المخلس" [٦١٨]

موقف العلماء من مذهب سيبويه:

وافق المبرد، وأبو علي الفارسي، وابن الشجري، والزمخشري، وابن يعيش، وابن الحاجب، وابن عصفور سيبويه [٦١٩].

أما البيت الذي أورده الرضي شاهدا على جواز وصل (ما) بالجملة الاسمية، فإن سيبويه قد جعل فيه (ما) كافة لـ(بعد) عن الإضافة، وقد أورده في باب الحروف الخمسة التي تعمل فيهما بعدها كعمل الفعل فيما (بعده) فإنه بعد أن ذكر أن (ما) تكفها عن العمل، قال: "ونظير (إنما) قول الشاعر: وهو المرار الفقعسي:

---

[٦١٦] ينظر: نهج البلاغة ١٥٢/١.

[٦١٧] من الكامل للمرار الفقعسي الأسدي.

من مواضعه: الكتاب ١١٦/١، ١٣٧/٢، والمقتضب ٥٤/٢، وشرح التسهيل لابن مالك ٢٢٧/١، ١٢٦/٣، والخزانة ٢٣٢/١١.

اللغة: الأفنان: الأغصان، الثغام: شجرة بيضاء الزهر، المخلس: الثبات الذي خالطت خضرته بياض زهرته.

الشاهد: بعد ما افنان ورأسم: حيث جاءت صلة (ما) جملة أسمية.

[٦١٨] شرح الكافية ٤٤١/٤.

[٦١٩] ينظر: المقتضب ١٩٧/٣، والمسائل الشيرازيات ٤٩٥/٢/ والأمالي الشجرية ٥٦٦/٢، والمفصل ص ٣١٤، وشرح المفصل م ٦٢/٤، والإيضاح ٢٣١/٢، وشرح الجمل ٤٥٧/٢.

أعلاقـــــة أم الوليـــــد بعـــــد مـــا أفنـــان رأســـك كالثغـــام المخلـــس"

جعل (بعد) مع (ما) بمنزلة حرف واحد، وابتدأ ما بعده" [٦٢٠].

وقد خالف الأعلم سيبويه في ذلك، وجعل (ما) مصدرية، وليست كافية، فقال: "وما مع الجملة التي بعدها بمعنى المصدر، وتقدير: أتعلق بعد إشباه رأسك الثغام" [٦٢١].

وخالفه – أيضا – ابن مالك في ذلك، لأن الحكم بكونها مصدرية أولي من الحكم بكونها كافة؛ لكثرة استعمالها مصدرية [٦٢٢].

وخالفه – أيضا – ابن هشام، فقال: "وكونها فيه مصدرية هو الظاهر، لأن فيه بقاء (بعد) على أصلها من الإضافة، ولأنها لو لم تكن مضافة لنونت" [٦٢٣].

وأقول:

إن الرضي حالفه الصواب في هذا الأمر، وما اختاره هو الرأي الراجح، واعتراضه على سيبويه سديد، لأن ما اختاره وقال به له ما يؤيده من لسماع، ولقوة حمل (ما) في البيت على المصدرية، ولأن السماع قد جاء بوصل (ما) الظرفية بالجملة الاسمية، فإذا ثبت ذلك في (ما) الظرفية لم يستبعد جواز وصلها وهي مصدرية غير ظرفية.

وفي ذلك يقول ابن مالك: "....وأيضا فمن مواقع ما المصدرية النيابة عن وقت واقع ظرفا، والوقت الواقع ظرفا يضاف إلى جملة اسمية كما يضاف إلى جملة فعلية، فإذا وصلت (ما) بكلتا الجملتين حين

---

[٦٢٠] الكتاب ١٣٨/٢، ١٣٩.

[٦٢١] النكت ٢٥٠/١.

[٦٢٢] ينظر: شرح التسهيل ٢٢٧/٢.

[٦٢٣] المغني ٣١١/١.

وقوعها موقع ذلك الوقت سلك بها سبيل ما وقعت موقعه، فكان الحكم بجواز وصلها بجملة اسمية راجحا على الحكم بمنعه، هذا على تقدير عدم ذلك مسموعا، فكيف وقد ظفرت به..... وإذا ثبت وصل (ما) المصدرية النائبة عن الظرف بجملة اسمية، لم يستبعد وصلها بها إذا لم تكن نائبة عن ظرف"[٦٢٤].

[٦٢٤] شرح التسهيل ٢٢٨/١.

الخاتمة

الحمد لله الذي بنعمته تتم الصالحات، والصلاة والسلام على رسوله الكريم سيدنا محمد، وعلى آلة وصحبة أجمعين، ومن اهتدى بهديه واتبع سنته إلى يوم الدين.

أما بعد ،،،

فهذه خاتمة البحث، وأهم ما توصلت إليه من نتائج من خلال معايشتي مع هذين العالمين الجليلين، ومن أهم النتائج وأبرزها ما يأتي:

أولا: يعد كتاب سيبويه المصدر الأول الذي اعتمد عليه الرضي في شرح الكافية.

ثانيا: جملة آراء سيبويه المرجوحة في نظر الرضي خمسة وعشرون رأيا.

ثالثا: كان الرضي يعبر عن عدم قبوله لرأي سيبويه ببعض الأساليب منها: الاعتراض عليه، ومما يضعف هذا القول، وفيما قال بعد، ولا حجة إذن لسيبويه وتقدير غيره أولي، وقول غيره أولي، وفيه إشكال، أو فيه نظر، والأولي عندي، وهذا ضعيف، والأولي أن يقال.

رابعا: أثبت البحث أن الرضي لم يكن كحاطب ليل يجمع كل ما تقع عليه عيناه وحسب، ولكنه كان يفسر ويحلل، ولا يقبل من الأقوال إلا ما يراه راجحا في نظره.

خامسا: أثبت البحث صحة ما ذهب إليه الرضي في ثمانية آراء وهي:

١- إعراب الأسماء الستة.

٢- إعراب المثنى والمجموع على حده.

٣- عامل النصب في المفعول المطلق إذا لم يكن بلفظ الفعل الذي قبله.

٤- كيفية إعراب الثاني في نحو: يا زيد زيد.

٥- علة بناء اسم لا النافية للجنس المفرد.

٦- إيلاء الأسماء (إذا) الظرفية.

٧- حكم الاقتصار على أول الثلاثة مفاعيل في باب أعلم وأرى.

٨- حكم وصل ما المصدرية بالجملة الأسمية.

سادسا: أثبت البحث أن مذهب سيبويه والرضي واحد في إعراب (مع).

سابعا: أثبت البحث إمكانية أن يكون سيبويه والرضي متفقين في إعراب المثنى والمجموع على حده.

ثامنا: أثبت البحث صحة قول سيبويه، وضعف ما ذهب إليه الرضي في ستة عشر رأيا، هي:

١- علة زيادة النون في التثنية والجمع.

٢- التسمية بأحمر.

٣- ترجيح الرفع على النصب في قوله تعالى: (الزَّانِيَةُ وَالزَّانِي)

٤- ما الذي يقدر بعد فاء الشرط الداخلة على المضارع؟

٥- حكم النكرة الموصوفة المقصودة بالنداء.

٦- العامل في الحال المؤكدة لمضمون الجملة.

٧- شروط إبدال المستثنى من ضمير المستثنى منه.

٨- الفصل بين المتضايفين بالمضاف إلى محذوف.

٩- اتصال الضمير بـ (لولا).

١٠- تركيب ويكأن.

١١- عامل النصب في معمول المصدر الذي هو بدلا من الفعل.

١٢- تخريج نصب المضارع بعد واو العطف.

١٣- معنى القول المجري مجرى الظن.

١٤- إعراب ما التعجبية وما بعدها.

١٥- أفعل به في التعجب.

١٦- حكم وصل أن المصدرية بالأمر.

تاسعا: صحح البحث ما نسبه الرضي إلى ابن مالك في مسألة: العامل في الحال المؤكدة لمضمون الجملة، وأن ما نسبه إليه لم يقل به، وأن من قال به هو ابن الشجرى.

عاشرا: الرضي لم يكن مبدعا فيما ذهب إليه، وإنما هو مسبوق به.

حادي عشر: أثبت البحث عدم دقة نقل الرضي عن سيبويه في مسألة (مع بين الإعراب والبناء)، وفي مسألة: شروط إبدال المستثنى من ضمير المستثنى منه.

ثاني عشر: خالف الرضي النحاة فيما اشترطوه لإبدال المستثنى من ضمير المستثنى منه فأجازه مطلقا.

وبعد، فهذا هو جهد المقل، والكمال لله وحده، والعصمة لأنبيائه ورسله فما كان في البحث من توفيق فمن الله وحده، وما كان فيه من تقصير فمني ومن الشيطان.

والله اسأل أن يجعل عملي هذا خالصا لوجهه الكريم، إنه نعم المولى ونعم النصير، وآخر دعوانا أن الحمد لله رب العالمين.

الباحث

ثبت المصادر والمراجع

١- القرآن الكريم – جل من أنزله.

٢- ائتلاف النصرة في اختلاف نحاة الكوفة والبصرة للزبيدي، تح د/ طارق الجنابي – طبعة عالم الكتب ومكتبة النهضة العربية – الطبعة الأولى ١٤٠٧ هـ ١٩٨٧م.

٣- أخبار النحويين البصريين للسيرافي، تحقيق/ نخبة من العلماء – الناشر مكتبة الثقافة الدينية – من دون تاريخ.

٤- أسرار العربية لأبي البركات الأنباري، تحقيق/ محمد بهجت البيطار – مطبوعات المجمع العلمي العربي بدمشق – من دون تاريخ.

٥- الأصول في النحو لابن السراج، تح د/ عبد الحسين الفتلي – طبعة مؤسسة الرسالة – بيروت – الطبعة الرابعة ١٤٢٠هـ ١٩٩٩م.

٦- إعراب القرآن لأبي جعفر النحاس، تح د/ زهير غازي زاهد – طبعة عالم الكتب – بيروت الطبعة الثالثة – ١٤٠٩هـ ١٩٨٨م.

٧- الأعلام لخير الدين الزركلي، طبعة دار العلم للملايين – بيروت – الطبعة السادسة ١٩٨٤م.

٨- الإعلام بوفيات الأعيان للحافظ شمس الدين الذهبي، تح/ مصطفى بن على عوض، وربيع أبو بكر عبد الباقي – مؤسسة الرسالة – الكتب الثقافية – بيروت – الطبعة الأولى ١٤١٣هـ ١٩٩٣م.

٩- الإقليد شرح المفصل لتاج الدين النجدي، تح د/ محمود أحمد على أبو كتة الدراويش – مطبوعات جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية – الرياض – ١٤٢٣هـ ٢٠٠٢م.

١٠- الإقناع في القراءات السبع لابن الباذش، تح الشيخ/ أحمد فريد المزيدي – منشورات دار الكتب العلمية – بيروت – الطبعة الأولى ١٤١٩هت ١٩٩٩م.

١١- أمالي ابن الشجري لهبة الله على بن الشجري، تح د/ محمود محمد الطناحي – طبعة مكتبة الخانجي – الطبعة الأولى ١٤١٣هـ ١٩٩٢م.

١٢- إملاء ما من به الرحمن من وجوه الإعراب والقراءات في جميع القرآن للعكبري – طبعة دار الفكر – الطبعة الأولى ١٤٠٦هـ ١٩٨٦م.

١٣- إنباة الرواة على أنباه النحاة لجمال الدين القفطي، تح/ محمد أبو الفضل إبراهيم – طبعة دار الفكر العربي – القاهرة – ومؤسسة الرسالة – بيروت – الطبعة الأولى ١٤٠٦هـ ١٩٨٦م.

١٤- الإنصاف في مسائل الخلاف بين النحويين البصريين والكوفيين لأبي البركات الأنباري، تح/ محمد محي الدين عبد الحميد – طبعة المكتبة العصرية – صيدا – بيروت – ١٤٠٧هـ – ١٩٨٧م.

١٥- أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك لابن هشام الأنصاري، تح/ محمد محمي الدين عبد الحميد، منشورات المكتبة العصرية – صيدا – بيروت – من دون تاريخ.

١٦- الإيضاح العضدي لأبي على الفارسي، تحقيق د/ حسن شاذلي فرهود – طبعة دار العلوم ١٤٠٨هـ ١٩٨٨م.

١٧- الإيضاح في شرح المفصل لابن الحاجب، تح د/ موسى بناي العليلي – طبعة وزارة الأوقاف والشئون الدينية – العراق – من دون تاريخ.

١٨- البحر المحيط لأبي حيان الأندلسي – طبعة دار الفكر – الطبعة الثانية ١٩٨٣م.

١٩- البسيط في شرح الجمل الزجاجي لابن أبي الربيع، تح د/ عيد عياد الثبيتي – دار الغرب الإسلامي – بيروت – الطبعة الأولى ١٤٠٧هـ ١٩٨٦م.

٢٠- بغية الوعاة في طبقات اللغويين والنحاة للسيوطي، تح / محمد أبو الفضل إبراهيم – مطبعة عيسى البابي الحلبي – الطبعة الأولى ١٣٨٤هـ ١٩٦٤م.

٢١- البلغة في تراجم أئمة النحو واللغة للفيروز آبادي، تح/ محمد المصري – منشورات مركز المخطوطات – الكويت – الطبعة الأولى ١٤٠٧هـ ١٩٨٧م.

٢٢- البيان في غريب إعراب القرآن لأبي البركات الأنباري، تح د/ طه عبد الحميد طه، والأستاذ/ مصطفى السقا – طبعة الهيئة المصرية العامة للكتاب ١٤٠٠هـ ١٩٨٠م.

٢٣- تاج اللغة وصحاح العربية للجوهري، تح/ أحمد عبد الغفور عطار – طبعة دار العلم للملايين – بيروت – لبنان – الطبعة الرابعة ١٩٩٠م.

٢٤- التبصرة والتذكرة للصيمري، تح د/ فتحي أحمد مصطفى – طبعة دارا لفكر – دمشق – الطبعة الأولى ١٤٠٢هـ ١٩٨٢م.

٢٥- التبيين عن مذاهب النحويين البصريين والكوفيين للعكبري، تح د/ عبد الرحمن بن سليمان العثيمين – طبعة مكتبة العبيكان – الرياض– الطبعة الأولى ١٤٢١هـ ٢٠٠٠م.

٢٦- تخليص الشواهد وتلخيص الفوائد لابن هشام الأنصاري، تح د/ عباس مصطفى الصالحي – طبعة دار الكتاب العربي – بيروت – الطبعة الأولى ١٤٠٦هـ ١٩٨٦م.

٢٧- التخمير في شرح مفصل الزمخشري للخوارزمي، تح د/ عبد الرحمن بن سليمان العثيمين – طبعة دار الغرب الإسلامي – بيروت – الطبعة الأولى ١٩٩٠م.

٢٨- التذييل والتكميل لأبي حيان الأندلسي، تح د/ حسن هنداوي – طبعة دار القلم – دمشق – الطبعة الأولى ١٤٢٢هـ ٢٠٠٢م.

٢٩- تسهيل الفوائد وتكميل المقاصد لابن مالك، تحقيقا الأستاذ/ محمد كامل بركات – طبعة دار الكتاب العربي ١٣٨٧هـ ١٩٦٧م.

٣٠- التصريح على التوضيح للشيخ/ خالد الأزهري – طبعة فيصل عيسى البابي الحلبي – من دون تاريخ.

٣١- تعليق الفرائد على تسهيل الفوائد للدماميني، تح د/ محمد بن عبد الرحمن بن محمد المفدى، الطبعة الأولى، ١٤٠٣هـ ١٩٨٣م.

٣٢- التعليقة (شرح مقرب ابن عصفور) لبهاء الدين بن النحاس الحلبي، تح د/ خيري عبد الراضي عبد اللطيف – طبعة مكتبة دار الزمان للنشر والتوزيع – السعودية – الطبعة الأولى ١٤٢٦هـ ٢٠٠٥م.

٣٣- التعليقة على كتاب سيبويه للفارسي، تح د/ عوض بن حمد الفوزي – طبعة جامعة الملك سعود – الرياض – الطبعة الأولى ١٤١٧هـ/ ١٩٩٦م.

٣٤- تنقيح الألباب في شرح غوامض الكتاب لابن خروف، تح د/ خليفة محمد خليفة بديري – منشورات كلية الدعوة الإسلامية ولجنة الحفاظ على التراث افسلامي – ليبيا – الطبعة الأولى ١٤٢٥هـ ١٩٩٥م.

٣٥- التوطئة لأبي على الشلوبين، تح د/ أحمد يوسف المطوع – طبعة دار التراث بمصر ١٩٨١م.

٣٦- الجمل في النحو للزجاجي، تح د/ على توفيق الحمد – طبعة مؤسسة الرسالة – بيروت – الطبعة الخامسة ١٤١٧هـ ١٩٩٦م.

٣٧- الجمل في النحو المنسوب للخليل، تح د/ فخر الدين قباوة – طبعة خامسة ١٤١٥هـ ١٩٩٦م.

٣٨- الجني الداني في حروف المعاني للمرادي، تحقيق د/ فخر الدين قباوة، والأستاذ/ محمد نديم فاضل، طبعة دار الآفاق الجديدة – بيروت ١٤٠٣هـ ١٩٨٣م.

٣٩- حاشية الصبان على شرح الأشموني – طبعة دار إحياء الكتب العربية – من دون تاريخ.

٤٠- خزانة الأدب ولب لباب لسان العرب للبغدادي، تح الأستاذ/ عبد السلام محمد هارون – طبعة مكتبة الخانجي – القاهرة – الطبعة الثالثة ١٤٠٩هـ ١٩٨٩م.

٤١- الخصائص لابن جني، تح د/ محمد على النجار – طبعة بيروت – لبنان – الطبعة الثانية – من دون تاريخ.

٤٢- الدرر اللوامع على شواهد شرح همع الهوامع للشنقيطي – طبعة دار الكتب العلمية – بيروت – ١٤١٩هـ ١٩٩٩م.

٤٣- الدر المصون في علوم الكتاب المكنون للمسين الحلبي، تح د/ أحمد محمد الخراط، طبعة دار القلم – دمشق – الطبعة الأولى ١٤٠٦هـ ١٩٨٦م.

٤٤- ديوان الأحوص (شعر الأحوص)، جمع وتحقيق/ عادل سليمان جمال – الهيئة المصرية العامة للكتاب – القاهرة ١٩٧٠م.

٤٥- ديوان الأعشى، شرح/ يوسف شكر فرحات – طبعة دار الجيل – بيروت ١٤١٣هـ ١٩٩٢م.

٤٦- ديوان توبة بن الحمير، تح / خليل إبراهيم العطية – مطبعة الإرشاد – بغداد ١٩٦٨م.

٤٧- ديوان الحطيئة، تح / نعمان أمين طه – مطبعة مصطفى البابي – القاهرة ١٩٥٨م.

٤٨- ديوان ذي الرمة، شرح/ أحمد حسن – بيروت – الطبعة الأولى ١٩٩٥م.

٤٩- ديوان رؤبة بن العجاج (مجموع أشعار العرب)، تصحيح/ وليم بن الورد البروسي من دون طبعة ولا تاريخ.

٥٠- ديوان الراعي النميري، شرح د/ واضح الصمد – طبعة دار الجيل – بيروت – من دون تاريخ.

٥١- ديوان عدى بن زيد، جمع وتحقيق/ محمد جيار المعبيد – دار الجمهورية – بغداد ١٩٧٥م.

٥٢- ديوان عنترة، تح /بدر الحاضري – طبعة دار الشروق ٠ طبعة أولى ١٤٠٢هـ ١٩٩٢م.

٥٣- ديوان الفرزدق، ضبط/ على قاعور – من دون طبعة ولا تاريخ.

٥٤- رسالة الإفصاح ببعض ما جاء من الخطأ في الإيضاح لابن الطراوة، تح د/ حاتم صالح الضامن – طبعة عالم الكتب – الطبعة الثانية ١٤١٦هـ ١٩٩٦م.

٥٥- رصف المباني في حروف المعاني للمالقي، تح/ أحمد محمد الخراط – مطبوعات مجمع اللغة العربية بدمشق – من دون تاريخ.

٥٦- صيغ اعلام النبلاء للذهبي، تح/ شعيب الأرنؤط، ومحمد نعيم العرقسوسي – مؤسسة الرسالة – بيروت – الطبعة الأولى ١٤٠٥هـ ١٩٨٥م.

٥٧- شذرات الذهب في أخبار من ذهب لابن العماد الحنبلي – طبعة دار المسيرة – بيروت – الطبعة الثانية ١٣٩٩هـ ١٩٧٩م.

٥٨- شرح أبيات سيبويه لأبي جعفر النحاس، تح/ زهير غازى زاهد – الطبعة الأولى ١٤٠٦هـ ١٩٨٦م.

٥٩- شرح أبيات سيبويه للسيرافي، تح د/ محمد الريح هاشم – طبعة دار الجيل – بيروت – الطبعة الأولى ١٤٠٦هـ ١٩٨٦م.

٦٠- شرح الأشموني على ألفية ابن مالك، تح/ حسن حمد، بإشراف د/ إميل بديع يعقوب – طبعة دار الكتب العلمية – بيروت – الطبعة الأولى ١٤١٩هـ ١٩٩٨م.

٦١- شرح الألفية لابن الناظم، تح د/ عبد الحميد السيد محمد عبد الحميد – طبعة دار الجيل – بيروت – من دون تاريخ.

٦٢- شرح أنموذج الزمخشري في النحو للأردبيلي، تح د/ حسني عبد الجليل يوسف – مطبعة الآداب – القاهرة.

٦٣- شرح التسهيل لابن مالك، تح د/ عبد الرحمن السيد، د/ محمد بدوي المختون – طبعة دار هجر – القاهرة – الطبعة الأولى ١٤١٠هـ ١٩٩٠م.

٦٤- شرح جمل الزجاجي (الشرح الكبير) لابن عصفور، تح د/ صاحب أبو جناح – من دون تاريخ.

٦٥- شرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك، ومعه كتاب منحة الجليل بتحقيق شرح ابن عقيل للشيخ/ محمد محي الدين عبد الحميد – مكتبة دار التراث – القاهرة – الطبعة العشرون ١٤٠٠هـ ١٩٨٠م.

٦٦- شرح عيون الإعراب للمجاشعي، تحقيق د/ عبد الفتاح سليم – طبعة مكتبة الآداب القاهرة – الطبعة الأولى ١٤٢٨هـ ٢٠٠٧م.

٦٧- شرح كافية ابن الحاجب وهو الكتاب المسمى (الفوائد الضيائية) للجامي تح د/ أسامة طه الرفاعي – طبعة دار الآفاق العربية ١٤٢٤هـ ٢٠٠٣م

٦٨- شرح كافية ابن الحاجب للرضى، تحقيق د/ يوسف حسن عمر – طبعة جامعة قار يونس – ليبيا – من دون تاريخ.

٦٩- شرح كافية ابن الحاجب للشيخ / عبد العزيز بن جمعة الموصلي، تح د/ على الشوملي – طبعة دار الكندي للنشر والتوزيع – الأردن – الطبعة الأولى ١٤٢١هـ ٢٠٠٠م.

٧٠- شرح كتاب سيبويه للسيرافي، تح د/ رمضان عبد التواب، الهيئة المصرية العامة للكتاب ١٩٩٠م.

٧١- شرح المفصل لابن يعيش تح د/ أحمد السيد سيد أحمد، ود/ إسماعيل عبد الجواد عبد الغني – طبعة المكتبة التوفيقية بمصر – من دون تاريخ.

٧٢- شرح المقدمة الكافية في علم الإعراب لابن الحاجب، تح د/ جمال عبد العاطي مخيمر – طبعة مكتبة نزار مصطفى الباز – مكة المكرمة – الطبعة الأولى ١٤١٨هـ ١٩٩٧م.

٧٣- شرح الوافية نظم الكافية، تح د/ موسى بناي العليلي – مطبعة الآداب – النجف – العراق ١٤٠٠هـ ١٩٨٠م.

٧٤- شعر الحارث بن خالد المخزومي، تح د/ يحيى الجبوري – مطبعة النعمان – النجف – العراق ١٩٧٢م.

٧٥- شفاء العليل في إيضاح التسهيل للسلسيلي، تح د/ الشريف الحسيني البركاتي – طبعة المكتبة الفيصلية – دار الندوة – بيروت – لبنان – من دون تاريخ.

٧٦- طبقات النحويين واللغويين لأبي بكر الزبيدي، تحقيق/ محمد أبو الفضل إبراهيم، طبعة دار المعارف – من دون تاريخ.

٧٧- علل التثنية لابن جني، تح د/ صبح التميمي، ومراجعة د/ رمضان عبد التواب – طبعة دار أسامة – بيروت – لبنان – الطبعة الأولى ١٤٠٧هـ ١٩٨٧م.

٧٨- علل النحو للوراق، تح د/ محمد جاسم محمد الدرويش – طبعة مكتبة الرشد – الرياض – الطبعة الأولى ١٤٢٠هـ ١٩٩٩م.

٧٩- الغرة المخفية في شرح الدرة الألفية لابن الخباز، تح/ حامد محمد العبدلي – مطبعة العاني – بغداد – من دون تاريخ.

٨٠- الفاخر في شرح جمل عبد القاهر للبعلي، تح د/ ممدوح محمد خسارة – طبعة الكويت ٠ الطبعة الأولى ١٤٢٣هـ ٢٠٠٢م.

٨١- الفهرست لابن النديم – نشر دار المعرفة للطباعة والنشر والتوزيع – بيروت – من دون تاريخ.

٨٢- الفوائد والقواعد للثمانيني، تحقيق د/ عبد الوهاب محمود الكحلة – طبعة مؤسسة الرسالة – بيروت – الطبعة الأولى ١٤٢٢هـ ٢٠٠٢م.

٨٣- قطر الندى وبل الصدى لابن هشام الأنصاري، ومعه كتاب سبيل الهدى بتحقيق شرح قطر الندى للشيخ/ محمد محيي الدين عبد الحميد – طبعة دار الكتب العلمية – بيروت – لبنان – من دون تاريخ.

٨٤- الكامل في اللغة والأدب للمبرد، تح/ محمد أبو الفضل إبراهيم، والسيد شحاته – القاهرة ١٩٥٦م.

٨٥- الكتاب لسيبويه، تح أ/ عبد السلام محمد هارون – طبعة دار الجيل – بيروت – من دون تاريخ.

٨٦- الكشاف للزمخشري، ترتيب وضبط/ مصطفى حسين أحمد – مطبعة الاستقامة بالقاهرة ١٣٧٣هـ ١٩٥٣م.

٨٧- كشف المشكلات وإيضاح المعضلات في إعراب القرآن وعلل القراءات للباقولي، تح د/ عبد القادر عبد الرحمن السعدي – طبعة دار عمار – عمان – الطبعة الأولى ١٤٢١هـ ٢٠٠١م.

٨٨- الكشف عن وجوه القراءات السبع وعللها وحججها لمكي بن أبي طالب القيسي – تح أ/ محي الدين رمضان – مطبوعات مجمع اللغة العربية بدمشق ١٣٩٤هـ ١٩٧٤م.

٨٩- ما ينصرف وما لا ينصرف للزجاج، تح د/ هدى محمود قراعة – طبعة مكتبة الخانجي – القاهرة – الطبعة الثانية ١٤١٤هـ ١٩٩٤م.

٩٠- مجالي ثعلب، تح الأستاذ/ عبد السلام محمد هارون – طبعة دار المعارف ١٤٠٠هـ ١٩٨٠م.

٩١- المحتسب في تبيين وجوه شواذ القراءات والايضاح عنها لابن جنة، تح أ/ علي النجدي ناصف، و د/ عبد الحليم النجار – طبعة المجلس الأعلى للشئون الإسلامية – الطبعة الثانية ١٣٩١هـ ١٩٧١م.

٩٢- المحرر الوجيز في تفسير الكتاب العزيز لابن عطية، تح/ عبد السلام عبد الشافي محمد – طبعة دار الكتب العلمية – بيروت – الطبعة الأولى ١٤١٣هـ ١٩٩٣م.

٩٣- المختصر في أخبار البشر لعماد الدين إسماعيل أبي الفداء – القاهرة – المطبعة الحسينية – الطبعة الأولى – من دون تاريخ.

٩٤- مرآة الجنان وعبرة اليقظان في معرفة ما يعتبر من حوادث الزمان لليافعي اليمني – مؤسسة الأعلمى – بيروت – الطبعة الثانية ١٣٩٠هـ ١٩٧٠م.

٩٥- مراتب النحويين لأبي الطيب اللغوي، تحقيق/ محمد أبو الفضل إبراهيم – القاهرة ١٣٧٥هـ ١٩٥٥م.

٩٦- المرتجل لابن الخشاب، تح د/ على حيدر – طبعة مجمع اللغة العربية – دمشق ١٣٩٢هـ ١٩٧٢م.

٩٧- المسائل البصريات لأبي على الفارسي، تح د/ محمد الشاطر أحمد محمد أحمد – مطبعة المدني – القاهرة – الطبعة الأولى ١٤٠٥هـ ١٩٨٠م.

٩٨- المسائل الشيرازيات للفارسي، تح أ د/ حسن بن محمود هنداوي – طبعة كنوز أشبيليا للنشر والتوزيع – الطبعة الأولى ١٤٢٤هـ ٢٠٠٤م.

٩٩- المسائل العضديات للفارسي، تح د/ على جابر المنصوري – طبعة عالم الكتب، ومكتبة النهضة العربية – الطبعة الأولى ١٤٠٦هـ ١٩٨٦م.

١٠٠- المسائل المنثورة للفارسي، تح د/ شريف عبد الكريم النجار – طبعة دار عمار للنشر والتوزيع – الطبعة الأولى ١٤٢٤هـ ٢٠٠٤م.

١٠١- المساعد على تسهيل الفوائد لابن عقيل، تح د/ محمد كامل بركات – طبعة دار المدني للطباعة – جدة ١٤٠٥هـ ١٩٨٤م.

١٠٢- المصطلح النحوي نشأته وتطوره حتى القرن الثالث الهجري، د/ عوض حمد القوزي – الناشر: عمادة شئون المكتبات – الرياض ١٩٨٠م.

١٠٣- معانيا لقرآن للفراء، تح/ أحمد يوسف نجاتي، د/ محمد على النجار – طبعة دار السرور – بيروت – لبنان – من دون تاريخ.

١٠٤- معاني القرآن وإعرابه للزجاج، تح د/ عبد الجليل عبده شلبي – طبعة دار الكتب العلمية – بيروت – الطبعة الأولى ١٤٠٨هـ ١٩٨٨م.

١٠٥- معجم البلدان لياقوت الحموي – طبعة دار صادر بيروت – ١٤٠٤هـ ١٩٨٤م.

١٠٦- معجم المؤلفين لعمر رضا كحالة – طبعة دار إحياء التراث العربي – بيروت – لبنان – من دون تاريخ.

١٠٧- معجم قبائل العرب القديمة والحديثة لعمر رضا كحالة – طبعة دار العلم للملايين – بيروت ١٣٨٨هـ ١٩٦٨م.

١٠٨- المغني في النحو لابن فلاح اليمني، تح د/ عبد الرزاق عبد الرحمن أسعد السعدي – بغداد – الطبعة الأولى ١٩٩٩م.

١٠٩- مغنى اللبيب عن كتب الأعاريب لابن هشام الأنصاري، تحقيق الشيخ/ محمد محيي الدين عبد الحميد – المكتبة العصرية – صيدا – بيروت.

١١٠- المفضل في شرح المفصل (باب الحروف) للسخاوي، تح د/ يوسف الحشكي – طبعة وزارة الثقافة الأردنية – عمان ٢٠٠٢م.

١١١- المقتضب لأبي عباس المبرد، تحقيق الشيخ/ محمد عبد الخالق عضيمة – طبعة المجلس الأعلى للشئون الإسلامية – القاهرة – ١٤١٥هـ ١٩٩٤م.

١١٢- المقدمة الجزولية في النحو للجزولي، تحقيق وشرح د/ شعبان الوهاب محمد – طبع ونشر جامعة أم القرى – من دون تاريخ.

١١٣- المقرب ومعه مثل المقرب لابن عصفور، تح/ عادل أحمد عبد الموجود، وعلى محمد معوض، منشورات محمد على بيضون – دار الكتب العلمية – بيروت – الطبعة الأولى ١٤١٨هـ ١٩٩٨م.

١١٤- المنصف شرح تصريف المازني لابن جنى، تح الأستاذ/ إبراهيم مصطفى، والأستاذ/ عبد الله أمين – طبعة مصطفى البابي الحلبي – القاهرة – الطبعة الأولى ١٣٧٣هـ ١٩٥٤م.

١١٥- النجوم الزاهرة في ملوك مصر والقاهرة لابن تغري بردي – المؤسسة المصرية العامة للتأليف والترجمة والنشر – من دون تاريخ.

١١٦- نزهة الألباء في طبقات الأدباء لأبي البركات الأنباري، تحقيق/ محمد أبو الفضل إبراهيم – طبعة دار الفكر العربي – القاهرة ١٤١٨هـ ١٩٩٨م.

١١٧- نشأة النحو للشيخ/ محمد طنطاوي – طبعة دار المنار – القاهرة ١٩٩١.

١١٨- النكت في تفسير كتاب سيبويه للأعلم الشنتمري، تح د/ زهير عبد المحسن سلطان – منشورات معهد المخطوطات العربية – الكويت – الطبعة الأولى ١٤٠٧هـ ١٩٨٧م.

١١٩- نهج البلاغة – وهو ما جمعه الشريف الرضي من كلام أمير المؤمنين على بن أبي طالب كرم الله وجهه – تح/ محمد أبو الفضل إبراهيم – دار الجبل – بيروت – الطبعة الثانية ١٩٩٦م.

١٢٠- هدية العارفين في اسماء المؤلفين وآثار المصنفين من كشف الظنون لإسماعيل باشا البغدادي – طبعة دار الكتب العلمية – بيروت – ١٤١٣هـ ١٩٩٢م.

١٢١- همع الهوامع شرح جمع الجوامع في علم العربية للسيوطي، تح د/ عبد الحميد هنداوي – طبعة المكتبة التوفيقية القاهرة – من دون تاريخ.

١٢٢- وفيات الأعيان وأنباء أبناء الزمان لابن خلكان – تحقيق د/ إحسان عباس – طبعة دار صادر – بيروت – لبنان – من دون تاريخ.